

بُعَيْذَةُ الْأَيْضَاحِ

لِلدَّخِيصِ الْمَفْنَانِ
فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تَأَلِيفُ

عَبْدِ الْمَعَالِ الصَّعِيدِي

الْأَسَاطِيزَةُ الْبَلَاغِيَّةُ مِنْ كَلِمَاتِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الآداب

٤٩ ميدان التحرير، القاهرة ١١٨٦٨٤



بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح فى علوم البلاغة

تأليف

عبد المتعال الصّعيدى

الأستاذ بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

الجزء الثانى

من القصرفى علم المعانى إلى آخر علم المعانى

طبعة نهاية القرن : ١٤٢٠ - ١٤٢١ هـ / ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ م

الناشر مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت ٣٩٠٠٨٦٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الباب الخامس القول فى القصر

أقسام القصر :

القصر حقيقى^١ ، وغير حقيقى^(١) . وكل واحد منهما ضربان :

(١) القصر فى اللغة: الحبس، وفى الاصطلاح: تخصيص شىء بشىء بطريق مخصوص، والشىء الأول هو المقصور، والثانى هو المقصور عليه، والطريق المخصوص هو أدوات القصر، والمراد بتخصيص الشىء بالشىء إثبات أحدهما للآخر ونفيه عن غيره، وبهذا تكون جملة القصر فى قوة جملتين، ويكون القصر طريقاً من طرق الإيجاز، ويكون الإيجاز من أهم أغراضه. وقد بصرح فى القصر بالجملتين معاً كما سيأتى فى القصر ولكن ببل وليس. ومن أغراض القصر أيضاً أنه قد يقصد به تمكين الكلام وتقريره فى الذهن؛ لدفع ما فيه من إنكار أو شك، ولا يخفى أن هذه المزايا إنما هى للقصر بأدواته الآتية، وبهذا يطل ما ذهب إليه بعض مؤلفى عصرنا من التعميم فى تعريف القصر، ليشمل نحو قول الشاعر:

أروى أمةً بلغت منهاها بغير العلم أو حدّ اليماني

وقوله تعالى: آية ١٠٥ سورة البقرة ﴿والله يختص برحمته من يشاء﴾ وقولك: «زيد مقصور على الكتابة» مع أن القصر فى الآية والمثال معنى أولى لا ثانوى، والبيت من الاستثناء فى الإثبات، وسيأتى.

والقصر الحقيقى هو ما يكون فيه النفى لكل ما عدا المقصور عليه، كقولك «ما خاتم الرسل إلا محمد». والقصر غير الحقيقى هو ما يكون فيه النفى لبعض ما عدا المقصور عليه، كقولك «زيد كاتب لا شاعر» فهو يفيد نفي الشعر فقط لا كل ما عدا الكتابة من أكل وشرب وغيرهما، القصر غير الحقيقى هو الذى يُسمى القصر الإضافى.

قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف^(١) . والمرادُ الصفة المعنوية^(٢) لا النعت .

والأول من الحقيقي كقولك « ما زيد إلا كاتب » إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة ، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام ؛ لأنه ما من متصورٍ إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر^(٣) .

والثاني منه كثير ؛ كقولنا « ما في الدار إلا زيد »^(٤) . والفرق بينهما ظاهر ؛

(١) قصر الموصوف على الصفة هو ما لا يتجاوز فيه الموصوف صفته وإن جاز أن تكون لموصوف آخر ، وقصر الصفة على الموصوف هو ما لا تتجاوز فيه الصفة موصوفها وإن جاز أن يكون له صفة أخرى .

(٢) هي كل أمر قائم بغيره ، وكذلك يراد بالموصوف كل ما قام به غيره ، وإن كان هو صفة في نفسه ؛ فيدخل في ذلك نحو « إنما الصبر عند الصدمة الأولى » من قصر الموصوف على الصفة ، أي ما الصبر إلا الكائن عند هذه الصدمة ، وكذلك قوله تعالى : آية ٣ سورة الزمر ﴿ ما نعبدُهم إلاَّ ليقربونا إلى الله زلفى ﴾ وإنما لم يكن المراد بالصفة النعت النحوي ؛ لأنه لا يتأتى قصرُ بينه وبين موصوفه لخلوهما عن الحكم ، ولا يمكن أن يخرج قصرٌ عن كونه قصرَ موصوف على صفة أو صفة على موصوف ، سواء أكان قصر مبتدأ على خبر أم كان قصر فاعل على مفعول أم كان غيرهما ، فقصر الفاعل على المفعول معناه في الحقيقة قصر الفعل الصادر من الفاعل على المفعول ، لا قصر ذات الفاعل عليه ، وإذا كان كلٌّ من المبتدأ والخبر يدل على ذاتٍ نحو « ما الباب إلا ساج » أوَّل في أحدهما حتى يكون صفة ، فالمراد في هذا المثال قصر الباب على الاتصاف بكونه ساجًا ، وهكذا .

(٣) قد يوجد هذا النوع من القصر في الكلام عند قصد الادعاء والمبالغة في مقام المدح والفخر ونحوهما ، كقوله تعالى في آية ٩٠ سورة المائدة : ﴿ إنما الخمرُ والميسرُ والأنصابُ والأزلامُ رجسٌ من عمل الشيطان ﴾ وقول الشاعر :

هَلْ الجودُ إلاَّ أنْ تجودَ بأنفسِ على كل ماضى الشفرتين صقيل
وقد تكلفوا هذا المثال - إنما الله تعالى متصف بكل كمال منزّه عن كل نقص - لقصر الموصوف على الصفة قصرًا حقيقيًا صادقًا .

(٤) يعنى من البشر ، لأنه هو المقصود في مثل هذا ، وإلا فالدار يوجد فيها متاعها وغيره ، ولكن مثل هذا لا ينظر إليه في ذلك الكلام ، فلا يجعله من القصر الإضافي ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولا ينال العلّا إلا فتى شرفَتْ
خلالُه فاطاع الدهرُ ما أمرا

فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة ، وفي الثاني يمتنع ، وقد يُقصد به^(١) المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور ، فينزل منزلة المعدوم .

والأول من غير الحقيقي : تخصيص أمر بصفة دون أخرى^(٢) أو مكان أخرى ، والثاني منه : تخصيص صفة بأمر دون آخر^(٣) أو مكان آخر . فكل واحد منهما ضربان ، والمخاطب بالأول من ضربَي كل (أعني تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص صفة بأمر دون آخر) من يعتقد الشركة^(٤) ، أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة وغيرها جميعاً في الأول ، واتصاف ذلك الأمر وغيره جميعاً بتلك الصفة في الثاني ؛ فالمخاطب بقولنا : « ما زيد إلا كاتب » من يعتقد أن زيدا كاتب وشاعر ، وبقولنا « ما شاعر إلا زيد » من يعتقد أن زيدا شاعر لكن يدعى أن عسماً أيضاً شاعر ، وهذا يسمى قصر أفراد ؛ لقطعه الشركة بين الصفتين في الثبوت للموصوف ، أو بين الموصوف وغيره في الاتصاف بالصفة .

والمخاطب بالثاني من ضربَي كل (أعني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص صفة بأمر مكان آخر) إما من يعتقد العكس ؛ أى اتصاف ذلك الأمر بغير

(١) أى بقصر الصفة على الموصوف ، وهذا يسمى قصر ادعائياً ، أما قصر الموصوف على الصفة فلا يوجد إلا على سبيل الادعاء ، كما سبق ، والمراد المبالغة في كمال الصفة في الموصوف بها ، ومن قصر الصفة على الموصوف قصر حقيقة ادعائياً قول الله تعالى آية ٢٨ سورة فاطر : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ؛ لأن غيرهم قد يخشاه أيضاً ولكن لا اعتداد بخشيته ، وكذلك قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

(٢) أى دون صفة أخرى ، والمعنى دون جنسها ؛ فيشمل الصفة الواحدة ، ويشمل أيضاً ما فوقها بشرط أن يكون على التفصيل ؛ ليفترق القصر الإضافي عن الحقيقي ، فلا يكون من الإضافي نحو « إنما زيد كاتب لا شاعر » ولا غير ذلك من الصفات - والباء في التعريف داخل على المقصور عليه .

(٣) أى دون موصوف آخر ، والمعنى دون جنسه ، فيشمل الموصوف الواحد ويشمل أيضاً ما فوق ذلك بشرط أن يكون على التفصيل أيضاً ؛ فلا يكون من الإضافي نحو « إنما الكاتب زيد لا غيره من الناس » .

(٤) مثل اعتقاد الشركة في ذلك ظنها وتجويزها مطلقاً ، وكذلك يقال في اعتقاد العكس الآتي ؛ لأن كل هذا يقابل التساوي الآتي في قصر التعمين .

تلك الصفة عوضاً عنها في الأول ، واتصاف غير ذلك الأمر بتلك الصفة عوضاً عنه في الثاني ، وهذا يُسمَّى قصرَ القلب ؛ لقلبه حُكْمَ السامع ، وإما من تساوى الأمران عنده ؛ أى اتصاف ذلك الأمر بتلك الصفة واتصافه بغيرها في الأول ، واتصافه بها واتصاف غيره بها في الثاني ، وهذا يُسمَّى قصرَ تعيين ؛ فالمخاطب بقولنا « ما زيد إلا قائم » من يعتقد أن زيدا قاعد لا قائم ، أو يعلم أنه إما قاعد أو قائم ولا يعلم أنه بماذا يتصف منهما بعينه، وبقولنا « ما قائم إلا زيد » من يعتقد أن عمراً قائم لا زيدا ، أو يعلم أن القائم أحدهما دون كل واحد منهما ، لكن لا يعلم من هو منهما بعينه (١) .

* وشرط قصر الموصوف على الصفة إفراداً عدم تنافى الصفتين (٢) ؛ حتى تكون المنفية في قولنا « ما زيد إلا شاعر » كونه كاتباً أو منجماً أو نحو ذلك ، لا كونه مفحماً لا يقول الشعر ؛ ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما . وشرط قصره قلباً تحقق تنافيهما ؛ حتى تكون المنفية في قولنا « ما زيد إلا قائم » كونه قاعداً أو جالساً أو نحو ذلك ، لا كونه أسود أو أبيض أو نحو ذلك ؛ ليكون إثباتها مشعراً بانتفاء

(١) على هذا يكون قصر التعيين كقصر القلب من الضرب الثاني في القصر الإضافي ، وهو التخصيص بشيء مكان شيء ، وقد جعل السكاكي قصر التعيين من الضرب الأول وهو التخصيص بشيء دون شيء ، فجعله شاملاً لقصر الأفراد وقصر التعيين ، وجعل الضرب الثاني خاصاً بقصر القلب ، والخطب في ذلك سهل .

هذا والمقام الداعي إلى القصر في الأقسام الثلاثة هو الرد على المخاطب في قصر الأفراد والقلب ، وتعيين المبهم عند المخاطب في قصر التعيين ، وإنما لم تجر هذه الأقسام في القصر الحقيقي ؛ لأن القصر فيه بالنسبة إلى كل ما عدا المقصور عليه على الإطلاق فلا يتصور فيه اعتقاد شركة أو غيرها ، وقد تكلف بعضهم تقسيم الحقيقي إلى ذلك أيضاً ، والقصر الادعائي لا يجرى في الإضافي كما جرى في الحقيقي ؛ لأنه فيما قيل لم يقع في كلام البلغاء ، وإن لم يكن هناك مانع عقلي من إثباته في الإضافي، ويمكن أن يكون من الإضافي الادعائي قول الشاعر :

هَلِ الْجُودُ إِلَّا أَنْ تَجُودَ بِأَنْفُسٍ عَلَى كُلِّ مَاضِي الشُّفْرَتَيْنِ صَقِيلٍ

إذا كان يريد قصر الجود على الجود بالنفس لا الجود بالمال على سبيل المبالغة ، والرد على من يعتقد خلاف ذلك .

(٢) لم يذكر هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف ؛ لأن الموصوفات لا تكون إلا

متنافية .

غيرها^(١) . وقصر التعيين أعم ؛ لأن اعتقاد كون الشيء موصوفاً بأحد أمرين معينين على الإطلاق لا يقتضى جواز اتصافه بهما معاً ولا امتناعه ، وبهذا عُلِمَ أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين ، من غير عكس^(٢) . وقد أهمل السكاكي^(٣) القصر الحقيقى ، وأدخل قصر التعيين فى قصر الأفراد^(٤) ، ولم يشترط فى قصر الموصوف أفراداً عدم تنافى الصفتين^(٥) ، ولا فى قصره قلباً تحقق تنافيهما^(٦) .

* * *

(١) تكون فائدة القصر مع ذلك ما فيه من التنبيه على رد الخطأ فى اعتقاد العكس ؛ لأن ذلك الإشعار لا يستفاد منه هذا التنبيه .

(٢) أى لغوى ، وهو أن كل ما يصلح أن يكون مثلاً لقصر التعيين يصلح أن يكون مثلاً لقصر الأفراد أو القلب .

(٣) ص ١٥٦ - المفتاح .

(٤) لأنه جعله لمن يعتقد الشركة ومن لا يعتقد شيئاً ، وقد سمي ذلك قصر أفراد ، ولم يتعرض لما يدخل فيه مما سماه غيره قصر تعيين ، وهذه كلها اصطلاحات لا مشاحة فيها .

(٥) لدخول ما يسمى قصر التعيين عند غيره فى قصر الأفراد عنده ، وقصر التعيين لا يشترط فيه ذلك .

(٦) لأنه قد يأتى فى نحو « ما زيد إلا شاعر » لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر ، ولا تنافى بين الشعر والكتابة ، وما ذكره الخطيب فى تعليل ذلك الشرط مردود بأن أداة القصر فيها ذلك الإشعار ؛ فلا حاجة إلى إفادته بذلك الشرط .

تمريّنات على أقسام القصر

تمرين - ١

(١) هل القصر فى البيت الآتى حقيقى أو إضافى ؟

قد علمتُ سَكَمَى وجاراتها ما قطّر الفسّارسَ إلا أنا

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى حقيقى وغير حقيقى ؟ وما فائدة هذا التقسيم بلاغةً ؟ ولماذا أهمله السكاكى ؟

تمرين - ٢

(١) من أى القصرين - قصر الموصوف على الصفة أو العكس ؟ - قول الشاعر

وما المرءُ إلا هالكٌ وابنُ هالكٍ وذو نسبٍ فى الهالكين عريق

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى قصر صفة على موصوف وبالعكس ؟ وما فائدة ذلك بلاغةً ؟

تمرين - ٣

(١) هل القصر فى البيت الآتى قصر أفراد أو قصر تعيين ؟

فإن كان فى لبس الفتى شرفٌ له فما السيفُ إلا غمده والحمائلُ

(٢) بأى اعتبار ينقسم القصر إلى قصر أفراد وقصر قلب وقصر تعيين ؟ وما فائدة ذلك بلاغةً ؟ وما هو الحال ومقتضى الحال فى الأقسام الثلاثة ؟

تمرين - ٤

(١) هل من القصر الحقيقى أو الادّعاى قول الشاعر ؟

وما البأسُ إلا حملُ نفسٍ على السرى وما العجزُ إلا نومةٌ وتشمسُ

(٢) هل يأتى القصر الادّعاى فى القصر الإضافى ؟ وأيهما أبلغ : الحقيقى أم الادّعاى ؟

طُرُقُ القصر

وللقصر طرق ؛ منها :

١ - العطف^(١) كقولك في قصر الموصوف على صفة أفراداً : « زيد شاعر لا كاتب » ، أو « ما زيد كاتباً بل شاعر »^(٢) وقلباً : « زيد قائم لا قاعد » ، أو « ما زيد قاعداً بل قائم »^(٣) ، وفي قصر الصفة على الموصوف أفراداً أو قلباً بحسب المقام : « زيد قائم لا عمرو » أو « ما عمرو قائماً بل زيد »^(٤) .

(١) إنما قدم العطف لأنه أقوى دلالة على القصر للتصريح فيه بالإثبات والنفي ، ويليه النفي والاستثناء ، فإنما ، فالتقديم . وإنما كان التقديم آخرها ؛ لأن دلالاته على القصر ذوقية لا وضعية كما يأتي . ولا تنحصر طرق القصر في هذه الطرق التي ذكرها ؛ لأن منها ضمير الفصل وتعريف المسند بالجنسية كما سبق في الكلام عليه في الجزء الأول .

(٢) إنما ذكر « بل » بعد النفي لأنها بعد الإثبات تجعل ما قبلها في حكم المسكوت عنه فقط ، فلا تفيد بعده القصر كما تفيد بعد النفي .

(٣) جرى في هذا على مذهبه من اشتراط التنافي بين الصفتين في قصر القلب واشتراط عدمه في قصر الأفراد ؛ فلا يمكن اجتماعهما في مثال واحد ، والخطب في ذلك سهل .

(٤) إنما جمع قصر الصفة على الموصوف أفراداً أو قلباً في مثال واحد ؛ لأنه لا يشترط في قصر الأفراد فيه عدم تنافي الاتصافين اتفاقاً ، فلا يتنافى هو وقصر القلب في ذلك ، ويصح اجتماعهما بحسب المقام في مثال واحد ، وإنما لم يذكر مثلاً لقصر التعيين في الموضوعين ؛ لأن كل ما يصلح مثلاً لقصر الأفراد أو القلب يصلح مثلاً له كما سبق ، وقد ادعى عبد القاهر أن قصر التعيين لا يأتي في طريق العطف ، وذكر عبد القاهر أن « لا » لا تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل ، بل تنفي عنه أنه قد كان منه دون الأول ؛ فهي عنده لقصر القلب دون الأفراد . والحق أن أنواع القصر الثلاثة تأتي كلها فيما ذكر من حروف العطف ، وأن القصر الحقيقي يأتي فيها أيضاً ، كما تقول : « محمد خاتم الأنبياء لا غيره » ، وأن « لكن » العاطفة تفيد القصر أيضاً ، نحو : « ما الشاعر أبو تمام والمتنبى لكن البحترى » وقد تأتي لكن للاستدراك كما في قول الشاعر :

إن ابن ورقاء لا تُخشَى بوادره لكن وقائعه في الحرب تُنتظر

لأنها لا تعطف جملة على جملة . وكذلك « بل » قد تأتي للإضراب لا العطف ولكنهما مع هذا يحملان في إفاة القصر على « بل ولكن » العاطفتين كما ذكره ابن يعقوب ؛ لإفادتهما معنى العطف أيضاً . ولا يخفى أن مزية الإيجاز في القصر تتضاءل في طريق العطف .

٢ - النفي والاستثناء :

ومنها النفي والاستثناء^(١) كقولك في قصر الموصوف على الصفة **إفراداً** : « ما زيد إلا شاعر » ، **وقلباً** : « ما زيد إلا قائم » ، **وتعييناً** كقوله تعالى : ﴿ وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون ﴾^(٢) أى لستم في دعواكم للرسالة عندنا بين الصدق والكذب^(٣) كما يكون ظاهر حال المدعى إذا ادعى ، بل أنتم عندنا كاذبون فيها . وفى قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين^(٤) : « ما قائم » أو « ما من قائم » أو « لا قائم إلا زيد » .

وتحقيق وجه القصر فى الأول^(٥) أنه متى قيل « ما زيد » توجه النفي إلى صفته

= للتصريح فيه بالإثبات والنفي ، فتكون بلاغة القصر فيه أقل منها فى غيره ، وإن كانت فائدة التأكيد فيه أقوى . وما ورد فى الشعر من القصر بالعطف هذه الأبيات :

ليس اليتيم الذى قد مات والده بل اليتيم يتيم العلم والأدب
إن الجديدين فى طول اختلافهما لا يفسدان ولكن يفسد الناس
كان دُئاراً حلَّتْ بلبونه عقاب تُؤفى لا عقاب القواعل

(١) بخلاف الاستثناء من الإثبات فإنه ليس بقصر عندهم ، وقيل : إنه قصر أيضاً ، لأنك إذا قلت « قام القوم إلا زيداً » قصرت عدم القيام على زيد ، ومن يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير . فكأنك فى هذا المثال قلت « جاء القوم المغايرون لزيد » ، كما تقول « جاء القوم الصالحون » ، وهذا بخلاف قولك « ما جاءنى إلا زيد » فإن الغرض منه النفي والإثبات المحققان للقصر ؛ ولهذا يستعمل النفي والاستثناء عند الإنكار بخلاف الاستثناء من الإثبات .

(٢) آية ١٥ سورة يس .

(٣) أى مترددين بينهما ، ولهذا كان القصر على الكذب قصر تعيين ، ولكن هذا لا يصح إلا بتزليل المشركين للرسول منزلة المترددين مبالغاً فى إنكارهم لدعواهم وإعراضهم عنها ، والظاهر أن القصر فى ذلك قصر قلب لا تعيين .

(٤) كان عليه أن يكتفى أيضاً فى قصر الموصوف على الصفة بمثال واحد للاعتبارين ؛ لأن المنفى فى النفي والاستثناء غير مصرح به ، فيجوز فى قولك « ما زيد إلا شاعر » أن يكون لنفى أنه كاتب فيكون قصر أفراد ، وأن يكون لنفى أنه مفهم فيكون قصر قلب ، وكذلك القصر فى إنما وفى التقديم الآتين .

(٥) أى قصر الموصوف على الصفة .

لا ذاته ؛ لأن أنفسَ الذوات يمتنع نفيها وإنما تنفى صفاتها كما بين ذلك في غير هذا العلم ، وحيث لا نزاع في طوله وقصره وما شاكل ذلك ، وإنما النزاع في كونه شاعراً أو كاتباً تناولهما النفي ، فإذا قيل « إلا شاعر » جاء القصر (١) .

وفي الثاني (٢) أنه متى قيل « منا شاعر » فأدخل النفي على الوصف المسلم بثبوته - أعنى الشعر - لغير من الكلام فيهما كزيد وعمرو مثلاً توجه النفي إليهما فإذا قيل « إلا زيد » جاء القصر (٣) .

٣ - إنما :

ومنها إنما ؛ كقولك في قصر الموصوف على الصفة **إفراداً** (٤) « إنما زيد كاتب » ، **وقلباً** « إنما زيد قائم » ، وفي قصر الصفة على الموصوف بالاعتبارين « إنما قائم زيد » . والدليل على أنها تفيد القصر كونها متضمنة معنى « ما وإلا » (٥) لقول المفسرين (٦) في

(١) لتحقق النفي والإثبات المحقق للقصر .

(٢) أى قصر الصفة على الموصوف .

(٣) لتحقق النفي والإثبات كما سبق ، ولا يخفى أن دلالة النفي والإثبات على القصر بالوضع ، فلا يحتاج إلى تكلف ما ذكره في تحقيق إفادته القصر ، هذا ولا فرق في إفادة النفي والاستثناء القصر بين أداة وأداة ، ومن ذلك قول الشاعر في « ما » ، « ولا » ، « وإلا » :
وما الخوف إلا ما تخوفه الفتى ولا الأمن إلا ما رآه الفتى أمناً
وقول الآخر في « لا وغير » :

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنَّ فلول من قراع الكتائب

(٤) يرى عبد القاهر أن « إنما » لا تستعمل في الكلام البالغ إلا في قصر القلب . والحق أنها تستعمل فيه وفي غيره ، ومن قصر الأفراد فيها قوله تعالى : آية ٦٠ سورة التوبة « إنما الصدقات للفقراء . . الآية » إذ ليس هناك من يعتقد عدم استحقاق الفقراء ونحوهم الصدقة ؛ فلا يكون القصر في ذلك قصر قلب .

(٥) لا يخفى أن دلالة « إنما » على القصر بالوضع ، فلا يحتاج إلى دليل في دلالتها عليه ، وإنما جعلها متضمنة معنى « ما وإلا » ولم يجعلها مرادفة لهما ، لما سيأتى من الفرق بينها وبينهما ، وشرط المترادفين أن يكونا متحدين معنى وإفراداً وتركيباً .

(٦) أى من الذين يحتج بهم في اللغة كابن عباس ومجاهد ونحوهما من الصحابة والتابعين .

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ ﴾ ^(١) بالنصب: معناه ما حرم عليكم إلا الميته ، وهو المطابق لقراءة الرفع ^(٢) لما مرَّ في باب « المنطلق زيد » ، ولقول النحاة ^(٣) : « إنما » لإثبات ما يذكر بعدها ونفى ما سواه ، ولصحة انفصال الضمير معها ^(٤) كقولك : « إنما يضرب أنا » كما تقول : « ما يضرب إلا أنا » ، قل الفرزدق :
أنا الذائدُ الحامي الذمارَ وإنما يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي ^(٥)
وقال عمرو بن معديكرب :

قد علمت سلمى وجاراتها ما قَطَرَ الفارسَ إلا أنا ^(٦)

قال السكاكي ^(٧) : ويُذكرُ لذلك وجه لطيف يُسندُ إلى علي بن عيسى الربيعي وهو أنه لما كانت كلمة « إن » لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه ، ثم اتصلت بها « ما » المؤكدة لا النافية - كما يظنه من لا وقوف له على علم النحو - ناسبَ أن يُضْمَنَ

(١) آية ١٧٣ سورة البقرة .

(٢) هي قراءة ﴿ إن ما حَرَّمَ عليكم الميته ﴾ وعليها يتعين أن تكون « ما » موصولة اسم إن؛ أي إن الذي حرم عليكم الميته ، وهي جملة مُعرِّفة الطرفین فتفيد القصر كما مر في الجزء الأول في نحو « المنطلق زيد » وهناك قراءة أخرى بالرفع على بناء « حَرَّمَ » للمفعول ، وهي غير مرادة له؛ لأن « ما » فيها يصح أن تكون كافة وأن تكون موصولة ، فلا يتم بها الدليل الذي يريده .

(٣) أي الذين أخذوا اللغة من كلام العرب مشافهةً ، وبهذا يحتج بقولهم .

(٤) فلا يجب فصله خلاقاً لابن مالك . بدليل قوله تعالى : آية ٨٦ سورة يوسف ﴿ إنما أشكو بثي وحزني إلى الله ﴾ والحق أن الضمير إذا كان محصوراً فيه وجب فصله وتأخيره ، وإلا أتى به متصلاً كما في الآية ؛ لأن الجار والمجرور فيها هو المحصور فيه لا الضمير ، ووجه الاستدلال بذلك أن وصل الضمير ممكن في إنما ، والانفصال إنما يجوز عند تعذر الاتصال ، ولا تعذر هنا إلا بكونها في معنى « ما » ، و « إلا » .

(٥) هو لهمام بن غالب المعروف بالفرزدق ، والذائد : من الذود وهو الدفع . والذمار : ما يلزم الشخص حمايته من أهل ومال ونحوهما ، مأخوذ من الذمر وهو الحث ؛ لأن ما تجب حمايته كانوا يتذامرون أي يحث بعضهم بعضاً على حمايته ، والأحساب : جمع حسب وهو ما يعده الشخص من مفاخر نفسه وآبائه ، والمراد أنه لا يدفع عن أحسابهم إلا هو ؛ ولهذا فصل الضمير وأخره لأنه المحصور فيه .

(٦) قوله « قطر » مضعف قطر كنصر بمعنى صرعه صرعة شديدة . والشاهد في فصله الضمير بعد « إلا » ، وأن « إنما » يفصل الضمير بعدها مثلها .

(٧) ص ١٥٨ - المفتاح .

معنى القصر ؛ لأن القصر ليس إلا تأكيداً على تأكيد^(١) ؛ فإن قولك « زيد جاء لا عمرو » - لمن يردد المجيء الواقع بينهما - يفيد إثباته لزيد في الابتداء صريحاً وفي الآخر ضمناً .

٤ - التقديم : ومنها التقديم^(٢) كقولك في قصر الموصوف على الصفة أفراداً : « شاعر هو » لمن يعتقده شاعراً وكاتباً ، وقلباً : « قائم هو » لمن يعتقده قاعداً^(٣) ، وفي قصر الصفة على الموصوف أفراداً : « أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ » بمعنى وحدي ، لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتماه مهمه ، وقلباً : « أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ » بمعنى لا غيري ، لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمه دونك كما تقدم^(٤) .

(١) رُدُّ هذا بأنه لو كان اجتماعُ تأكيدين يفيد القصر لإفاده نحو « إن زيدا لقائم » واللازم باطل ؛ فبطل اللازم .

هذا وقد اختلف في إفادة « أنا » بفتح الهمزة القصر ؛ ف قيل : إنها تفسده مثل المكسورة الهمزة ، وقد اجتمعا في قوله تعالى : آية ١١٠ سورة الكهف ﴿ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إليّ أنما إلهمك إلهٌ واحدٌ ﴾ وهو من القصر الإضافي ، والمعنى : ما أوحى إليّ إلا التوحيد أى لا الشرك . ومن القصر بإنما قول الشاعر :

وإنما المرء حديثٌ بعده فكن حديثاً حسناً لمن وعى

وقول الآخر :

وما لامرئ طول الخلود وإنما يخلّده طول الشئ فيخلّد

(٢) هو ثلاثة أقسام : أولها تقديم المسند إليه على نحو ما سبق في بابه في الجزء الأول كقول المتنبي :

وما أنا أسقمتُ جسمي به ولا أنا أضمرتُ في القلب نارا

وثانيها تقديم المسند على نحو ما سبق في بابه في الجزء الأول ، كقول عمرو بن كلثوم :

لنا الدنيا ومن أضحى عليها ونبطش حين نبطش قادرينا

وثالثها تقديم بعض القيود على نحو ما سبق في باب متعلقات الفعل ، كقول الشاعر :

إلى الله أشكو لا إلى الناس أننى أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب

وأما تقديم بعض المعمولات على بعض فقد سبق الخلاف في إفادته القصر بين الجمهور

وابن الأثير في الجزء الأول .

(٣) المثالان من تقديم الخبر على المبتدأ ، وهو إنما يفيد القصر إذا كان المبتدأ معرفة

والخبر نكرة .

(٤) في الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى في الجزء الأول .

فروق طرق القصر : وهذه الطرق تختلف من وجوه :

الأول : أن دلالة الثلاثة الأولى بالوضع دون الرابع^(١) .

الثاني : أن الأصل في الأول أن يدل على المثبت والمنفى جميعاً بالنص ؛ فلا يُترك ذلك إلا كراهة الإطناب في مقام الاختصار ، كما إذا قيل : « زيد يعلم النحو والتصريف والعروض والقوافي » ، أو « زيد يعلم النحو وعمرو وبكر و خالد » فتقول فيهما « زيد يعلم النحو لا غير »^(٢) ، وفي معناه « ليس إلا » أى لا غير النحو أو لا غير زيد . وأما الثلاثة الباقية فتدل بالنص على المثبت دون المنفى^(٣) .

الثالث : أن النفي^(٤) لا يجامع الثاني ؛ لأن شرط المنفى بـ (لا) ألا يكون منفياً قبلها بغيرها ، ويجامع الأخيرين ، فيقال : « إنما زيد كاتب لا شاعر ، وهو يأتينى لا عمرو » لأن النفي فيهما غير مصرح به^(٥) كما يقال « امتنع زيد عن المجيء لا عمرو » .

(١) فدلالته على القصر بالذوق والبحث في سر التقديم حتى يفهم بالقرائن الحالية أنه للتخصيص لا لغيره من أغراض التقديم ، ولا تنافي الدلالة الوضعية في الثلاثة الأولى البحث عنها في علم المعاني ؛ لأنه لا يبحث فيه عن دلالتها على القصر وإنما يبحث فيه عن مزايا القصر وأحواله وعن المقامات التي تدعو إليها ولا شك أن هذا من صميم علم المعاني .

(٢) ببناء « غير » على الضم ، وقيل : إنها لا تستعمل كذلك إلا بعد « ليس » وهو مردود بقول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوربنا لعن عملي أسلفت لا غير تُسأل

وقيل : إن « لا » في ذلك لنفي الجنس لا للعطف ، وخبرها محذوف أى لا غيره معلوم أو عالم في المثالين ، وتكون مع هذا للقصر حملاً على « لا » العاطفة لأنها بمعناها .

(٣) أى بحسب الأصل ، وقد تحيى على خلافه ، كما تقرأ في التقديم : « ما أنا قلت هذا » بالنص على المنفى دون المثبت ، وكما يقال في النفي والاستثناء : « ما قام القوم إلا زيد » بالنص على المثبت والمنفى معاً ، والاستثناء المفرغ هو الأصل في القصر .

(٤) يعنى النفي « بلا » كما يؤخذ من توجيهه له ، ولأن المراد أن طريق القصر بلا - لا يجامع طريق النفي والاستثناء ، وقد جاء ذلك في كلام المولدين كقول الحريري :

لعمرك ما الإنسان إلا ابن يومه على ما تجلّى يومه لا ابن أمسه

أما النفي بغير « لا » فيجامع النفي والاستثناء ولا وجه للفرق بينهما إلا السماع .

(٥) بخلاف الثاني لأنه يصرح فيه بأداة النفي ، وإن لم يصرح فيه بالمنفى .

قال السكاكي^(١) : « شرطُ مجامعته للثالث ألا يكون الوصف مختصاً بالموصوف^(٢) كقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾^(٣) فَإِنَّ كُلَّ عَاقِلٍ يَعْلَمُ أَنَّ الاستجابة لا تكون إلا ممن يسمع . وكذا قولهم « إِنَّمَا يُعَجِّلُ مَنْ يَخْشَى الْفُوتَ » ، قال الشيخ عبد القاهر^(٤) : « لا تحسن مجامعته له في المختص كما تحسن في غير المختص ، وهذا أقرب^(٥) ، قيل : ومجامعته له إما مع التقديم كقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ ، لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصِطِرٍ ﴾^(٦) ، وإما مع التأخير ، كقولك : « ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو » وفي كون نحو هذين مما نحن فيه نظر^(٧) .

الرابع : أن أصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره^(٨) كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحاً من بعيد : « ما هو إلا زيد » إذا وجدته يعتقد غير زيد ويُصِرُّ على الإنكار، وعليه قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ ﴾^(٩) وقد يُنَزَّلُ المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسب فيستعمل له الثاني إفراداً، نحو : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ﴾^(١٠) أى أنه ﷺ مقصور على الرسالة لا يتعدها إلى

(١) ص ١٥٩ المفتاح .

(٢) أى بالنظر إلى الوصف في نفسه وإن كان مختصاً بالموصوف بحسب المقام الذي اقتضى قصره عليه .

(٣) آية ٣٦ سورة الأنعام .

(٤) ص ٢٢٩ - دلائل الإعجاز .

(٥) لأنه لا دليل على امتناع ذلك عند قصد زيادة التأكيد ، هذا والسكاكي يناقض هنا ما سبق له في الكلام على تقديم المسند إليه ؛ لأنه هنا أجاز التخصيص مع اختصاص الوصف في نفسه بالموصوف ، وهناك منعه في نحو قولهم « شر أهرّ ذا ناب » لأن المهرّ لا يكون إلا شراً ، أى لأن الوصف في نفسه مختص بالموصوف ؛ فلا فائدة فيه للتخصيص .

(٦) آية ٢١ ، ٢٢ سورة الغاشية .

(٧) لأن النفي فيهما بغير « لا » .

(٨) المراد بذلك أن يكون شأنه مما يجهله المخاطب وينكره ، لا الجهل بالفعل لأن الجهل

بالفعل شرط في القصر مطلقاً .

(٩) آية ٦٢ سورة آل عمران .

(١٠) آية ١٤٤ سورة آل عمران .

التبرُّى من الهلاك ؛ نَزَّلَ استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه^(١) . ونحوه : ﴿ وما أنتَ بمسمعٍ منَ فى القبور ، إن أنتَ إلا نذيرٌ ﴾^(٢) ؛ فإنه ﷺ كان لشدة حرصه على هداية الناس يكرر دعوة الممتنعين عن الإيمان ولا يرجع عنها ، فكان فى معرض من ظنَّ أنه يملك مع صفة الإنذار إيجاد الشيء فيما يمتنع قبوله إياه ، أو قلباً ؛ كقوله تعالى حكايةً عن بعض الكفار : ﴿ إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا ﴾^(٣) أى أنتم بشر لا رسل ، نزلوا المخاطبين^(٤) منزلة من ينكر أنه بشر لا اعتقاد القائلين^(٥) أن الرسول لا يكون بشراً مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة . وأما قوله تعالى^(٦) حكاية عن الرسل : ﴿ إن نحنُ إلا بشرٌ مثلكم ولكن الله يَمُنُّ على من يشاء من عباده ﴾ فمن مجازاة الخصم للتبكيك والإلزام والإفحام^(٧) ؛ فإن من عادة من ادعى عليه خصمه الخلاف فى أمر هو

(١) فكانهم يعتقدون الشركة بين الرسالة والتبرُّى من الهلاك ، وبهذا كان القصر على الرسالة قصر إفراد ، والاعتبار المناسب فى ذلك هو الإشعار بعظم ذلك الأمر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاءه بينهم ، وقيل : إن ذلك قصر قلب ؛ لأن محطَّ القصر هو الجملة الواقعة بعد المستثنى لكونها صفة له ، والمعنى أنه رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله ، لا رسول لا يخلو كما هو لازم استعظامهم هلاكه .

(٢) آية ٢٢ ، ٢٣ سورة فاطر . (٣) آية ١٠ سورة إبراهيم .

(٤) هم الرسل لأنهم مخاطبون فى الآية ﴿ قالوا إن أنتم إلا بشرٌ مثلنا ﴾ .

(٥) هم المشركون ، وهذا هو الاعتبار المناسب فى الآية لتزليل المعلوم فيها عندهم منزلة المجهول ؛ فصفة الرسالة تنافى عندهم صفة البشرية ، ولهذا كان القصر فى كلامهم قصر قلب ، وقد روعى فيه حال المتكلم مع المخاطب على خلاف الأصل فى القصر من مراعاة حال المخاطب فقط ، وقيل : إن ذلك يمكن ألا يكون من تنزيل المعلوم منزلة المجهول ، بأن يجعل قصر إفراد على معنى أن الرسل لم تجتمع لهم الرسالة والبشرية كما يدَّعون فى زعمهم ، أو قصر قلب على معنى ما أنتم إلا بشرٌ مثلنا ، أى لا بشر أعلى منا بالرسالة .

(٦) أى بعد قول المشركين السابق - آية ١١ سورة إبراهيم .

(٧) مجازاة الخصم على وجهين : أحدهما اعتراف المجازى بمقدمة فاسدة ليرتب عليها ما يخالف مقصود الخصم ، وثانيهما اعترافه بمقدمة صحيحة ليبين أنها لا تستلزم مقصود الخصم ، وما هنا من الوجه الثانى - - القصر فى قول الرسل ﴿ إن نحنُ إلا بشرٌ مثلكم ﴾ قصر صورى يقصد منه المشاكلة اللفظية لقول المشركين لتكون أقوى فى المجازاة ، ولا يراد منه إلا أصل الإثبات على سبيل التجرد ، وقيل : إنهم يريدون حقيقة القصر ، لأن المشركين يريدون من قصرهم أن الرسل بشر لا ملائكة ، فجاراهم الرسل بتسليم أنهم كذلك ، ويكون المقصود من القصر هذه المجازاة لا الرد عليهم ؛ لأنهم لا ينكرون بشرية الرسل بل هى ثابتة عندهم .

لا يخالف فيه ؛ أن يعيد كلامه على وجهه ، كما إذا قال لك من يناظرك : « أنت من شأنك كَيْتَ وكَيْتَ » فتقول : « نعم أنا من شأنى كيت وكيت ، ولكن لا يلزمنى من أجل ذلك ما ظننت أنه يلزم » ، فالرسل عليهم السلام كأنهم قالوا : « إن ما قلت من أنا بشر مثلكم هو كما قلت لا ننكره ، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد مَنَّ علينا بالرسالة » . وأصل الثالث أن يكون ما استعمل له مما يعلمه المخاطب ولا ينكره ، على عكس الثانى ، كقولك « إنما هو أخوك » ، وإنما هو صاحبك القديم « لمن يعلم ذلك ويُقرُّ به ، تريد أن ترققه عليه وتنبهه لما يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب^(١) وعليه قول أبى الطيب :

إنما أنت والد والأبُّ القَّا طعُ أحنى من واصل الأولاد^(٢)

لم يُرد أن يُعلمَ كافوراً أنه بمنزلة الوالد ، ولا ذاك مما يحتاج كافر فيه إلى الإعلام ، ولكنه أراد أن يذكِّره منه بالأمر المعلوم ليعنى عليه استدعاء ما يوجبه .

وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادِّعاء المتكلم ظهوره فيستعمل له الثالث^(٣) نحو : ﴿ إنما نحن مُصلِحون ﴾^(٤) ادَّعوا أن كونهم مُصلِحين ظاهر جليٌّ ، ولذلك جاء ﴿ ألا إنهم همُ المُفسِدون ﴾^(٥) للردِّ عليهم مؤكداً بما ترى : من جعل الجملة اسميةً وتعريف الخبر باللام وتوسيط الفصل^(٦) والتصدير بحرف التنبيه^(٧) ثم بـ « إن » .

(١) هذا هو المقصود من « إنما » التعريض به ، وتكون فائدة القصر المبالغة فى التريق لما فيه من زيادة التأكيد .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والخطاب لكافور الإخشيدى ، يعنى أنه بمنزلة الولد لمولاه ابن الإخشيد . والأب القاطع : هو الذى لا يصل أولاده ، وإنما كان أحنى من الأولاد الواصلين لأبيهم لأن حنو الأب على أولاده أشد من حنو الأولاد على أبيهم بمقتضى الفطرة والطبيعة .

(٣) يقصد من استعماله هنا الرد على المخاطب كغيره من أدوات القصر ولا يقصد منه التعريض كما قصد منه فى أصل استعماله .

(٤) آية ١١ سورة البقرة . (٥) آية ١٢ سورة البقرة .

(٦) هو « هم » .

(٧) هو « ألا » .

ومثله قول الشاعر :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلُمَاءُ^(١)

ادَّعى أن كَوْنُ مُصْعَبٍ كَمَا ذَهَبَ جَلِيٌّ مَعْلُومٌ لِكُلِّ أَحَدٍ عَلَى عَادَةِ الشُّعْرَاءِ إِذَا مَدَحُوا أَنْ يَدَّعُوا فِي كُلِّ مَا يَصِفُونَ بِهِ مَمْدُوحِيهِمُ الْجَلَاءَ ، وَأَنَّهُمْ قَدْ شُهِرُوا بِهِ حَتَّى إِنَّهُ لَا يَدْفَعُهُ أَحَدٌ ؛ كَمَا قَالَ الْآخَرُ :

وَتَعَذَّلْنِي أَفْنَاءُ سَعْدٍ عَلَيْهِمْ وَمَا قُلْتُ إِلَّا بِأَلْتِي عَلِمْتَ سَعْدُ^(٢)

وكما قال البحتري :

لَا أَدَّعَى لِأَبِي الْعِلَاءِ فَضِيلَةً حَتَّى يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ عِدَاهُ^(٣)

واعلم أنَّ لطريق « إِنَّمَا » مَزِيَّةٌ^(٤) عَلَى طَرِيقِ الْعَطْفِ ، وَهِيَ أَنَّهُ يُعْقَلُ مِنْهَا إِثْبَاتُ الْفِعْلِ لَشَيْءٍ وَنَفْيُهُ عَنْ غَيْرِهِ دَفْعَةٌ وَاحِدَةٌ بِخِلَافِ الْعَطْفِ ، وَإِذَا مَا اسْتَقْرَيْتَ وَجَدْتَهَا أَحْسَنَ مَا تَكُونُ مَوْقِعًا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ بِهَا التَّعْرِيزُ بِأَمْرٍ هُوَ مُقْتَضِي مَعْنَى الْكَلَامِ بَعْدَهَا^(٥) كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو

(١) هو لعبد الله بن قيس الرُّقَيَّاتِ فِي مَدْحِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ . وَقَوْلُهُ « تَجَلَّتْ » بِمَعْنَى تَكَشَّفَتْ ، وَهَذَا مِنْ أَبْلَغِ الْمَدْحِ ، وَلِذَلِكَ فَضَّلَهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مَرْوَانَ عَلَى مَدْحِهِ لَهُ بِقَوْلِهِ :
يَأْتِلِجُ النَّاجُ قَوْقَ مَفْرِقِهِ عَلَى جَبِينِ كَأَنَّهُ الذَّهَبُ

(٢) هُوَ الْحَطِيطَةُ جِرُولُ بْنُ أَوْسٍ فِي مَدْحِ بَغِيضِ بْنِ شِمَاسٍ وَقَوْمِهِ بَنَى أَنْفَ النَّاقَةِ وَذِمَّ الزُّبَيْرِ قَانَ بْنَ بَدْرٍ وَقَوْمَهُ ، وَجَمِيعَهُمْ يَنْتَمُونَ إِلَى سَعْدِ بْنِ مَنَاةَ ، وَالْأَفْنَاءُ جَمْعُ فَنٍّ : وَهُوَ الْجَمَاعَةُ ، وَالشَّاهِدُ فِي دَعْوَاهُ أَنَّ مَا قَالَهُ فِي حَقِّ مَمْدُوحِيهِ لَا يَدْفَعُهُ أَحَدٌ مِنْ سَعْدٍ ، وَقِيلَ : إِنْ الرِّوَايَةُ « أَبْنَاءُ سَعْدٍ » لِأَنَّ أَفْنَاءَ النَّاسِ أَخْلَاطُهُمْ ، وَلَا يَرِيدُهُ الْحَطِيطَةُ ، وَكَذَلِكَ رَوَى « الَّذِي » بِدَلِّ « الَّتِي » وَالشَّاهِدُ فِي دَعْوَاهُ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ .

(٣) هُوَ لِلْوَلِيدِ بْنِ عُبَيْدٍ الْمَعْرُوفِ بِالْبَحْتَرِيِّ مِنْ أَيْبَاتِ لَهُ فِي مَدْحِ أَبِي الْعِلَاءِ صَالِحِ بْنِ مَخْلَدٍ وَابْنِهِ أَبِي عَيْسَى ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ كَالَّذِي قَبْلَهُ .

(٤) تَوْجِدُ هَذِهِ الْمَزِيَّةِ أَيْضًا فِي طَرِيقِ النِّفْيِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ وَطَرِيقِ التَّقْدِيمِ .

(٥) هَذَا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي أَصْلِهَا وَهُوَ مَا يَعْلَمُهُ الْمُخَاطَبُ وَلَا يَنْكَرُهُ كَمَا سَبَقَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَهُ فَلَا يَهْمُ الْمُتَكَلِّمُ إِفَادَتَهُ لَهُ ، وَإِنَّمَا يَهْمُهُ الْمَعْنَى الْآخِرُ الْمُلَوَّحُ إِلَيْهِ بِالتَّعْرِيزِ ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَجْهَلُهُ الْمُخَاطَبُ وَيُصِرُّ عَلَى إِنكَارِهِ .

هَذَا وَقَدْ قِيلَ : إِنْ عَبْدُ الْقَاهِرِ يَرَى أَنَّ « إِنَّمَا » يَقْصِدُ مِنْهَا دَائِمًا التَّعْرِيزَ وَلَوْ اسْتَعْمَلْتَ =

الألباب ﴿١﴾ فإنه تعريض بدم الكفار وأنهم من فرط العناد وغلبة الهوى عليهم في حكم من ليس بذي عقل ؛ فأنتم في طمعكم منهم أن ينظروا ويتذكروا كمن طمع في ذلك من غير أولى الألباب ، وكذا قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ مِّنْ يَخْشَاهَا ﴾ ﴿٢﴾ وقوله : ﴿ إِنَّمَا تَنْذِرُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ ﴾ ﴿٣﴾ المعنى على أن من لم تكن له هذه الخشية فكأنه ليس له أذن تسمع ، وقلب يعقل ، فالإنذار معه كلا إنذار ، قال الشيخ عبد القاهر ﴿٤﴾ ومثال ذلك من الشعر قوله :

أنا لم أرزق محبتها وإنما للعبد ما زُرُقاً ﴿٥﴾

فإنه تعريض بأنه قد علم أنه لا مطمع له في وصلها ، فيش من أن يكون منها إسعاف به . وقوله :

وإنما يعذرُ العشاقَ من عَشَقاً ﴿٦﴾

يقول : ينبغي للعاشق ألا ينكر لوم من يلومه ؛ فإنه لا يعلم كُنه بلوى العاشق ، ولو كان قد ابتلى بالعشق مثله لعرف ما هو فيه فيعذره . وقوله :

ما أنت بالسبب الضعيف وإنما نُجِّحُ الأمور بقوة الأسباب

= في المجهول المنزلة المعلوم ، ولا يقصد منها الرد على المخاطب إذا استعملت هذا الاستعمال ، مع أن عبد القاهر قد ذكر أنها تأتي في كثير منها الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمراً قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج إلى معرفته ، ولكن لا بد مع ذلك من أن يدعى هناك فضل انكشاف وظهور في أن الأمر كالذي ذكر .

(١) آية ١٩ سورة الرعد .

(٢) آية ٤٥ سورة النازعات .

(٣) آية ١٨ سورة فاطر .

(٤) ٢٣٠ دلائل الإعجاز .

(٥) هو للعباس بن الأحنف ، وفي رواية « مودتكم » بدل « محبتها » ، والإضافة في ذلك من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقبل البيت :

كان لي قلبٌ أعيش به فاصطلي بالنار فاحترقا

(٦) هو من قول العباس بن الأحنف أيضاً :

يلوم في الحب من لم يندّر طعمَ هوى وإنما يعذرُ العشاقَ من عَشَقاً

فاليومَ حاجتُنَا إليك وإِنَّمَا ————— يُدْعَى الطبيبُ لساعة الأوصاب^(١)

يقول فى البيت الأول : إنه ينبغي أن أنجح فى أمرى حين جعلتك السبب إليه ، وفى الثانى : إنا قد طلبنا الأمر من جهته حين استعنا بك فيما عرض لنا من الحاجة وعوّلنا على فضلك ، كما أن من يعول على الطبيب فيما يعرض من السقم كان قد أصاب فى فعله .

ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر كما ذكرنا^(٢) يقع بين الفعل والفاعل وغيرهما^(٣) ؛ ففى طريق النفى والاستثناء يؤخر المقصور عليه مع حرف الاستثناء ، كقولك فى قصر الفاعل على المفعول إفراداً أو قلباً بحسب المقام : « ما ضرب زيد إلا عمرًا »^(٤) وعلى الثانى لا الأول قوله تعالى : ﴿ ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم ﴾^(٥) لأنه ليس المعنى أنى لم أزد على ما أمرتنى به شيئاً ؛ إذ ليس الكلام فى أنه زاد شيئاً على ذلك أو نقص منه ، ولكن المعنى أنى لم أترك ما أمرتنى به أن أقوله لهم إلى خلافه^(٦) لأنه قاله فى مقام اشتمل على معنى أنك يا عيسى تركت ما أمرتك أن تقوله إلى ما لم آمرك أن تقوله ؛ فإنى أمرتك أن تدعوا

(١) هما كما فى - معجم الشعراء - لمحمد بن أحمد العمروانى فى عبید الله بن يحيى ابن خاقان ، وقيل : إنهما للزبير بن بكار ، وقيل : إنهما للباخرزى . والسبب : كل ما يتوصل به إلى غيره ، والأوصاب : جمع وصب وهو المرض .

هذا وإنما ترك الكلام على أصل الطريق الأول والطريق الرابع من جهة استعمالها فيما يجله المخاطب أو يعلمه ؛ لأنهما كما قال صاحب الأطول : مستويا النسبة إلى المعلوم والمجهول .
(٢) فى التمثيل لأقسام القصر وطرقه ؛ لأن ما ذكره فى ذلك من باب المبتدأ والخبر إلا ما ندر .

(٣) مما سيذكره وما يذكره كالتمييز والظرف وسائر المتعلقات إلا المصدر المؤكّد والمفعول

معه .
(٤) يجوز فى هذا ونحوه أن يكون الفعل المسند إلى الفاعل مقصوراً على المفعول ، فىكون من قصر الصفة على الموصوف ، وأن يكون الفاعل مقصوراً على الفعل المتعلق بالمفعول ، فىكون من قصر الموصوف على الصفة ، وكذلك يقال فى قصر المفعول على الفاعل ونحوهما .

(٥) آية ١١٧ سورة المائدة .

(٦) بهذا يكون قصر قلب لا إفراد .

الناس إلى أن يعبدوني ثم إنك دعوتهم إلى أن يعبدوا غيري ، بدليل قوله تعالى ﴿أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي إلهين من دون الله﴾ (١) .

وفي قصر المفعول على الفاعل : « ما ضربَ عمرًا إلا زيد » .

وفي قصر المفعول الأول على الثاني في نحو (٢) « كسوت وظننت » ، « ما

كسوت زيدًا إلا جبة » ، و « ما ظننت زيدًا إلا منطلقًا » .

وفي قصر الثاني على الأول « ما كسوتُ جبة إلا زيدًا » ، و « ما ظننت

منطلقًا إلا زيدًا » . وفي قصر ذي الحال على الحال (٣) : « ما جاء زيد إلا راكبًا » .

وفي قصر الحال على ذي الحال : « ما جاء راكبًا إلا زيد » .

والوجه في جميع ذلك (٤) أن النفي في الكلام الناقص - أعني الاستثناء المفرغ -

يتوجه إلى مقدّر هو مستثنى منه عام (٥) مناسب للمستثنى في جنسه وصفته ، أما

توجهه إلى مقدّر هو مستثنى منه فلكون « إلا » للإخراج واستدعاء الإخراج مخرجًا

منه ، وأما عمومته فليتحقق الإخراج منه ؛ ولذلك قيل : تأنيث المضمر في « كانت »

على قراءة أبي جعفر المدني : ﴿ إن كانت إلا صيحة ﴾ (٦) بالرفع ، وفي « ترى » مبنيا

للمفعول في قراءة الحسن ﴿ فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ﴾ (٧) برفع مساكنهم ، وفي

« بقيت » في بيت ذي الرمة :

* فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ (٨) *

(١) آية ١١٦ سورة المائدة .

(٢) نحو « كسوت » كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، ونحو « ظننت »

كل فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) هو من قصر الموصوف على الصفة ، فيقال في هذا المثال : إن زيدًا قصر على المجيء

حال الركوب ، وقيل : إن المجيء هو الذي قصر على الركوب ، أما قصر الحال على ذي الحال

فهو من قصر الصفة على الموصوف .

(٤) هذا عود إلى ما سبق من توجيه إفادة النفي والاستثناء القصر ، وقد سبق أن دلالة

على القصر بالوضع ، فلا تحتاج إلى توجيهها بما ذكر .

(٥) لا فرق في هذا بين القصر الحقيقي والإضافي إلا بأن الإضافي يقدر فيه عام يراد به

الخاص الذي يكون القصر بالإضافة إليه .

(٦) آية ٢٩ سورة يس . (٧) آية ٢٥ سورة الأحقاف .

(٨) هو لغيلان بن عتبة المعروف بلدى الرمة من قوله :

طوى النحر والأجزاء ما فى غروضها

= فما بقيت إلا الضلوعُ الجراشعُ

لننظر إلى ظاهر اللفظ ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء . وأما مناسبتة في جنسه وصفته فظاهرة ؛ لأن المراد بجنسه أن يكون في نحو « ما ضرب زيد إلا عمرًا » : أحدًا^(١) ، وفي نحو قولنا « وما كسوت زيدًا إلا جبة » لباسًا ، وفي نحو : « ما جاء زيد إلا راكبًا » كائنًا على حال من الأحوال ، وفي نحو « ما اخترت رفيقًا إلا منكم » : من جماعة من الجماعات . ومنه قول السيد الحميري :

لو خير المنبرُ فرسًا — ما اختار إلا منكمُ فارسًا^(٢)

لما سيأتي إن شاء الله تعالى أن أصله : ما اختار فارسًا إلا منكم .

* والمراد بصفته كونه فاعلاً أو مفعولاً أو ذا حال أو حالا ، وعلى هذا القياس ، إذا كان النفي متوجهاً إلى ما وصفناه فإذا أوجب منه شيء جاء القصر^(٣) .

* ويجوز تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء بحالهما على المقصور ، كقولك « ما ضرب إلا عمرًا زيد ، وما ضرب إلا زيد عمرًا ، وما كسوت إلا جبة زيدًا ، وما ظننت إلا زيدًا منطلقًا ، وما جاء إلا راكبًا زيد ، وما جاء إلا زيد راكبًا » . وقولنا « بحالهما » احتراز عن إزالة حرف الاستثناء عن مكانه بتأخيرها عن المقصور عليه ؛ كقولك في الأول : « ما ضرب عمرًا إلا زيد » فإنه يختل المعنى^(٤) ؛ فالضابط

= يصف بذلك ناقته . وقوله « طوى » بمعنى أضمر ، « والنحز » الدفع والنخس ، و« الأجرار » جمع جرز وهي الأرض اليابسة التي لا نبات فيها ، و« الغروض » جمع غرض وهو الحزام ، والجراشع : المتفخة الغليظة جمع جرشع .
(١) هو خبر يكون ، وكذلك نظائره مما بعده .

(٢) هو لإسماعيل بن محمد المعروف بالسيد الحميري ، وتقدير الشطر الثاني : « ما اختار فارسًا من جماعة من الجماعات إلا فارسًا منكم » والفارس ، في الأصل : راكب الفرس ، استعير في البيت لخطيب المنبر ، وإسناد الاختيار إلى المنبر مجاز عقلي ، وكان السفاح العباسي قد خطب يوماً فأحسن ، فمدحه بذلك .

(٣) لتحقق النفي والإثبات المحققين لمعنى القصر .

(٤) لأنه ينقلب المقصور مقصوراً عليه ، وهو خلاف المراد ، ومن تقديم المقصور عليه مع حرف الاستثناء قول الشاعر :

الناسُ لبُّ علينا فيك ليس لنا — إلا السيوفُ وأطرافُ القنا زُرْدُ

أن الاختصاص إنما يقع في الذي يلي إلا^(١) ولكن استعمال هذا النوع - أعنى تقديمها - قليل ؛ لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها^(٢) كالضرب الصادر من زيد في « ما ضرب زيد إلا عمراً » والضرب الواقع على عمرو في « ما ضرب عمراً إلا زيد » وقيل^(٣) : « إذا أُخِّرَ المقصور عليه والمقصور عن « إلا » ، وقُدِّمَ المرفوع كقولنا « ما ضرب إلا عمرو زيداً » فهو على كلامين ، و« زيداً » منصوب بفعل مضمر ؛ فكأنه قيل « ما ضرب إلا عمرو » أى ما وقع ضرب إلا منه ، ثم قيل : مَنْ ضَرَبَ ؟ فقيل « زيداً » أى ضرب زيداً . وفيه نظر ؛ لاقتضائه الحصرَ في الفاعل والمفعول جميعاً^(٤) .

* وأما في « إنما » فيؤخَّرُ المقصور عليه^(٥) ، تقول « إنما زيد قائم » وإنما ضرب زيد ، وإنما ضرب زيد عمراً ، وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ، وإنما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة في السوق » أى « ما زيد إلا قائم » ، وما ضرب إلا زيد ، وما ضرب زيد إلا عمراً ، وما ضرب زيد عمراً إلا يوم الجمعة ، وما ضرب زيد عمراً يوم الجمعة إلا في السوق » ؛ فالواقع أخيراً هو المقصور عليه أبداً^(٦) ولذلك تقول : « إنما هذا لك ، وإنما لك هذا » أى ما هذا إلا لك ، وما لك إلا هذا ، حتى إذا

(١) فيكون هو المقصور عليه تأخراً معاً أو تقدماً معاً .

(٢) إنما جاز التقديم مع استلزامه ذلك ؛ لأنه في نية التأخير ، فكأنه مؤخر فعلاً .

(٣) على هذا لا يلزم قصر الصفة قبل تمامها ، ولا يكون في الكلام تقديم وتأخير .

(٤) أجب عن هذا بأنه إنما يلزم من يجوز أن يستثنى شيئاً أو أكثر بأداة واحدة دون

عطف ، ولعل من قال إن نحو « ما ضرب إلا عمرو زيداً » على كلامين لا يجوز ذلك ، فلا يقتضى ما ذهب إليه الحصر في الفاعل والمفعول جميعاً ويؤيد هذا أنه لو كان ممن يجوز ذلك لم يحتج إلى تقدير الفعل ثانياً ، بدليل أن من لا يجوز ذلك يرى في قوله تعالى : آية ٢٧ سورة هود ﴿ وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا بادي الرأي ﴾ أنه لم يستثن فيه الموصول والظرف جميعاً يالا . وإنما الظرف منصوب مضمر تقديره اتبعوك بادي الرأي ، والراجع أن الكلام على التقديم والتأخير وليس على تقدير كلامين ؛ لما يظهر فيه من التكلف .

(٥) فلا يجوز تقديمه لئلا ياتبس بالمقصور ، وقد يعرض ما يوجب تقديم المقصور عليه فيتقدم ، كقولك « إنما قمت » قصر فيه المتكلم على القيام ، فقدم الفعل مع أنه هو المقصور عليه لعدم صحة تقديم الفاعل عليه .

(٦) إنما يكون الواقع أخيراً هو المقصور عليه إذا كان جزءاً مستقلاً في آخر الكلام ولو كان فضلة ؛ فالمقصور عليه في قولك « إنما جاء الذى أكرمته يوم الجمعة » ، هو الموصول مع =

أردت الجمع بين إنما والعطف فقل « إنما هذا لك لا لغيرك ، وإنما لك هذا لا ذاك ، وإنما أخذ زيد لا عمرو ، وإنما زيد يأخذ لا يعطى »^(١) . ومن هذا تعثر على الفرق بين قوله تعالى : ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾^(٢) وقولنا « إنما يخشى العلماء من عباد الله الله » ؛ فإن الأول يقتضى قصر خشية الله على العلماء ، والثانى يقتضى قصر خشية العلماء على الله^(٣) .

=صلته ، وفى قولك « إنما جاءنى رجل عالم » هو الموصوف مع صفته ، وهكذا . وقد اعترض على ذلك بموضع لا يظهر فيها أن الواقع أخيراً هو المقصور عليه . كقوله عليه السلام : « إنما يأكل آل محمد من هذا المال ليس لهم فيه إلا المأكّل » أى لا يقع إلا أكلهم منه ، وليس المعنى لا يأكلون إلا منه ، وكقوله تعالى : آية ٩١ سورة المائدة ﴿ إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ﴾ ويمكن أن يجاب عن هذا بأن هذه المواضع جاءت على خلاف الأصل فى « إنما » ؛ لأن اللبس فيها بقرينة من القرائن ، كقوله فى الحديث « ليس لهم فيها إلا المأكّل » فإنه يدل على أن المراد أنه لا يقع إلا أكلهم منه .

(١) لأنه إذا اجتمع طريق « إنما » وطريق العطف يكون القصر مستفاداً من « إنما » والعطف مؤكّداً له ، ولا ينسب القصر إليه لأنه تابع من التوابع ، وعلى هذا يكون المقصور عليه هو الواقع أخيراً قبل العطف ، وقد ذهب بعض مؤلفى عصرنا إلى أن القصر ينسب فى ذلك إلى العطف لأنه الأقوى ؛ فأجاز أن يقال « إنما محمود شاعر لا على » بتقديم المقصور عليه ، وإنى أرى أن الحجة فى ذلك يجب أن يعتمد فيها على أساليب البلغاء لا على نحو هذا المثال ، على أن كون العطف أقوى من غيره فى الدلالة على القصر لا يذكر مع ما له من رتبة التابع فى الكلام ؛ لأن هذا يجعله تابعاً فى إفادته بلا نزاع .

وقد يجتمع طريق « إنما » وطريق التقديم ، فقليل : إن الذى يفيد القصر فى هذه الحالة التقديم ، وقيل إن الذى يفيد « إنما » ؛ وهذا كما فى قول الشاعر :

ألا فليمت من شاء بعدك إنما عليك من الأقدار كان حذاريا

وقول الآخر :

أسامياً لم تزد معرفاً وإنما لذة ذكرناها

والمقصود عليه فى ذلك هو المقدم كما هو ظاهر .

(٢) آية ٢٨ سورة فاطر ، وقضى برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء فتكون الخشية مجازاً

بمعنى الإجلال لا بمعنى الخوف ، كما قال الشاعر :

أهابك إجلالاً وما بك قدرة على ولكن ملء عين حبيبها

(٣) هذا والمقصود عليه فى العطف « ببل ولكن » هو ما بعدهما ، وفى العطف « بلا »

هو المعطوف عليه قبلها ، وفى « التقديم » هو المقدم ، وقد يجتمع العطف والتقديم ، كقولك =

* واعلم أن حكمَ « غير » ^(١) حكمُ « إلا » فى إفادة القصرين ؛ أى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ، وفى امتناع مجامعة « لا » العاطفة ؛ تقول فى قصر الموصوف أفراداً : « ما زيد غير شاعر » ، وقلباً : « ما زيد غير قائم » ، وفى قصر الصفة بالاعتبارين بحسب المقام : « لا شاعر غير زيد » . ولا تقول : ما زيد غير شاعر لا كاتب ، ولا شاعر غير زيد ولا عمرو .

* * *

= هو يأتينى لا أخوه « فينسب القصر فى ذلك إلى التقديم لأن العطف تابع كما سبق ، وقيل هنا أيضاً : إنه ينسب إلى العطف ، وإنه يجوز على هذا أن يقال « فى الدار سعيد لا محمود » وهو مردود بمثل ما سبق .

(١) مثلها « سوى » ونحوه من أدوات الاستثناء ؛ لأنه لا فرق بينها جميعاً فى إفادة القصر كما سبق ، ومثال ذلك فى « سوى » قول الشاعر :

أترك ليلى ليس بينى وبينها سوى ليلةٍ إنى إذن لصبور !!

تمرينات على طرق القصر

تمرين - ١

(١) بيّن لماذا أوتر القصر بالعطف على غيره في قوله تعالى : آية ٤٠ سورة الأحزاب ﴿ ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ، وبين ما فيه من مزايا القصر .

(٢) بين طريق القصر ، والمقصور ، والمقصور عليه في قول الشاعر :
بك اجتمع الملكُ المبددُ شملهُ وضمتُ قواصٍ منه بعد قواصِي

تمرين - ٢

(١) لماذا أوتر القصر بإنما في قول الشاعر :
وإنما الأممُ الأخلاقُ ما بقيتُ فإن هُمُ ذهبتْ أخلاقهمُ ذهبوا
(٢) من أى طرق القصر قول الشاعر :
وإنَّ سنَّامَ المجدِ من آلِ هاشم بنو أم مخزومٍ ووالدك العبدُ
وما هو المقصور فيه ؟ وما هو المقصور عليه ؟

تمرين - ٣

(١) لماذا لم يفد تعريف المستند بـ (ال) القصر في قول الخنساء :
إذا قُبِحَ البكاءُ على قتيلٍ وجدتُ بكاءك الحسنَ الجميلاً
(٢) لماذا أوتر القصر بالنفي والاستثناء في قوله تعالى : آية ١٨ سورة العنكبوت ﴿ وإن تكذبوا فقد كذب أممٌ من قبلكم وما على الرسول إلا البلاغ المبين ﴾ وإنما في قوله : آية ٢١ سورة الغاشية ﴿ فذكر إنما أنت مذكر ﴾ .

تمرين - ٤

(١) ما هو طريق القصر ؟ وما هو المقصور عليه في قول الشاعر :

ما افتزينا في وصفه بل وصفنا بعض أخلاقه وذلك يكفي

(٢) بين كيف اختصت المزايا البلاغية بالقصر بطرقه من العطف وغيره ؟

تمرين - ٥

(١) لماذا قال الله تعالى : آية ١٠٥ سورة البقرة ﴿ والله يختص برحمته من يشاء ﴾ ولم يُقدِّم الاختصاص بطريق من طرقه المعروفة .

(٢) يأتي التوكيد لدفع التردد في نحو « إن زيدا شاعر » ، ويأتي قصر التعيين لدفع التردد في نحو « إنما زيد شاعر » ، فما هو الفرق بين دفع التردد فيهما ؟

تمرين - ٦

(١) لماذا قدم المقصور عليه في قول الشاعر :

وما لي إلا آل أحمد شيعَةٌ وما لي إلا مذهب الحق مذهبٌ

(٢) بين موقع المقصور عليه في جملتيه في قول الشاعر :

ما بعثكم مهجتي إلا بوصلكم ولا أسألمها إلا يداً بيد

تمرين - ٧

(١) هل من قصر الفعل على الفاعل أو من قصر المفعول عليه قول الشاعر :

في ليلة لا نرى بها أحداً يحكي علينا إلا كواكبها

(٢) بين الذي أفاد القصر من التقديم أو العطف في قول الشاعر :

للفتى من ماله ما قدّمت يداه قبل موته لا ما اقتنتى

(٣) هل من القصر قول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبوك إلا الفرقدان

(٤) اختلف في إفادة الاستثناء من الإثبات بالقصر، فبين ما تختاره في ذلك .

* * *

الباب السادس القول فى الإنشاء

أقسام الإنشاء : الإنشاء ضربان : طلب ، وغير طلب .

الطلب يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ؛ لامتناع تحصيل الحاصل^(١) ، وهو المقصود بالنظر ههنا^(٢) . وأنواعه كثيرة :

أنواع الطلب :

التمنى : منها التمنى^(٣) ، واللفظ الموضوع له « ليت » ، ولا يشترط فى التمنى الإمكان ، تقول : « ليت زيدا يجرى » ، وليت الشباب يعود » ، قال الشاعر :

(١) إذا استعمل الطلب فيما هو حاصل وجب تأويله ، كقوله تعالى آية ١٣٦ سورة النساء : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ ، وقوله : آية ١ سورة الأحزاب ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ ﴾ فالمنى فيهما على طلب دوام الإيمان والتقوى للترقى فى مراتب الكمال فيهما .

(٢) أما الإنشاء غير الطلبى فلا يقصد بالنظر ها هنا ؛ لقلة المباحث البلاغية المتعلقة به ، ولأن أكثر أنواعه فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ، ومن الإنشاء غير الطلبى الترجى ، ويرى كثير من العلماء أنه من الإنشاء الطلبى ، والحق أنه لا طلب فيه بدليل أنه يأتى فى المكروه ، نحو « لعل الحبيب مريض » ولا طلب فى مكروه ، وإنما فيه مجرد ترقب وإشفاق ، ومنه أفعال المدح والدم ، كنعم وبش ، وأفعال التعجب ، فهى لإنشاء المدح والذم والتعجب ، وقبل : إنها أخبار تحمل الصدق والكذب ؛ ولهذا بُشِّرَ أعرابى ببنت فقبل له : نعمت المولودة ، فقال : والله ما هى بنعمت المولودة . ومنه القَسَم وصيغ العقود كبعت واشتريت ، ومنه « رَبُّ » و « كم » الخيرية ؛ لدلالتهما على إنشاء الكثير أو التقليل ، وقيل : إنهما خبر لا إنشاء .

(٣) هو طلب المحبوب الذى لا طمع فيه ؛ بأن يكون غير ممكن أو يكون بعيد الحصول ؛

فالأول كقول الشاعر :

لَيْتَ الْكَوَاكِبَ تَدْنُو لِي فَأَنْظِمَهَا عَقُودَ مَدَحٍ فَمَا أَرْضَى لَكُمْ كَلِمِي

والثانى كقول الآخر :

فِيَا لَيْتَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ أَحَبَّتِي مِنَ الْبَعْدِ مَا بَيْنِي وَبَيْنَ الْمَصَائِبِ

* يا ليت أيام الصِّبا رواجعا (١) *

* وقد يُتمنى به « هل » (٢) كقول القائل « هل لى من شفيح » فى مكان يعلم أنه لا شفيح له فيه (٣) لإبراز التمنى - لكمال العناية به - فى صورة الممكن (٤) .
وعليه قوله تعالى حكايةً عن الكفار : « فهل لنا من شُفعاء فيشفعوا لنا » (٥) وقد يتمنى به « لو » (٦) كقولك « لو تأتيتنى فتحدثنى » بالنصب (٧) .

قال السكاكى (٨) : وكأن حروف التنديم والتحضيض « هلاً ، وألاً » بقلب الهاء همزة ، ولولا ، ولوما « مأخوذة منهما (٩) مركبتين مع « لا » و « ما » المزيديتين ، لتضمينهما معنى التمنى (١٠) ليتولد منه فى الماضى التنديم ، نحو « هلا أكرمت زيداً » وفى المضارع التحضيض ، نحو « هلاً تقوم » .

(١) هو من أرجوزة لعبد الله بن زؤبة المعروف بالعجاج ، وقد نصب الجزأين بليت على مذهب الكوفيين ، والبصريون على أن خبرها محذوف وتقديره « أقبلن رواجعاً ، أو تكون رواجعاً » .

(٢) استعمالها فى التمنى مجاز بالاستعارة التبعية كما سيأتى فى علم البيان .

(٣) فتحمل على التمنى ؛ لأن الاستفهام لا يكون مع الجزم بانتفاء الشيء ، بل مع الجهل به .

(٤) هذا هو الحال الداعى إلى استعمال « هل » فى التمنى .

(٥) آية ٥٣ سورة الأعراف .

(٦) استعمالها فى التمنى مجاز أيضاً ، ونكتته الإشعار بعزة التمنى بإبرازه فى صورة ما لم يوجد ؛ لأن « لو » فى أصلها حرف امتناع لامتناع ، ومن ذلك قول مهلهل :
فلو نُشِرَ المقابرُ عن كليب فيخبرَ بالذئب أى زير

(٧) أى نصب « تحدث » لأنه إنما يكون بعد الطلب .

(٨) ١٦٦ - المفتاح .

(٩) أى من « هل ولو » اللتين للتمنى ، وهذا تكلف من السكاكى ، والنحويون على أنها موضوعة للتحضيض والتنديم من أول الأمر .

(١٠) يريد بتضمينهما ذلك : جعلهما دالّين عليه مطابقةً لا تضمناً .

وقد يتمنى بـ « لعل » فتعطي حكم ليت^(١) نحو « لعلنى أحج فأزورك » بالنصب ، ليعد المرجو عن الحصول^(٢) ، وعليه قراءة عاصم^(٣) فى رواية حفص : « لعلنى أبلغ الأسباب ، أسباب السموات فاطلّع إلى إله موسى » بالنصب .
الاستفهام : ومنها الاستفهام^(٤) .

والألفاظ الموضوعة له : « الهمزة » ، و « هل » ، و « ما » ، و « مَنْ » ، و « أى » ، و « كم » ، و « كيف » ، و « أين » ، و « أنى » ، و « متى » ، و « أيان » .

• فالهمزة لطلب التصديق^(٥) كقولك « أقام زيد ؟ وأزيد قائم ؟ » . أو التصور^(٦) كقولك : « أدبَس فى الإناء أم عسل ؟ » أو : « أفى الخابية دبسك أم فى الزق ؟ » ولهذا لم يقح « أزيد قام ؟ » و « أعمراً عرفت ؟ »^(٧) .

(١) هو نصب المضارع بالفاء بعدها . وهذا مبنى على مذهب البصريين لأنهم لا ينصبونه بعد الترجى ، واستعمالها فى التمنى مجاز أيضاً ، ومنه قول الشاعر :

أَسْرَبَ القَطَا ، هل مَنْ يُعِيرُ جناحه لعلنى إلى من قد هويتُ أطيرُ ؟

(٢) لا يخفى أن « لعل » لا تدل على بُعد المرجو حتى يشار بها إلى ذلك ، فالأحسن أن تجعل نكتته إظهار التمنى فى صورة الممكن المتوقع الحصول لشدة الرغبة فيه .

هذا ولا يخفى أن الحروف السابقة بعضها يستعمل فى التمنى حقيقةً ، وبعضها يستعمل فيه مجازاً ، وعلى هذا لا يكون هناك محلٌّ لذكرها فى علم المعانى ، وما ذكر لذلك من النكت والأعراض شأنه فيها كشأن سائر المجازات .

(٣) آية ٣٦ ، ٣٧ سورة غافر .

(٤) هو طلب حصول صورة الشيء فى الذهن بأدوات مخصوصة ، كالهمزة ونحوها مما

يأتى .

(٥) فى هذه الحال لا يذكر معها معادل ، وإذا جاءت (أم) بعدها كانت منقطعة بمعنى

« بل » ، كقول الشاعر :

ولست أبالى بَعْدَ فَقْدِ مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقعُ

(٦) ذكر له مثالين : أحدهما لطلب تعيين المسند إليه ، والثانى لطلب تعيين المسند ، وقد

يكون المطلوب تعيين المفعول أو نحوه من متعلقات الفعل كما سيأتى فى الأمثلة ، ويكون الجواب هنا بتعيين المستول عنه ، وفى طلب التصديق بنعم ، أو لا .

(٧) لأنه إذا كان التقديم للتخصيص استدعى حصول التصديق بنفس الفعل ويكون المستول

عنه زيدا بخصوصه وعسماً بخصوصه ، وذلك تصور ، وإذا كان لتقوية الحكم كان المستول عنه التصديق به ، وكل منهما تصلح له الهمزة ، وهذا بخلاف « هل » كما سيأتى .

المسئول عنه بها هو ما يليها ، فتقول « أضربت زيدا ؟ » إذا كان الشك في الفعل نفسه وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ^(١) ، وتقول « أأنت ضربت زيدا ؟ » إذا كان الشك في الفاعل من هو ؟ وتقول « أريداً ضربت ؟ » إذا كان الشك في المفعول من هو ؟ ^(٢) .

● و « هل » لطلب التصديق فحسب ، كقولك « هل قام زيد ؟ وهل عمرو قاعد ؟ » ؛ ولهذا امتنع « هل زيد قام أم عمرو ؟ » ^(٣) وقُبِحَ « هل زيدا ضربت ؟ » ؛ لما سبق أن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل والشك فيما قُدِّم عليه ^(٤) . ولم يقيح « هل زيدا ضربته ؟ » ؛ لجواز تقدير المحذوف المفسر مقدماً كما مر ، وجعل السكاكي ^(٥) قُبِحَ نحو « هل رجل عرف » لذلك ، أى لما قبح له « هل زيدا ضربت » ، ويلزمه ألا يقيح نحو « هل زيد عرف » ؛ لامتناع تقدير التقديم والتأخير فيه عنده لما سبق ^(٦) . وعُلِّلَ غيره ^(٧) القبح فيهما بأن أصل « هل » أن تكون بمعنى « قد » إلا أنهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام .

(١) على هذا تكون إذا وليها الفعل لطلب التصديق ، وقد تقوم في ذلك قرينة على خلافه ؛ كذكر المعادل في نحو « أجاء زيد أم عمرو ؟ » ، فيكون المطلوب بها التصور ويكون المسئول عنه غير ما يليها .

(٢) أما إذا وليتها جملة اسمية خبرها ليس فعلاً فيكون المطلوب بها التصديق نحو « أريد قائم ؟ » .

هذه أبيات للهمزة في هذه الأحوال :

إذن ألقى الذى لاقاه أمئالى	ألا اضطبار لسمى أم لها جلد ؟
بسبع رمين الجمر أم بثمان ؟	قوالله ما أدري وإن كنت دارياً
ويحرم ما دون الرضا شاعر مثلى ؟	أفى الحق أن يعطى ثلاثون شاعراً
أطنين أجنحة الذباب بضير ؟	فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى

(٣) لأن وقوع المفرد فيه بعد « أم » دليل على أنها متصلة يطلب بها تعيين أحد الشئين مع العلم بثبوت الحكم ، فلا يصح اجتماعها و « هل » ، ويصح اجتماعها و « أم » المنقطعة لأنها بمعنى « بل » كقول الشاعر :

ألا ليت شعري هل تغيرت الرِّحَا رجا الحرب أم أضحت بفَلَج كما هيا

(٤) إنما لم يمتنع لجواز أن يكون « زيدا » مفعولاً لفعل محذوف ، أو أن يكون تقديمه

(٥) ١٦٧ - المفتاح .

للاهتمام لا للتخصيص .

(٦) فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى ، فيكون التقديم عنده فيه للاهتمام

لا للتخصيص ، ولا يخفى أن كل ما ذكر هنا أحكام نحوية لا يصح ذكرها فى هذا العلم .

(٧) هو الزمخشري فى المفصل .

و « هل » تخصص المضارع بالاستقبال ؛ فلا يصح أن يقال « هل تضرب زيداً وهو أخوك؟ »^(١) كما تقول « أتضرب زيداً وهو أخوك؟ » ولهذين^(٢) - أعنى اختصاصها بالتصديق وتخصيصها المضارع بالاستقبال - كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانياً أظهر ، كالفعل^(٣) ، أما الثاني^(٤) فظاهر ، وأما الأول^(٥) فلأن الفعل لا يكون إلا صفة ، والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات ؛ ولهذا^(٦) كان قوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ ﴾^(٧) أدلّ على طلب الشكر من قولنا : « فهل تشكرون؟ » وقولنا : « فهل أنتم تشكرون؟ »^(٨) لأن إبراز ما سينجده في معرض الثابت أدلّ على كمال العناية بحصوله من إبقائه على أصله^(٩)

(١) أى على أن الضرب واقع فى الحال كما يفهم عرفاً من تقييده بالأخوة لأنها حالية لا مستقبلية .

(٢) لا يخفى أن كون « هل » لها مزيد اختصاص بالفعل يرجع فيه إلى استعمال العرب ، ولا حاجة إلى تكلف تعليله بذلك ؛ لأنه فى الحقيقة لا تأثير له فيه .

(٣) الكاف فى ذلك استقصائية ؛ لأن الفعل وحده هو المقصود بذلك الحكم .

(٤) هو تخصيصها المضارع بالاستقبال ، والمراد أن اقتضاءه لاختصاصها بالفعل ظاهر .

(٥) هو اختصاصها بالتصديق .

(٦) أى لكونها لها مزيد اختصاص بالفعل .

(٧) آية ٨٠ سورة الأنبياء .

(٨) مع ما فيه من التأكيد بالتكرير ؛ لأنه على تقدير « فهل تشكرون » ، ثم حذف الفعل

الأول فانفصل ضميره .

(٩) يمكن أن يؤخذ من هذا أن « هل » لا يعدل بها عن الجملة الفعلية إلى الجملة الاسمية

إلا لهذه النكتة ، وهذا هو الذى له صلة بعلم المعانى من كل هذه المباحث التى لا صلة لها به ،

ومثله فى ذلك ما قيل فى الفرق بين الاستفهام بالهمزة وبهل ؛ من أن الهمزة لا يستفهم بها حتى

يهجس فى النفس إثبات ما يستفهم عنه ، أما « هل » فإنه لا يترجح فيها إثبات ولا نفي ،

ويمكنك أن تدرك هذا السؤال بهل فى هذه الآيات :

هل بالطلول لسائل ردُّ	أم هل لها بتكلم عهدُ
ألا أبلغ الأحلاف عنى رسالة	وذبيان هل أقسمتم كلَّ مفسم
ليت شعرى هل تمَّ هل آتيتهم	أو يحولنَّ دون ذاك حِمَام

· وكذا من قولنا : « أفأنتم شاكرون » وإن كانت صيغته للثبوت ؛ لأن « هل » أدعى للفعل من الهمزة ، فتركه معها أدل على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسن « هل زيد منطلق ؟ » إلا من البليغ^(١) .

*وهى قسمان : بسيطة ؛ وهى التى يطلب بها وجود الشيء ؛ كقولنا « هل الحركة موجودة ؟ » · ومركبة ، وهى التى يطلب بها وجود شيء لشيء ؛ كقولنا « هل الحركة دائمة ؟ »^(٢) .

● والألفاظ الباقية لطلب التصور فقط^(٣) .

أما « ما » ففيل : يطلب به إما شرح الاسم^(٤) كقولنا « ما العنقاء ؟ » ، وإما ماهية المسمى ؛ كقولنا « ما الحركة ؟ » · والقسم الأول يتقدم على قسَمَى « هل » جميعاً ، والثانى يتقدم على « هل » المركبة دون البسيطة ؛ فالبسيطة فى الترتيب واقعة بين قسَمَى « ما »^(٥) .

وقال السكاكى^(٦) : يُسأل بما عن الجنس^(٧) ؛ تقول « ما عندك ؟ » أى أى أجناس

(١) لأنه هو الذى يراعى دقائق النكت ، ويأتى بالكلام على مقتضى المقام ·

(٢) الحق أن هذا التقسيم لا يختص بهل ؛ لأن الهمزة مثلها فيه ، على أن البحث فيه لا شان لعلم المعانى به ·

(٣) لكنه تصورٌ مشوب بشيء من التصديق ؛ لأن هذا شأن التصور المطلوب فى الاستفهام ، ولهذا يصح الجواب عنه أحياناً بالتصديق ، كقوله تعالى آية ١٤ سورة الصف : ﴿ كما قال عيسى ابن مريم للحواريين من أنصارى إلى الله ؟ قال الحواريون نحن أنصار الله ﴾ ·

(٤) أى بيان مدلوله الإجمالى الذى يعرف منه حقيقته ·

(٥) فيطلب أولاً شرح الاسم ، ثم وجود المفهوم فى نفسه ، ثم حقيقته ، ثم ما يعرض لها ، وهو الذى يُسأل عنه بهل المركبة ، وقد قال بعضهم : إن هذا الترتيب مستحب لا واجب ؛ لأنه لا مانع مثلاً من طلب وجود المفهوم قبل معرفته ·

(٦) ١٦٧ - المفتاح ·

(٧) يعنى به الحقيقة الكلية ، فيشمل جميع أقسام ما يقال فى جواب « ما هو ؟ » من النوع والجنس والحقيقة الإجمالية والتفصيلية · كما يشمل الجنس من ذوى العلم وغيرهم ·

الأشياء عندك^(١) ؟ وجوابه : إنسان أو فرس أو كتاب أو نحو ذلك . كذلك تقول : « ما الكلمة ؟ وما الكلام ؟ » وفي التنزيل ﴿ فما خُطِّبَكم ﴾^(٢) أى : أى أجناس الخطوب خطبكم ؟ وفيه ﴿ ما تعبدون من بعدى ﴾^(٣) أى أى من فى الوجود تؤثرونه للعبادة ؟ أو عن الوصف^(٤) تقول : ما زيد ؟ وما عمرو ؟ وجوابه : الكريم أو الفاضل ، ونحوهما^(٥) . وسؤال فرعون ﴿ وما رب العالمين ﴾^(٦) إما عن الجنس لاعتقاده لجهله بالله تعالى أن لا موجود مستقلاً بنفسه سوى الأجسام ، كأنه قال : أى أجناس الأجسام هو ؟ وعلى هذا جواب موسى عليه السلام بالوصف^(٧) للتمييز على النظر المؤدى إلى معرفته ، لكن لما لم يطابق السؤال عند فرعون عجب الجهلة الذين حوِّله من قول موسى بقوله لهم ﴿ ألا تستمعون ﴾ ثم لما وجده مصرّاً على الجواب بالوصف إذ قال فى المرة الثانية ﴿ ربكم ورب آبائكم الأولين ﴾ ؛ استهزأ به وجنّته بقوله ﴿ إن رسولكم الذى أُرسل إليكم لمجنون ﴾ ، وحين رآهم موسى عليه السلام لم يفتنوا لذلك فى المرتين ، غلّظ عليهم فى الثالثة بقوله : ﴿ إن كنتم تعقلون ﴾ . وإما عن الوصف^(٨) طمعاً فى أن يسلك موسى عليه السلام فى الجواب معه مسلك الحاضرين^(٩) ولو كانوا هم المسئولين مكانه ؛ لشهرته بينهم برب العالمين إلى درجة

(١) فى هذه العبارة تساهل من وجهين : أولهما أن « ما » يسأل بها عن جنس واحد لا عن جمع من الأجناس ؛ فالمراد أى جنس من أجناس الأشياء عندك ؟ وثانيهما أن السؤال بما غير السؤال بأى ، ففى تفسيرها بها تساهل .

(٢) آية ٥٧ سورة الحجج .

(٣) آية ١٣٣ سورة البقرة .

(٤) هذا خلاف ما عليه علماء المنطق ؛ لأن الذى يسأل به عن الوصف عندهم هو « أى » ، ولعل السكاكى ينظر فى ذلك إلى أصل اللفظة ؛ لأنها لا تمنع أن يسأل « بما » عن الوصف على سبيل الحقيقة أو المجاز ، والفرق بين مذهب السكاكى فى « ما » وما قيل فيها قبله أنها على ما قبله يطلب بها شرح الاسم ولو كان جزئياً ، ولا يسأل بها عن الوصف ، أما عنده فيسأل بها عن الوصف ولا يطلب بها إلا الكلى .

(٥) الأحسن أن يقال فى الجواب : كريم أو فاضل بالتنكير .

(٦) آية ٢٣ سورة الشعراء والآيات الآتية تقع بعدها فى الترتيب .

(٧) هو قوله تعالى ﴿ قال رب السماوات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين ﴾ .

(٨) معطوف على قوله « إما » عن الجنس .

(٩) فيجاب بأن فرعون رب العالمين مثلهم .

دعت السحرة إذ عَرَفُوا الحق أن عَقَّبُوا قولهم : ﴿ آمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) بقولهم : ﴿ رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ ﴾ نفياً لاتهمهم أنهم عَنَوْهُ ، ولجهله ^(٢) بحال موسى إذ لم يكن جمعهما قبل ذلك مجلساً ؛ بدليل ^(٣) : ﴿ قَالَ أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُبِينٍ ، قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ^(٤) فحين سمع الجواب تعدّاه عَجَبٌ وَجَنَنٌ وتفهيق بما تفهيق من قوله : ﴿ لئن اتخذت إلهاً غيري لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ ﴾ ^(٥) .

• وأما « مَنْ » فقال السكاكى ^(٦) : هو للسؤال عن الجنس من ذوى العلم ^(٧) تقول « مَنْ جبريل ؟ بمعنى أبشَرٌ هو أم ملكٌ أم جنٌّ ؟ » وكذا : « مَنْ إبليس ؟ وَمَنْ فلان ؟ » ومنه قوله تعالى حكايةً عن فرعون : ﴿ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى ﴾ ^(٨) أى أَمَلَكٌ هو أم بشر أم جنى ؟ مُنْكَرٌ لأن يكون لهما ربٌّ سواه ؛ لادّعاءه الربوبية لنفسه ، ذاهباً فى سؤاله هذا إلى معنى « ألكما رب سواى ؟ » فأجاب موسى عليه السلام بقوله : ﴿ رَبُّنَا الَّذِى أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ﴾ كأنه قال : نَعَمْ لَنَا رَبٌّ سواك هو الصانع الذى إذا سلكت الطريق الذى يَبِينُ بإيجاده لما أوجَدَ ، وتقديره إياه على ما قدره ، واتبعت فيه الخريّة الماهر ، وهو العقل الهادى عن الضلال ؛ لزمك الاعترافُ بكونه ربّاً ، وأن لا ربَّ سواه ، وأن العبادة له مِنِّى وَمِنْكَ ومن الخلق أجمع حقٌّ لا مدفعَ له .

وقيل : هو للسؤال عن العارض المُشَخَّص لذى العلم ^(٩) ، وهذا أظهر ؛ لأنه

(١) آية ٤٧ ، سورة الشعراء .

(٢) معطوف على قوله « لشهرته بينهم » يعنى جهله بعلو شأن موسى ، والظاهر أنه فى جعل السؤال عن الوصف يكون مراده سؤال موسى عن صفة ربه ، كما أنه فى جعل السؤال عن الجنس كان مراده سؤاله عن جنسه ، وما ذكره السكاكى هنا فى غاية التكلف .

(٣) يستدل بهذا على أنهما لم يجمعهما قبل هذا مجلس .

(٤) آية ٣٠ ، ٣١ سورة الشعراء . (٥) آية ٢٩ سورة الشعراء .

(٦) ١٦٨ - المفتاح .

(٧) أى العقل ، والمراد بالجنس ما يشمل النوع والصفة ؛ لأنه يطلق عليهما فى اللغة

اسم الجنس .

(٨) آية ٤٩ سورة طه .

(٩) أى العقل ، يريد بذلك ما يتعلق به من علمه ووصفه الخاص به ، فإذا قيل : من فلان ؟ صحَّ فى جوابه (زيد) كما ذكره ، وصحَّ أن يجاب بوصف خاص به .

إذا قيل « من فلان ؟ » يجاب « يزيد » ونحوه مما يفيد التشخيص ، ولا نسلم صحة الجواب بنحو : بشر أو جنى كما زعم السكاكى^(١) .

• أما « أى » فللسؤال عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمهما^(٢) ؛ يقول القائل « عندى ثياب » فتقول : « أى الثياب هى ؟ » فتطلب منه وصفًا يميزها عندك عما يشاركها فى الثوبية ، وفى التنزيل : ﴿ أى الفريقين خيرٌ مقامًا ﴾^(٣) أى أنحن أو أصحاب محمد عليه السلام ؟^(٤) وفيه : ﴿ أيكم يأتينى بعرشها ﴾^(٥) أى الإنسى أم الجنى ؟ .

• وأما « كم » فللسؤال عن العدد ؛ فإذا قلت « كم درهماً لك ؟ وكم رجلاً رأيت ؟ » فكأنك قلت « أعشرون أم ثلاثون أم كذا كذا ؟ » وتقول : « كم درهمك ؟ وكم مالك ؟ أى كم دانقاً^(٦) أو كم ديناراً ؟ وكم ثوبك ؟ أى كم شبراً أو كم ذراعاً ؟ وكم زيد ماكت ؟ أى كم يوماً أو كم شهراً ؟ وكم رأيتك ؟ أى كم مرة ؟ وكم سرت ؟ أى كم فرسخاً ، أو كم يوماً ؟ قال الله تعالى : ﴿ قال قائلٌ منهم كم لبثتم ﴾^(٧) أى كم يوماً أو كم ساعة ؟ وقال : ﴿ كم لبثتم فى الأرض عدداً سنين ﴾^(٨) وقال : ﴿ سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ﴾^(٩) . ومنه قول الفرزدق :

(١) أما قول الشاعر :

أتوا نارى فقلت متون أنتم
فاحتمل أنه من أسلوب الحكيم ، وذلك أنه سأل عن مشخصهم لظنه أنهم من البشر ، فأجابوه بذلك لتخطئته فيه ، فلا يكون إذن السؤال بها عن الجنس فى البيت ولكن لا يخفى ما فى حمل ذلك على الأسلوب الحكيم من البعد .

(٢) هو مضمون ما تضاف إليه كالثوبية فى المثال الأول ، فيكون السؤال بها عن الوصف المميز لهما ، ومثل المتشاركين المتشاركون والمتشاركات .

(٣) آية ٧٣ سورة مريم .

(٤) فى هذا تساهل ؛ لأن السؤال عن الوصف المميز لأفضل الفريقين لا عن ذات كل

منهما .

(٥) آية ٣٨ سورة النمل .

(٦) يشير بهذا وما بعده إلى أن الشيء قد يكون واحداً والتمييز لأجزائه ، وإلى أن المميز

قد يحذف للعلم به .

(٨) آية ١١٢ سورة المؤمنون .

(٧) آية ١٩ سورة الكهف .

(٩) آية ٢١١ سورة البقرة .

كم عمه لك يا جرير وخالة فدعاء قد حكبت على عشاري^(١)

فيمن روى بالنصب ، وعلى رواية الرفع تحتمل الاستفهامية والخبرية^(٢) .

• وأما « كيف » فللسؤال عن الحال ، إذا قيل « كيف زيد ؟ » فجوابه : صحيح أو سقيم أو مشغول أو فارغ ونحو ذلك .

• وأما « أين » فللسؤال عن المكان . إذا قيل « أين زيد ؟ » فجوابه في الدار أو في المسجد أو في السوق أو نحو ذلك .

• وأما « أنى » فتستعمل تارة بمعنى « كيف » قال الله تعالى ﴿ فَأَتُوا حَرثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾^(٣) أى كيف شئتم ، وأخرى بمعنى « من أين »^(٤) قال الله تعالى ﴿ أَنَّى لَكَ هَذَا ﴾^(٥) أى من أين لك هذا .

• وأما « متى ، وأيان » ، فللسؤال عن الزمان إذا قيل « متى جئت ؟ » ، أو أيان جئت ؟ قيل : يوم الجمعة أو يوم الخميس أو شهر كذا أو سنة كذا ، وعن على بن عيسى الربعي : أن « أيان » تستعمل في مواضع التفضيم^(٦) كقوله تعالى ﴿ يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾^(٧) وقال تعالى ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾^(٨) .

ثم هذه الألفاظ كثيراً ما تستعمل في معان غير الاستفهام بحسب ما يناسب

(١) هو لهما بن غالب المعروف بالفردق . والفدعاء : مشتقة من الفدع وهو عوج في المفاصل كأنها قد زالت عن مواضعها ، والعشار : جمع عشاء وهي النفساء أو الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر .

(٢) وعلى رواية الجر تتعين للخبرية ، وقيل : إن « كم » الخبرية تنصب المميز أيضاً .

(٣) آية ٢٢٣ سورة البقرة .

(٤) الفرق بين « أين » و « من أين » : أن « أين » للسؤال عن المكان الذي حل فيه الشيء ، و « من أين » للسؤال عن المكان الذي برز منه .

(٥) آية ٣٧ سورة آل عمران .

(٦) كذلك تستعمل في الاستبعاد ، وهو الأظهر في الآيتين ؛ لأن السؤال فيهما عن لا

يؤمن بيوم القيامة ولا بيوم الدين ؛ فالظاهر في سؤاله الاستبعاد لا التفضيم .

(٧) آية ٦ سورة القيامة .

(٨) آية ١٢ سورة الذاريات .

المقام^(١) منها الاستبطاء^(٢) نحو « كم دعوتك ؟ » وعليه قوله تعالى : ﴿ حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ؟ ﴾^(٣) .

ومنها التعجب^(٤) نحو قوله : ﴿ ما لي لا أرى الهدهد ! ﴾^(٥) .

ومنها التنبيه على الضلال^(٦) نحو : ﴿ فأين تذهبون ﴾^(٧) .

ومنها الوعيد^(٨) كقولك لمن يسئ الأدب : « ألم أؤدب فلاناً ؟ » ، إذا كان عالماً بذلك ، وعليه قوله تعالى : ﴿ ألم نهلك الأولين ﴾^(٩) .

(١) لأن دلالتها عليها من قبيل المجاز ، ولكل مجاز مقام يناسبه ، وإرجاع هذه المعاني إلى ما يناسبها من المقام هو الذي يجعل لها صلة المعاني ، وهي صلة ضعيفة كما سبق في نحو ذلك ، وقيل : إن دلالتها على هذه المعاني من الكناية ، وقيل : إنها من مستبعات الكلام .

(٢) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن الاستفهام عن عدد الدعاء مثلاً مسبب عن تكرير الدعوة ، وتكريرها مسبب عن الاستبطاء في إجابتها .

(٣) آية ٢١٤ سورة البقرة .

(٤) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن سؤال العاقل في الآية عن حال نفسه مثلاً يستلزم جهله به ، وجهله به يستلزم التعجب منه .

(٥) آية ٢٠ سورة النمل .

(٦) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ؛ لأن الاستفهام عن الطريق في الآية مثلاً يستلزم تنبيه المخاطب إليه ، وتنبيهه إليه يستلزم تنبيهه على ضلاله في غفلته عن ذلك الطريق وسلوكه طريقاً واضح الضلالة ، وقيل : إنه يجوز أن يكون اللفظ مستعملاً في الاستفهام ليتوصل به إلى ذلك على طريق الكناية . وقيل : إنه يجوز أن يجعل من مستبعات الكلام ، ولا يخفى أن الحمل على ذلك يجوز في كل هذه المعاني كما سبق .

(٧) آية ٢٦ سورة التكوين .

(٨) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضاً ؛ لأن الاستفهام في المثال ينبه المخاطب إلى جزاء إساءة الأدب ، وهذا يستلزم وعيده لاتصافه بها .

(٩) آية ١٦ سورة المرسلات .

ومنها الأمر^(١) نحو قوله تعالى^(٢) : ﴿ فهِلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ونحو : ﴿ فهِلْ مِنْ مُدَّكَرٍ ﴾^(٣) .

ومنها التقرير^(٤) : ويشترط في الهمزة أن يليها المقرّر به^(٥) كقولك : أفعلت ؟ إذا أردت أن تقرره بأنه الفاعل ، وذهب الشيخ عبد القاهر والسكاكي^(٦) وغيرهما إلى أن قوله : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَتَا يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾^(٧) من هذا الضرب ؛ قال الشيخ^(٨) : لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرّ لهم بأن كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان ، وكيف وقد أشاروا له إلى الفعل في قوله : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا ﴾ وقال عليه السلام : ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ ولو كان التقرير بالفعل في قولهم : ﴿ أَنْتَ فَعَلْتَ ﴾ لكان الجواب « فَعَلْتُ أَوْ لَمْ أَفْعَلْ »^(٩) وفيه نظر ؛ لجواز أن تكون الهمزة فيه على أصلها^(١٠) ؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأنه عليه السلام هو الذي كسر الأصنام ، وكقولك « أَزِيدًا ضَرَبْتُ ؟ » إذا أردت أن تقرره بأن مضروبه زيد .

(١) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن الاستفهام طلب الإقرار بالجواب مع سبق جهل المستفهم ، فاستعمل في مطلق الطلب ، ثم استعمل في الطلب على سبيل الاستعلاء وهو الأمر .

(٢) آية ١٤ سورة هود . (٣) آية ١٥ سورة القمر .

(٤) دلالتها عليه من باب الإطلاق والتقييد أيضًا ؛ وذلك باستعمال الاستفهام في مطلق طلب الإقرار ، ثم طلب الإقرار من غير سبق جهل .

(٥) بخلاف « هل » فإنها للتقرير بالنسبة ، وبخلاف باقى الأدوات فإنها للتقرير بما يطلب تصويره بها .

(٦) ١٧٠ المفتاح .

(٧) آية ٦٢ سورة الأنبياء .

(٨) ص ٧٨ دلائل الإعجاز .

(٩) أى ولم يكن ﴿ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا ﴾ .

(١٠) من الاستفهام ، وقد أجيب عن هذا النظر بأن قوله قبل كسرها : ﴿ لَاكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ وقولهم : ﴿ سَمِعْنَا فَتَى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ ﴾ فيهما دلالة على علمهم بأنه هو الذى كسرها ؛ فلا يصح حمل استفهامهم على حقيقته .

ومنها **الإنكار** ^(١) إمّا للتوبيخ بمعنى - ما كان ينبغي أن يكون ^(٢) نحو « أعصيت ربك؟ » ، أو بمعنى لا ينبغي أن يكون ^(٣) كقولك للرجل يضيع الحق « أتتسى قديم إحسان فلان؟ » وكقولك هذا للرجل يركب الخطر : أخرج في هذا الوقت؟ أتذهب في غير الطريق؟ والغرض بذلك تنبيه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل أو يرتدع عن فعل ما هم به . وإما للتكذيب بمعنى « لم يكن » كقوله تعالى : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا ﴾ ^(٤) وقوله : ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ ^(٥) أو بمعنى - لا يكون ، نحو : ﴿ أَنْزَلْنَاهُ وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ ﴾ ^(٦) وعليه قول امرئ القيس ^(٧) :

أَيَقْتَلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةُ زُرْقُ كَأَنِّيَابِ أَغْوَالِ ١؟

فيمر روى « أَيْقَتَلْنِي ؟ » ^(٨) . وقول الآخر :

أَتَرَكُ أَنْ قَلْتُ دِرَاهِمُ خَالِدٍ زِيَارَتَهُ ؟ إِنِّي إِذْنُ لِلثِّمِّ ^(٩) !!

* والإنكار كالتقرير يشترط أن يلي المنكر الهمزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ تَدْعُونَ ﴾ ^(١٠) ﴿ أَغْيَرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا ﴾ ^(١١) ﴿ أَبْشَرْنَا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ ^(١٢) وكقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ أَهَمَّ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ﴾ ^(١٣) أى ليسوا هم المتخيرين للنبوة من يصلح لها ، المتولين لقسم رحمة

(١) دلالتها عليه من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم ؛ لأن إنكار الشيء يستلزم عدم توجه الذهن إليه ، وهذا يستلزم الجهل به والجهل به يستلزم الاستفهام عنه .

(٢) إذا كان الموبخ عليه قد وقع في الماضي .

(٣) إذا كان الموبخ عليه واقعاً في الحال أو بصدد الوقوع في المستقبل .

(٤) آية ٤٠ سورة الإسراء (٥) آية ١٥٣ سورة الصافات (٦) آية ٢٨ سورة هود .

(٧) هو لخدج بن حُجر المعروف بامرئ القيس ، والمشرقي : السيف المنسوب إلى مشارف

الشام ، والمسنونة : السهام المحدودة النصال ، والزرق : الصافية في خضرة .

(٨) لعل الرواية الأخرى « لَيْقَتَلْنِي » كما في البيت قبله .

(٩) هو لعمارة بن عقيل ، « أن قلت » يجوز روايته « أن وإن » وتقديره على الأول :

«لأن قلت» وهو الأظهر ، والمراد بخالد : خالد بن يزيد بن مزيد الشيباني .

(١٠) آية ٤٠ سورة الأنعام . (١١) آية ١٤ سورة الأنعام .

(١٢) آية ٢٤ سورة القمر . (١٣) آية ٣١ ، ٣٢ سورة الزخرف .

الله التي لا يتولاها إلا هو بياهر قدرته وبالغ حكمته ، وعدَّ الزمخشري قوله : ﴿ أَفَأَنْتَ تَكْذِبُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾^(١) وقوله : ﴿ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى ﴾^(٢) من هذا الضرب ، على أن المعنى : أَفَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى إِكْرَاهِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ ؟ أَوْ أَفَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى هِدَايَتِهِمْ ؟ عَلَى سَبِيلِ الْقَصْرِ وَالْإِلْجَاءِ أَى : إِنَّمَا يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ اللَّهُ لَا أَنْتَ . وحمل السكاكي^(٣) تقديم الاسم فى هذه الآيات الثلاث^(٤) على البناء على الابتداء دون تقدير التقديم والتأخير كما مر^(٥) فى نحو « أَنَا ضَرَبْتُ » فلا يفيد إلا تقوى الإنكار^(٦) .

ومن مجيء الهمزة للإنكار نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾^(٧)

وقول جرير :

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونَ رَاحٍ^(٨)

أى : الله كاف عبده ، وأنتم خير من ركب المطايا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، وهذا مراد مَنْ قال إن الهمزة فيه للتقرير ، أى للتقرير بما دخله النفى لا للتقرير بالانقضاء^(٩) . وإنكار الفعل مختص بصورة أخرى^(١٠) وهى نحو قولك : « أَزِيدًا ضَرَبْتُ أَمَ عَمْرًا ؟ » لمن يدعى أنه ضرب إما زيدًا وإما عمرًا دون غيرهما ؛ لأنه إذا لم يتعلق الفعل

(١) آية ٩٩ سورة يونس . (٢) آية ٤٠ سورة الزخرف . (٣) ١٧٠ ، ١٧١ المفتاح .

(٤) هى آية ﴿ أَهْمُ يَقْسُمُونَ ﴾ والآيتان بعدها .

(٥) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٦) على هذا لا يكون للتخصيص كما ذهب إليه الزمخشري .

(٧) آية ٣٦ سورة الزمر .

(٨) هو مَنْ قصيدة له فى مدح عبد الملك بن مروان ، وأندى : أفعال تفضيل من الندى ،

والراح : واحده راحة وهى باطن الكف ، ويجوز أن يراد بها الكف على سبيل المجاز كما فى البيت ، بقرينة إضافة بطون إليها .

(٩) لأن التقرير فى مثل هذا لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت الهمزة عليه ، وإنما

يكون بما يعرفه المخاطب فيه من إثبات أو نفى ، كقوله تعالى آية ١١٦ سورة المائدة ﴿ أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ .

(١٠) هذه الصورة لا يكون الفعل فيها واليًا للهمزة كالصور السابقة ، ومع هذا يكون هو

المنكر ، وهذه الصورة أبلغ فى نفى الفعل كما سيأتى تقريره .

بأحدهما والتقدير أنه لم يتعلق بغيرهما فقد انتفى من أصله لا محالة، وعليه قوله تعالى : ﴿ قل الذكـرين حـرم أم الأـنثـين أم ما اشـتمـلت عليه أرحـام الأـنثـين ﴾ (١) أخرج اللفظ مُخرجه ؛ إذ كان قد ثبت تحريمٌ في أحد الأشياء ثم أريد معرفة عين المحرم ، مع أن المراد إنكار التحريم من أصله . وكذا قوله ﴿ الله أذن لكم ﴾ (٢) إذ معلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذنٌ فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه إلى الله ، إلا أن اللفظ أُخرج مُخرجه إذا كان الأمر كذلك ؛ ليكون أشد لنفى ذلك وإبطاله ؛ فإنه إذا نفى الفعل عما جعل فاعلاً له فى الكلام ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله .

قال السكاكى رحمه الله (٣) : « وإياك أن يزول عن خاطرك التفصيل الذى سبق (٤) فى نحو : أنا ضربت ، وأنت ضربت ، وهو يضرب - من احتمال الابتداء واحتمال التقديم وتفاوت المعنى فى الوجهين ، فلا تحمل نحو قوله تعالى : ﴿ الله أذن لكم ﴾ على التقديم ، فليس المراد أن الإذن يُنكر من الله دون غيره (٥) ؛ ولكن أحمله على الابتداء مراداً منه تقوية حكم الإنكار » .

وفيه نظر ؛ لأنه إن أراد أن نحو هذا التركيب - أعنى ما يكون الاسم الذى يلى الهمزة فيه مظهراً - لا يفيد توجه الإنكار إلى كونه فاعلاً للفعل الذى بعده فهو ممنوع (٦) ، وإن أراد أنه يفيد ذلك إن قُدِّرَ تقديم وتأخير وإلا فلا على ما ذهب إليه فيما سبق ، فهذه الصورة مما منع هو ذلك فيه على ما تقدم (٧) .

(١) آية ١٤٣ سورة الأنعام .

(٢) آية ٥٩ سورة يونس .

(٣) ١٧١ : المفتاح .

(٤) أى فى الكلام على تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى .

(٥) لأنه بهذا يكون مفيداً للتخصيص ، وليس مراداً .

(٦) لأن المعنى على هذا قطعاً فى المظهر والمضمر .

(٧) لأن البناء فيها على المظهر فلا تحتمل تقدير التقديم والتأخير ، والحق أن السكاكى لا يخالف غيره فى توجه الإنكار فى الآية إلى الفاعل على أن المراد منه إنكار الفعل ، وإنما ينكر أن يكون التقديم فى ذلك للتخصيص ، وهذا موافق لمذهبه السابق فى الفرق بين البناء على المضمر والبناء على المظهر ، وما ذكره فى منع تقدير التقديم هنا لا يمنع أنه ممنوع عنده أيضاً لأن البناء فيه على المظهر .

لا يقال : قد يلى الهمزة غير المنكر فى غير ما ذكرتم ، كما فى قوله :

* أَيْقَتَلْنِي والمشرفى مضاجعى ^(١) *

فإن معناه أنه ليس بالذى يجيء منه أن يقتل مثلى ^(٢) بدليل قوله :

يَغْطُ غَطِيطَ الْبَكْرِ شُدَّ خَنَاقَهُ لِيَقْتَلْنِي والمرءُ ليس بِقَتَالٍ ^(٣)

لأننا نقول : ليس ذلك معناه ؛ لأنه قال « والمشرفى مضاجعى » فذكر ما يكون منعاً من الفعل ، والمنع إنما يُحتاج إليه مع مَنْ يتصور صدور الفعل منه دون من يكون فى نفسه عاجزاً عنه .

ومنها التهكم ^(٤) نحو : ﴿ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ ﴾ ^(٥) .

ومنها التحقير ^(٦) كقولك : مَنْ هذا ؟ وما هذا ؟ .

ومنها التهويل ^(٧) كقراءة ابن عباس ^(٨) : ﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ

(١) انظر ص ٤٠ .

(٢) فيكون لإنكار الفاعل لا الفعل .

(٣) هذا البيت قبل البيت السابق ، والبكر : الفتى من الإبل ، وغطيطه : هديره فى شقشيقته ، والخناق : ما يخنق به من جبل ونحوه .

(٤) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ؛ لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به ، وفائدته ، والجهل بذلك يستلزم التهكم به .

(٥) آية ٨٧ سورة هود .

(٦) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم ؛ لأن الاستفهام عن الشيء يستلزم الجهل به ، والجهل به يستلزم تحقيره ، والفرق بين التحقير والتهكم أن التهكم قد يكون بمن هو عظيم فى نفسه بخلاف التحقير ، ومن التحقير قول الشاعر :

مِنْ أَيْةِ الطَّرْقِ يَأْتِي نَحْوُكَ الْكِرْمُ أَيْنَ الْمَحَاجِمِ يَا كَافُورَ الْجَلْمِ ؟

(٧) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب ؛ لأن الاستفهام عن الشيء ينشأ عن الجهل به ، والجهل به ينشأ عن كونه هائلاً لا يُدرَك كنهه .

(٨) آية ٣٠ ، ٣١ سورة الدخان .

العذاب المهيّن . مَنْ فرعون ﴿ بلفظ الاستفهام ، لما وصف الله تعالى العذاب بأنه مهين لشدة وفظاعة شأنه أراد أن يصور كنهه فقال : ﴿ من فرعون ﴾ أى أتعرفون من هو فى فرط عتوه وتحجيره ؟ ما ظنكم بعذاب يكون هو المعذب به ؟ ثم عرّف حاله بقوله . ﴿ إنه كان عالياً مِنَ المسرفين ﴾ .

ومنها الاستبعاد^(١) نحو : ﴿ أنى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ﴾ . ثم تولوا عنه وقالوا معلّمٌ مجنون ﴿^(٢) .

ومنها التوبيخ والتعجيب جميعاً^(٣) كقوله تعالى : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم ثم يميتكم ثم يُحييكم ثم إليه ترجعون ﴾^(٤) أى كيف تكفرون والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟ أما التوبيخ فلأن الكفر مع هذه الحال يُنبئ عن الانهماك فى الغفلة أو الجهل . وأما التعجيب فلأن هذه الحال تأبى ألا يكون للعاقل علم بالصانع ، وعلمه به يأبى أن يكفر . وصدور الفعل مع الصارف القوى مظنة تعجب ، ونظيره : ﴿ أأأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون ﴾^(٥) .

* * *

(١) دلالتها عليه كدلالتها على الاستبطاء السابق للقرب بين معنييهما ، والفرق بينهما أن الاستبطاء يتوقّع ما يتعلق به بخلاف الاستبعاد .

(٢) آية ١٣ ، ١٤ سورة الدخان .

(٣) دلالتها عليهما كدلالتها على الإنكار من إطلاق اسم اللازم وإرادة الملزوم ؛ لأنهما يستلزمان إنكار الموبخ عليه والمتعجب منه ، وإنكارهما يستلزم عدم توجه الذهن إليهما ، وهذا يستلزم الجهل بهما ، والجهل بهما يستلزم الاستفهام عنهما .

هذا ولا يخفى أنّ البحث هنا عن الاستفهام وأدواته كالبحث عن التمنى وأدواته ، فليس له كبير علاقة بعلم المعانى ، ولا وجه للاشتغال به فيه .

(٤) آية ٢٨ سورة البقرة .

(٥) آية ٤٤ سورة البقرة .

تمرينات على التمنى والاستفهام

تمرين - ١

(١) لماذا آثر الشاعر فى التمنى « ليت » على غيرها فى قوله :

ليت الكواكب تدنو لى فأُنظِمَها

عُقُودَ مدحٍ فما أَرْضَى لکم کَلِمَى

(٢) لماذا أُوثِرَت « لو » فى التمنى على « ليت » فى قوله تعالى : آية ١٠٢ سورة

الشعراء ﴿ فلو أن لنا كرةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ .

تمرين - ٢

(١) بَيِّنْ ما تدل عليه « هل » فى قوله تعالى حكايةً عن أهل النار آية ٤٤ سورة

الشورى ﴿ هل إلى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ؟ وما الداعى إلى إثارها على غيرها فيه ؟

(٢) بين معنى الاستفهام فى قول الشاعر :

أضاعونى وأىَّ فتى أضاعوا ليوم كريمةٍ وسدادٍ ثغر

تمرين - ٣

(١) هل الإنكار بالاستفهام فى البيت الآتى للتوبيخ أو للتكذيب ؟ وهل

المقصود به الفعل أو غيره ؟

أَعْنَدَى وَقَدْ مَارَسْتُ كُلَّ خَفِيَّةٍ يُصَدِّقُ وَاشٍ أَوْ يُخَيِّبُ سَائِلُ

(٢) بَيِّنْ ما يدل عليه الاستفهام فى قول الشاعر :

فَدَعَ الوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرَى أَطْنِينَ أَجْنَحَةَ الدُّبَابِ يَضِيرُ !!

تمرين - ٤

(١) بَيِّنْ معنى « هل » فى قول الشاعر :

هَلِ الدَّهْرُ إِلَّا سَاعَةٌ ثُمَّ تَنْقُضَى بِمَا كَانَ فِيهَا مِنْ بَلَاءٍ وَمِنْ خَفَضِ

(٢) بين معنى « ليت » فى قول الشاعر :

فَلَيْتَ لى بِهِمْ قوماً إذا ركبوا شَنُوا الإِغَارَةَ فَرَسَاناً وَرُكْبَانَا

الأمر

الأمر : ومن أنواع الإنشاء الأمر ، والأظهر أن صيغته - من المقترنة باللام ؛ نحو : « لِيَحْضُرَ زيد » وغيرها ، نحو « أَكْرِمَ عمراً » و « رَوِّدْ بكراً » - موضوعة لطلب الفعل استعلاء ؛ لتبادُر الذهن عند سماعها إلى ذلك وتوقف ما سواه على القرينة . قال السكاكي^(١) : « ولإطباق أئمة اللغة على إضافتها إلى الأمر بقولهم « صيغة الأمر ومثال الأمر ولام الأمر » . وفيه نظر لا يخفى على المتأمل^(٢) .

* ثم إنها - أعنى صيغة الأمر - قد تستعمل في غير طلب الفعل استعلاءً بحسب مناسبة المقام^(٣) كالإباحة^(٤) كقولك في مقام الإذن : « جالس الحسن أو ابن سيرين » . ومن أحسن ما جاء فيه قول كثير :

أَسْمِئْ بِنَا أَوْ أَحْسِنِ لَا مَكُومَةً لَدَيْنَا وَلَا مَقْلِيَةً إِنْ تَقَلَّتْ^(٥)

أى لا أنت ملومة ولا مقلية ، ووجه حسنه : إظهار الرضا بوقوع الداخل تحت لفظ الأمر حتى كأنه مطلوب ، أى مهما اخترت فى حقى من الإساءة والإحسان فأنا راض به غاية الرضا ، فعاملينى بهما وانظرى هل تتفاوت حالى معك فى الحالين ؟

(١) ١٧١ - المفتاح .

(٢) لأن أئمة اللغة لا يريدون بالأمر فى هذا طلب الفعل استعلاءً ، وإنما يريدون الأمر فى نحو : قم وليقم ، ولو لم يكن على جهة الاستعلاء ؛ لأنهم يقولون ذلك فى مقابلة الماضى والمضارع .

(٣) استعمالها فى ذلك مجاز إنْ مَنَعَتْ قرينة من إرادة الأمر ، وإلا فكناية ، وتبعية ذلك للمقام هى التى تجعل له صلةً بعلم المعانى ، وهى صلة لا تقتضى ذكره فيه كما سبق فى التمنى والاستفهام .

(٤) استعمالها فيها يكون فى مقام يتوهم السامع فيه حظر شئ عليه ؛ لاشتراكها فى والأمر فى مطلق الإذن ؛ فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الأخص على الأعم .

(٥) هو لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والخطاب لعزة محبوبته ، وملومة : خبر مبتدأ تقديره لا أنت ملومة ، والمقلية : اسم مفعول من القلى وهو البغض ، وقوله « تَقَلَّتْ » فعل ماض منه مسند إلى ضمير المؤنث المستتر ، وأصله « تَقَلَّيْتُ » فالتقت من الخطاب إلى الغيبة ، ومفعوله محذوف أى تَقَلَّيْتُنا .

والتهديد^(١) كقولك لعبد شتم مولاه وقد أدبته : « اشم مولاك » . وعليه قوله تعالى : ﴿ اعملوا ما شئتم ﴾^(٢) .

والتعجيز^(٣) كقولك لمن يدعى أمراً تعتقد أنه ليس فى وسعه : « افعله » ، وعليه : ﴿ فأتوا بسورةٍ من مثله ﴾^(٤) .

والتسخير^(٥) نحو : ﴿ كونوا قردةً خاسئين ﴾^(٦) .

والإهانة^(٧) نحو : ﴿ كونوا حجارةً أو حديدًا ﴾^(٨) وقوله تعالى : ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾^(٩) .

والتسوية^(١٠) كقوله تعالى : ﴿ أنفقوا طوعاً أو كرهاً لن يتقبلَ منكم ﴾^(١١) وقوله تعالى : ﴿ فاصبروا أو لا تصبروا ﴾^(١٢) .

-
- (١) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام عدم الرضا بالمأمور به ، واستعمالها فيه مجاز لعلاقة شبه التضاد بينه وبين الأمر .
- (٢) آية ٤٠ سورة فصلت .
- (٣) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام إظهار عجز من يدعى القدرة على ما يعجز عنه ، واستعمالها فيه لعلاقة شبه التضاد أيضاً .
- (٤) آية ٢٣ سورة البقرة .
- (٥) تستعمل فيه صيغة الأمر فى مقام انقياد المأمور للأمر من غير قدرة له فيه ، واستعمالها فيه لعلاقة المشابهة بينه وبين الأمر فى مطلق الإلزام .
- (٦) آية ٦٥ سورة البقرة .
- (٧) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام عدم الاعتداد بشأن المأمور ، واستعمالها فيها لعلاقة اللزوم ؛ لأن طلب الشيء من غير قصد حصوله لعدم القدرة عليه مع خسته يستلزم إهانة المأمور ، والفرق بين الإهانة والتسخير أن الإهانة لا يحصل فيها المأمور به بخلاف التسخير .
- (٨) آية ٥٠ سورة الإسراء .
- (٩) آية ٤٩ سورة الدخان .
- (١٠) تستعمل فيها صيغة الأمر فى مقام توهم رجحان أحد الأمرين على الآخر ، واستعمالها فيه لعلاقة التضاد بينها وبين الأمر ، وقيل : إن صيغة التسوية خبر لا إنشاء .
- (١١) آية ٥٣ سورة التوبة .
- (١٢) آية ١٦ سورة الطور .

والتمنى^(١) كقول امرئ القيس :

* ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي^(٢) *

والدعاء : إذا استعملت في طلب الفعل على سبيل التضرع^(٣) نحو : ﴿ رب اغفر لي ولوالدي ﴾^(٤) .

والالتماس : إذا استعملت فيه على سبيل التلطف^(٥) كقولك لمن يساويك في الرتبة : « افعل » بدون الاستعلاء .

والاحتقار^(٦) نحو : ﴿ ألقوا ما أنتم ملقون ﴾^(٧) .

ثم الأمر : قال السكاكي^(٨) : « حَقُّ الْقَوْرِ ؛ لأنه الظاهر من الطلب ، ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي » والحق خلافه لما تبين في أصول الفقه^(٩) .

* * *

(١) تستعمل فيه صيغة الأمر في مقام طلب شيء محبوب لا قدرة للطالب عليه ، واستعمالها فيه لعلاقة التضاد أيضاً .

(٢) هو لحنج بن حُجْر المعروف بامرئ القيس من قوله :

ألا أيها الليل ألا انجل بصبح وما الإصباح منك بأمثل

وقوله « انجلي » بمعنى انكشف ، والأمثل : الأفضل ، وإنما طلب انجلاء الليل مع هذا لأن في تغيير الزمن راحة على كل حال .

(٣) هو طلب الأدنى من الأعلى ، وقيل : إن استعمال صيغة الأمر فيه حقيقة لا مجاز ، وكذلك استعمالها في الالتماس .

(٤) آية ٢٨ سورة نوح . (٥) هو الطلب مع المساواة .

(٦) هو قريب من الإهانة أو هما بمعنى واحد .

(٧) آية ٤٣ سورة الشعراء .

(٨) ١٧٢ المفتاح .

(٩) الحق أنه لا معنى للذكر مثل هذا هنا ؛ لأنه من خلط مسائل علم بمسائل علم آخر .

النَهْيُ

ومنها **النهي**، وله حرف واحد؛ وهو « لا » الجازمة في نحو قولك « لا تفعل »؛ وهو كالأمر في الاستعلاء ، وقد يستعمل في غير طلب الكف أو الترك^(١) كالتهديد^(٢) كقولك لعبد لا يمثل أمرك : « لا تمثل أمري » .

* واعلم أن هذه الأربعة - أعني التمني والاستفهام والأمر والنهي - تشترك في كونها قرينة دالة على تقدير الشرط بعدها^(٣) كقولك « ليت لى مالا أنفقَه » أى إن أرزقَه ، وقولك : « أين بيتك أزرك » أى إن تُعرفنيَه ، وقولك : « أكرمنى أكرمك » أى إن تكرمنى ، قال : ﴿ فهب لى من لدنك ولياً يرثنى ﴾^(٤) بالجزم ، فأما قراءة

(١) يشير بهذا إلى الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة فى أن المطلوب فى النهى الكف أو الترك ، وهو خلاف أصولى لا معنى لذكره هنا .

(٢) استعمال النهى فيه مجاز مرسل علاقته السببية ؛ لأن النهى عن الشئ يترتب عليه التخويف على مخالفته .

وقد يستعمل النهى فى الدعاء ، كقوله تعالى آية ٢٨٦ سورة البقرة ﴿ ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ﴾ وفى الانتماس : كقول الشاعر :

لا تطويا السر عنى يوم نائبة فإنَّ ذلك ذنب غير معتقر

وفى التمنى كقول الشاعر :

يا ليلُ ، طُلُ ، يا نوم ، زُلُ يا صبح ، قَفْ لا تَطْلَع

وفى الإرشاد ، كقول بشار :

ولا تحسب الشورى عليك غضاضةً فإن الخوافى قوةً للقساودام

وذكرُ لنهى فى علم المعانى كذكر التمنى والاستفهام والأمر .

(٣) وجه ذلك : أن الحامل على الطلب إما كون المطلوب مقصوداً لذاته أو لغيره لتوقفه

عليه ، أى على ذلك المطلوب ، فإذا كان مقصوداً لغيره وذكره بعده : تبادر إلى الذهن أن المطلوب شرط فيه ، فيكون الطلب متضمناً لشرطه ومعنياً عن ذكره ، ولا يخفى أن ذكر هذا فى باب الإيجاز الآتى أليق من ذكره هنا .

(٤) آية ٥ سورة مريم .

الرفع فقد حملها الزمخشري على الوصف^(١) ، وقال السكاكي^(٢) الأولى حَمَلُهَا عَلَى الاستئناف دون الوصف ؛ لهلاك يحيى قبل زكريا عليهما السلام، وأراد بالاستئناف أن يكون جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنه لما قال : ﴿ فهب لى من لذك ولياً ﴾ قيل : ما تصنع به ؟ فقال (يرثنى) فلم يكن داخلاً فى المطلوب بالدعاء^(٣) . وقولك : « لا تشتم يكن خيراً لك » ؛ أى إلا تشتم .

* وأما العَرَضُ كقولك لمن تراه لا ينزل « ألا تنزل تُصب خيراً » أى إن تنزل ، فمؤلّد من الاستفهام^(٤) وليس به ؛ لأن التقدير أنه لا ينزل ؛ فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل ، وهو محال .

* وتقدير الشرط فى غير هذه المواضع لقريئة جائز أيضاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ فאלله هو الولى ﴾ أى إن أرادوا أولياء بالحق فאלله هو الولى بالحق لا ولى سواه^(٥) وقوله : ﴿ ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذن لذهب ﴾^(٦) أى لو كان معه إله إذن لذهب .

* * *

(١) أى للنكرة قبله .

(٢) ١٧٢ المفتاح .

(٣) فلا يقدح تخلفه فى دعائه عدم إرثه له مع أنه نبي مستجاب الدعاء . أو قد أجاب عن ذلك من حملها على الوصف بأن المراد بالإرث إرث العلم والنوبة ، وقد حصل ليحيى فورث قبل موته أباه فيهما .

(٤) فهو مثله فى كونه قريئة دالة على شرط ، والترجى فى ذلك أيضاً مثل التمنى ، والدعاء ونحوه مثل الأمر والنهى .

(٥) لأنه من قوله تعالى : آية ٩ سورة الشورى ﴿ أم اتخذوا من دونه أولياء فאלله هو الولى ﴾ وقيل : إن قوله : ﴿ أم اتخذوا ﴾ إنكار وتوبيخ بمعنى أنه لا ينبغي لهم أن يتخذوا من دونه أولياء لأن الله هو الولى ، فتكون الفاء للتعليل لا للشرط ، وهو ضعيف لأن المألوف فى ذلك أن يقال - والله هو الولى - كما يقال - أنضرب زيداً وهو أخوك ؟ .

(٦) آية ٩١ سورة المؤمنون . وتام الآية : ﴿ كل إله بما خلق ﴾ .

النداء

ومنها النداء^(١) : وقد تستعمل صيغته في غير معناه ؛ كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم^(٢) : يا مظلوم .

والاختصاص^(٣) في قولهم « أنا أفعل كذا أيها الرجل »^(٤) ونحن نفعل كذا أيها

(١) هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو ؛ وهو « يا » أو إحدى أخواتها ، ودلالة النداء على الطلب التزامية ؛ لأنه بمقتضى تعريفه في معنى « أدعو » وهو فعل مضارع لا أمر ، ولكن الدعاء يتضمن طلب الإقبال ، فلهذا جعل النداء من أقسام الطلب ، وقيل : إنه مجرد تنبيه لا طلب فيه ، وقيل : إنه بمعنى « أقبل » فيدل على الطلب مطابقة لا التزاماً .

(٢) بهذا لا تكون « يا » في ذلك للنداء ؛ لأن الإقبال حاصل فلا معنى لطلبه ، بل يكون المراد بها الإغراء على طلب الأمر الذي ينادى له . واستعمال النداء في الإغراء مجاز مرسل علاقته الإطلاق والتقييد .

(٣) استعمال النداء فيه مجاز مرسل علاقته كعلاقة الإغراء ، وهو في الحقيقة صورة نداء كما سيأتي .

(٤) يريد بالرجل نفسه ، فهو في الحقيقة صورة نداء لا نداء ، ولكن أداة الاختصاص لما كثر استعمالها مع أدوات النداء تولت منزلتها ، وقيل إن الاختصاص نداء حقيقي لا مجازي ؛ لأنه لا مانع من نداء الشخص نفسه ؛ كما قال عمر رضي الله عنه : كل الناس أقره منك يا عمر . فنادى نفسه : وقد تستعمل صيغة النداء في الاستغاثة ، كقول الشاعر :

يا للرجال ليوم الأربعاء أما تفك يحدث لي بعد النهي طرباً
وفي التعجب ، كقول الشاعر :

يا لث من قُبْرَة بمعمر خلا لك الجو فيضي واصفـرى !!
وفي التحسر والتوجع ، كقول الشاعر :

أيا منازل سلمى ، أين سلماك من أجل هذا بكيناها بكيناك
وذكر النداء في علم المعاني كذكر التمني والاستفهام والأمر والنهي ، وبما له صلة وثيقة منه بعلم المعاني استعمال نداء القريب في البعيد وبالعكس لتنزيل كل منهما منزلة الآخر ، كما قيل في نداء القريب المنزل منزلة البعيد :

يأيها السادر المزور من صلف مهلاً فإنك بالأيام منخدع
وكما قيل في نداء البعيد المنزل منزلة القريب :

أسكان نعمان الأراك تيقنوا بأنكم في ريع قلبي سكان

القوم ، واغفر اللهم لنا أيتها العصابة ؛ أى متخصصاً من بين الرجال ، ومتخصصين من بين الأقوام والعصائب .

* ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء^(١) ، إما للتفاؤل ، أو لإظهار الحرص فى وقوعه كما مر^(٢) ، والدعاء بصيغة الماضى من البليغ يحتمل الوجهين^(٣) ، أو للاحتراز عن صورة الأمر ؛ كقول العبد للمسولى إذا حوّل عنه وجهه « ينظر المولى إلى ساعة » ، أو لحمل المخاطب على المطلوب ؛ بأن يكون المخاطب ممن لا يحب أن يكذّب الطالب^(٤) أو لنحو ذلك^(٥) .

* * *

(١) استعمال الخبر إذا كان ماضياً فى الطلب مجازاً مرسل علاقته الضدية ، أو استعارة بتشبيه غير الحاصل بالحاصل للتفاؤل أو الحرص على وقوعه ، واستعماله إذا كان مستقبلاً فى الطلب مجاز أيضاً ، ويجوز أن يكون كناية بجعل حصول الفعل فى المستقبل لازماً لطلبه فى الحال ، ثم يطلق اللازم ويراد الملزوم ، وقيل : إنه لا يصح أن يكون كناية ؛ لأنه عليها يكون خبراً لفظاً ومعنى مع أنه قد جعل إنشاء بصيغة الخبر .

(٢) فى الكلام على الشرط فى باب المسند .

(٣) يعنى التفاؤل ، وإظهار الحرص فى الوقوع . ومن ذلك قول الشاعر :

إن الثمانين - ويُلغتها - قد أحوجت سمعى إلى ترجمان

(٤) كأن نقول لصاحبك « تأتيني غداً » بدل اتنى ، لتحمله بلطف على الإتيان ؛ لأنه إذا

لم يأتك صرت كاذباً وهو لا يجب تكذيبك .

(٥) كالتنبية على سرعة الامتثال فى قولك « أخذت عليكم عهداً لا تختلفون فى أمركم »

مكان (لا تختلفوا) .

وقد يقع الإنشاء موقع الخبر لأغراض : منها الاهتمام بالشىء ، كقوله تعالى : آية ٢٩ سورة الأعراف ﴿ قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ومنها الرضا بالواقع حتى كأنه مطلوب كقوله ﷺ : « من كَذَبَ عَلَىَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَبَرَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . ومنها الاحتراز عن مساواة اللاحق بالسابق ، كقوله تعالى : آية ٥٤ سورة هود ﴿ قَالَ إِنِّى أَشْهَدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّى بَرِئٌ مِّمَّا تَشْرِكُونَ مِنْ دُونِهِ ﴾ .

ولا يخفى أن مثل هذا يمكن ذكره فى أحوال الإسناد الخبرى .

تنبيه

ما ذكرناه فى الأبواب الخمسة السابقة ليس كله مخصصاً بالخبر ، بل كثير منه حكمُ الإنشاء فيه حكمُ الخبر^(١) يظهر ذلك بأدنى تأمل ، فليعتبره الناظر .

* * *

(١) كالذكر والحذف ونحوهما ، وقليل منه يختلف فيه حكم الإنشاء والخبر كالتأكيد ونحوه ؛ فإنه لا يكون فى الإنشاء للشك أو الإنكار من المخاطب ، وإنى أرى أن ذلك الكثير هو الذى يعد فى الإنشاء من علم المعانى ، أما الكلام على أنواعه فهو قليل الجدوى فيه ؛ فالأحسن الاستغناء عن هذا الباب من أبوابه ، وأن يلحق ما ذكره فيه بما يليق به من علم البيان وغيره .

تمرينات على الأمر والنهى والنداء

تمرين - ١

- (١) ما يراد بالنهى فى قول الشاعر ؟ .
لا تحسب المجدَ ثمرًا أنتَ أَكَلُهُ لن تبلغَ المجدَ حتى تلعقَ الصبرا !!
(٢) ما يراد بالأمر فى قول الشاعر ؟ :
أرى ما ترىُّن أو بخيلاً مُخلِّداً أرىنى جواداً مات هزلاً لعلنى

تمرين - ٢

- (١) ما يراد بالنداء فى قول الشاعر ؟ :
يا دُرَّةً نَزَعْتَ من تاج والدها فأصبحتُ حِلْيَةً فى تاجِ رضوان
(٢) لماذا أتى بنداء القريب فى قول الشاعر ؟ :
أَبَىُّ لا تَبْعُدْ وليس بخالدٍ حَىٌّ وَمَنْ تُصَبِّحُ المُنُونُ بَعِيدُ

تمرين - ٣

- (١) لآى شىء استعمل الأمر باللام فى قوله تعالى : آية ٩ سورة النساء
﴿ولِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ ؟ .
(٢) لماذا أتى بنداء البعيد فى قوله تعالى : آية ٧٧ سورة الزخرف ﴿وَنَادُوا يَا
مَالِكُ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مَا كُنْتُمْ﴾ وما يراد بالأمر فيه ؟

تمرين - ٤

- (١) لماذا عبّر بالخبر عن الطلب فى قوله تعالى : آية ٨٤ سورة البقرة ﴿وَإِذْ
أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرِجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ ؟ .
(٢) ما يراد بالأمر فى قول الشاعر :
أولئك آبائى فجيئنى بمثلهم إذا جمعتنا يا جريرُ المجمعُ

الباب السابع : القول فى الوصل والفصل

تعريف الوصل والفصل :

الوصلُ: عطفُ بعضِ الجمل على بعض ، والفصل : تركهُ^(١) . وتمييز موضع

(١) جرى الخطيب فى جعل كل من الوصل والفصل خاصاً بالجمل على ما جرى عليه عبد القاهر فى « دلائل الإعجاز » والعلوى « فى الطراز » وابن قيم الجوزية فى « الفوائد » بل الذى جرى عليه علماء البلاغة أن كلاً منهما خاص بالعطف بالواو وتركه دون غيره من حروف العطف ، وبالجمل التى لا مجل لها من الإعراب ؛ لأن دقة الوصل والفصل إنما تظهر فى ذلك ، أما عطف المفرد على المفرد فإنه يأتى للتشريك فى الحكم ، فأمره سهل ، وكذلك الجمل التى لها مسجل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد ، ومثلها العطف بغير الواو لأنه يأتى لمعانيه النحوية المعروفة ، وليس كذلك العطف بالواو فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب ؛ لأنك إذا قلت - زيد قائم ، وعمرو قاعد - لم يكن معك حكم تدعى أن الواو أشركت بين الجملتين فيه ، فيشكل فى ذلك أمرها ، وتحتاج إلى اعتبار آخر من الاعتبارات الآتية ، وظاهر كلام عبد القاهر أن واو الوصل يؤتى بها لاعتبارات الوصل فقط ، وأنها تفيد من ذلك غير ما تفيده واو العطف .

وقد ذهب السكاكى إلى أن كلاً من الوصل والفصل يأتى فى عطف الجمل والمفردات ، وفى العطف بالواو وغيره من حروف العطف ، وأن المعوّل عليه فى ذلك هو الجهة الجامعة ؛ فمتى وجدت صح العطف فى الجمل وغيرها ؛ كما تقول « الشمس والقمر والسماء والأرض والجن والإنس كل ذلك مُحدثٌ » . ومتى فقدت امتنع العطف ، فلا تقول « الشمس ومرارة الأرنب ودين المجوس كلها محدثة » . وقد انتصر للسكاكى فى هذا بعض مؤلفى عصرنا ، والحق ما جرى عليه عبد القاهر وغيره ؛ لأنه إذا كان هناك اشتراك فى الحكم بين المفردات وأردت أن تخبر عنه لم يجز أن يمنعك من ذلك فقد الجهة الجامعة بينها ، وقد يشبه فى ذلك بما حكى عن نصيب أنه اجتمع بالكميت فأنشده :

أم هل ظعائنٌ بالعلياء واقعةٌ وإن تكامل فيها الدلّ والشنبُ

فعقد نصيب واحدة ، فقال الكميت : ماذا تُحصى ؟ فقال : خطأك ، فإنك تباعدت فى

القول ، أين الدل من الشنب ؟! ألا قلت كما قال ذو الرمة :

لياء فى شفتيها حوةٌ لعسٌ وفى اللثات وفى أنيابها بردٌ

فالدل يذكر مع الغنج وما أشبهه ، والشنب يذكر مع اللعس وما أشبهه ، ولكن ما ذكره

نصيب يرجع إلى محسن بدعى يسمى مراعاة النظير . وعلم المعانى لا شأن له بالمحسنات البديعية ، ولهذا لم يعطف ذو الرمة (حوة) على (لعس) مع المناسبة بينهما .

أحدهما من موضع الآخر على ما تقتضيه البلاغة . وهو فن منها عظيم الخطر ، صعب المسلك ، دقيق المأخذ ، لا يعرفه على وجهه ولا يحيط علماً بكنهه إلا من أوتيَ في فهم كلام العرب طبعاً سليماً ، ورزق في إدراك أسرارهِ ذوقاً صحيحاً ، ولهذا قصرَ بعض العلماء البلاغةَ على معرفة الفصل من الوصل ، وما قصرها عليه لأن الأمر كذلك^(١) ؛ وإنما حاول بذلك التنبيه على مزيد غموضه ، وأن أحداً لا يكمل فيه إلا كمل في سائر فنونها ؛ فوجب الاعتناء بتحقيقه على أبلغ وجه في البيان ، فنقول والله المستعان :

أحوال الوصل والفصل للاشتراك في الحكم :

إذا أتت جملة بعد جملة فالأولى منهما إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا ، وعلى الأول إن قصد التشريك بينها وبين الثانية في حكم الإعراب عطفتُ عليها^(٢) . وهذا كعطف المفرد على المفرد^(٣) لأن الجملة لا يكون لها محل من الإعراب حتى تكون واقعة موقع المفرد ، فكما يشترط في كون العطف بالواو ونحوه^(٤) مقبولا في المفرد أن يكون بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة^(٥) كما

(١) أى لأن الأمر في البلاغة مقصور على معرفة الوصل والفصل ؛ لأنه لا يقتصر عليها ، بل يشمل الإيجاز ونحوه من فنونها .
(٢) أى وجوباً .

(٣) فإنه واجب عند قصد الشريك ، ولكن يجوز تركه في الأخبار والصفات المتعددة ، وقد بين هذا في علم النحو .

(٤) قيل : إنه يريد بنحو الواو ما يدل على التشريك كالفاء ، وثم ، وحتى ، وردَّ بأن هذا الحكم مختص بالواو ؛ لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلاً غير التشريك ، فإن تحقق هذا المعنى حسن العطف وإن لم توجد جهة جامعة ؛ كما تقول « إن تخرج من المنزل فتطر السماء تبطل » . أما الواو فلا بد فيه من تلك الجهة ، وقيل : إنه يريد بنحو الواو ما يأتي بمعناه من حروف العطف ، وذلك نحو « أو » في قول توبة :

وقد زعمتُ ليلي بأنّي فاجرٌ لنفسى تُقاها أو عليها فُجورُها

وربما يؤيد هذا ما سيأتى من تفرقه بين الواو وغيره في عطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب .

(٥) المراد بالجهة الجامعة الجامع الآتى بيانه ، واشتراط ذلك في عطف المفرد على المفرد إنما يوافق مذهب السكاكي ، ولا يوافق ما سبق له في تعريف الوصل والفصل من تخصيصهما بالجمل .

﴿الله يستهزئ بهم﴾ على ﴿إنا معكم﴾ لأنه لو عطف عليه ؛ لكان من مقول المنافقين ؛ وليس منه ، وكذا قوله تعالى^(١) :

﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون﴾ * ألا إنهم هم المفسدون ﴿ وكذا قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون﴾^(٢) .

الوصل بغير الواو من حروف العطف :

وعلى الثانى إن قصد بيان ارتباط الثانية بالأولى على معنى بعض حروف العطف سوى الواو عطف عليها بذلك الحرف^(٣) فتقول « دخل زيد فخرج عمرو » إذا أردت أن خروج عمرو كان بعد دخول زيد من غير مهلة ، وتقول « خرجت ثم خرج زيد » إذا أردت أن تخبر أن خروج زيد كان بعد خروجك بمهلة ، وتقول « يعطيك زيد ديناراً أو يكسوك جبة » إذا أردت أن تخبر أنه يفعل واحداً منها لا بعينه ، وعليه قوله تعالى^(٤) : ﴿سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ .

الفصل لعدم الاشتراك فى القيد :

وإن لم يقصد ذلك ، فإن كان للأول حكمٌ ولم يقصد إعطاؤه للثانية تعين الفصل^(٥) كقوله تعالى^(٦) : ﴿وإذا خلواً إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن

(١) آية ١١ ، ١٢ سورة البقرة .

(٢) آية ١٣ سورة البقرة .

(٣) أى من غير اشتراط جهة جامعة ، فلا يشترط ذلك فى عطف هذه الحروف للجمل ، كما لا يشترط فى عطفها للمفردات ، وعلى هذا يصح أن تقول « خرجت من المنزل فأمطرت السماء » مع أنه لا يصح فيه العطف بالواو ؛ لعدم الجهة الجامعة وقيل : إنه تشترط الجهة الجامعة فى عطف الجمل بهذه الحروف ؛ بدليل أنه لا يصح أن تقول « جالبنوس طيب » ثم سورة الإخلاص من القرآن ، ثم إن القرد يشبه آدمى » ولا يخفى أن فساد هذا ليس لفقد الجهة الجامعة الآتية » لأنه لا يصح من غير العطف أيضاً ، وهذا لأن كل كلام لا بد فيه من ارتباط ما بين أجزائه ، ثم يأتى بعد ذلك اعتبار الوصل والفصل بالنظر إلى الجامع الخاص الآتى وغيره من الاعتبارات الآتية .

(٤) آية ٢٧ سورة النمل .

(٥) أى بلاغة لا نحواً ، لأن العطف يقتضى التشريك فى حكم الإعراب لا فى القيود فإذا قيل « ضربت زيداً يوم الجمعة وعمرًا » لا يلزم أن يكون ضرب عمر يوم الجمعة أيضاً ، ولكن ذلك هو الظاهر من العطف وإن لم يقتضه ، فلهذا تعين الفصل بلاغةً فيما هنا دفعاً لإرادة ذلك الظاهر .

(٦) آية ١٤ ، ١٥ سورة البقرة .

مستهزئون * الله يستهزىء بهم ﴿ لم يعطف ﴾ الله يستهزىء بهم ﴿ على ﴾ قالوا ﴿
لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف المقدم^(١) وهو قوله: ﴿ وإذا خلوا إلى شياطينهم ﴾
فإن استهزاء الله بهم - وهو أن خذلهم فخلأهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجاً
إياهم من حيث لا يشعرون - متصل لا ينقطع بكل حال ، خلوا إلى شياطينهم أم لم
يخلوا إليهم ، وكذلك فى الآيتين الأخيرتين^(٢) فإنهم مفسدون فى جميع الأحيان قيل
لهم لا تفسدوا أو لا ، وسفهاء فى جميع الأوقات قيل لهم آمنوا أو لا .

أحوال أخرى للفصل :

وإن لم يكن للأولى حكمٌ كما سبق ، فإن كان بين الجملتين كمال الانقطاع
وليس فى الفصل إيهام خلاف المقصود كما سيأتى ، أو كمال الاتصال ، أو كانت
الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى ، أو بمنزلة المتصلة بها - فكذاك يتعين الفصل^(٣) ؛ أما
فى الصورة الأولى فلأن الواو للجمع والجمع بين الشيئين يقتضى مناسبةً بينهما كما
مر ، وأما فى الثانية فلأن العطف فيها بمنزلة عطف الشيء على نفسه مع أن العطف
يقتضى المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه^(٤) ، وأما فى الثانية والرابعة فظاهر مما
مر^(٥).

(١) لأن هذا هو ظاهر العطف وإن لم يقتضه كما سبق ، والمراد باختصاصه بالظرف أنه
قيد فيه لكونه شرطاً له ، والشرط قيد فى الجواب كما هو معلوم .
(٢) هما قوله : ﴿ وإذا قيل لهم لا تفسدوا فى الأرض ﴾ الآية - وقوله : ﴿ وإذا قيل
لهم آمنوا كما آمن الناس ﴾ الآية ، والمراد أنهما أخيرتان باعتبار ترتيبهما فيما ذكره سابقاً ، وإن
كانتا فى التنزيل قبل هذه الآية .

(٣) هذه أربع حالات للفصل : كمال الانقطاع بلا إيهام ، وكمال الاتصال ، وشبه كمال
الانقطاع ، وشبه كمال الاتصال ، ويضاف إليها الحالة السابقة التى تتناسب فيها الجملتان ويوجد
فى أولاهما حكم لا يقصد إعطاؤه للثانية ، وتسمى التوسط بين الكمالين مع وجود المانع من
العطف فيكون الفصل خمس حالات .

(٤) ولا يرد على هذا عطف التفسير ؛ لأنه ليس من أسلوب البلغاء ، وإنما هو من
أسلوب المؤلفين وأشباههم ، وقيل : إن الواو فيه حرف تفسير لا عطف وقد وردت هذه الواو فى
قول الشاعر :
وقدّدت الأديم لراشيه وألقى قولها كذباً ومينا
فإن كانت لتفسير فأمرها ظاهر ، وإن كانت للعطف فذلك حشو كما سيأتى فى باب
الإيجاز والإطناب والمساواة .

(٥) لأن حكم كل واحدة منهما حكم ما هى بمنزلة من كمال الانقطاع أو الاتصال .

الأول : كمال الانقطاع :

وأما كمال الانقطاع فيكون لأمر يرجع إلى الإسناد ، أو إلى طرفيه :
الأول : أن تختلف الجملتان خبراً وإنشاءً **لفظاً ومعنى** ؛ كقولهم « لا تدن من الأسد يأكلك » ، « وهل تصلح لى كذا أدفعُ إليك الأجرة ؟ » بالرفع فيهما .
وقول الشاعر :

وقال رائداهم : أرسسوا نزاولها فكلُّ حتفٍ امرئٍ يجرى بمقدار^(١)
أو معنى لا لفظاً ؛ كقولك : « مات فلان رحمه الله »^(٢) .

أما قول اليزيدى :

ملكته حبلى ولكننسى^١ ألقاه من زهد على غاربي
وقال : إني فى الهوى كاذبٌ انتقم الله من الكاذب^(٣)

فعده السكاكى^(٤) - رحمه الله - من هذا الضرب ، وحمله الشيخ عبد
القاهر^(٥) رحمه الله على الاستئناف بتقدير « قلت »^(٦) .

(١) كما نسه سيبويه إلى الأخطل غياث بن غوث ولكنه لا يوجد فى ديوانه . والرائد:
هو من يتقدم القوم لطلب الماء ونحوه، والمراد به عريفهم وقائدهم، وقوله «أرسوا» بفتح الهمزة أو
ضمها من أرسى أو رسا بمعنى أقيموا، وقوله « نزاولها » بمعنى نحاولها، والضمير للحرب .
والحتف: الهلاك ، والمقدار: مصدر بمعنى القدر . وفى العبارة قلب ؛ والأصل: فحتف كل
امرئ ، وقيل : إنه لا قلب فيها لأن الحنف يتنوع بتنوع أسبابه ، والشاهد فى قوله « أرسوا
نزاولها » ، ويجوز أن يكون الفصل فيه شبه كمال الاتصال، لجواز كون الجملة الثانية « نزاولها »
مبنية على سؤال مقدر ، والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى ما قبل
تسليط القول عليه .

(٢) فإذا اختلفتا لفظاً لا معنى ، لم يكن عندهم من كمال الانقطاع كما سيأتى فى أحوال
الوصل .

(٣) هو ليحيى بن المبارك المعروف باليزيدى ، وقيل إنه لإبراهيم بن المدثر . والحبل فى
الأصل الرباط أو الرسن والمراد به عهد الود ، والغارب: الكاهل ، والمراد بإلقاء عهد الود عليه:
تركه له ، والشاهد فى البيت الثانى بين جملة « قال » وجملة « انتقم » على ما سيأتى .

(٤) ١٤٦ المفتاح . (٥) ١٥٥ - دلائل الإعجاز .

(٦) أى قلت : انتقم الله ، فيكون من شبه كمال الاتصال ، ورجح هذا بأن ما ذهب إليه
السكاكى لا يأتى إلا بجعل « انتقم الله من الكاذب » من كلام المحكى عنه وهو بعيد ، ويمكن أن
يجاب عنه بأن الفصل عنده أيضاً بين جملة « انتقم الله » وجملة « قال إني فى الهوى كاذب » لا=

الثاني : ألا يكون بين الجملتين جامعٌ كما سيأتى (١) .

= جملة « إني في الهوى كاذب » من غير « قال » ولكنه لا يقدر قلت ، ولا مانع من الجمع بين كونه لكمال الانقطاع والاستئناف .

* هذا وإنى أرى أن ترك العطف فى هذا الضرب لمانع نحوى ؛ فلا يصح أن يُعدَّ من الفصل المعدود من أبواب البلاغة ، على أن سبويه يجيز العطف فى نحو « هذا زيد ومن عمرو؟ » مع اختلافهما خبراً وإنشاءً ، ومن ذلك قوله تعالى آية ١٧٣ سورة آل عمران : ﴿ حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ .

(١) انتفاء الجامع بين الجملتين قد يكون بسبب انتفائه عن المسند إليه فيهما ؛ كقولك « زيد طويل ، وعمرو قصير » إذا لم يكن بينهما جامع من صداقة ونحوها ، وقد يكون بسبب انتفائه عن المسند فيهما ؛ كقولك « زيد طويل وعمرو نائم » فى حال وجود صداقة بينهما ، وهذا ما يريده القوم بكمال الانقطاع فى هذا الضرب ، فلا يريدون به إلا انتفاء الجامع الخاص الآتى ، ولا يعنون به أن يتفكك الكلام بحيث لا يكون فيه ارتباط ما يجمع بين أجزائه ، وإذا كان هذا هو ما يريدونه من ذلك فلا معنى لاعتراض بعض مؤلفى عصرنا عليهم فى تلك التسمية ، ولا لما ذكره من أنها توهم جوار تفكيك الكلام ، ولا لما بناه على ذلك من وجوب أن يكون ما يسمونه كمال الانقطاع وشبه كمال الانقطاع وغيرهما وجوه ارتباط واتصال بين الجمل ، ولا ضير بعد هذا فى كون الاتصال بالواو أو بتركه . ولست أدرى كيف يكون الاتصال بترك الواو ؟! ولا كيف يكون الاختلاف خبراً وإنشاءً مثلاً وجهاً من وجوه الارتباط ؟! ولا أية فائدة للاشتغال بمثل هذا فى علم المعانى ؟! وكل ما أتى به لم يغير شيئاً من مواضع الوصل ، ولا شيئاً من مواضع الفصل . وهذه أبيات من الشعر يتبين منها كيف يوجد كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحي فى الكلام ، وهو مع هذا متسق تتلاقى أجزاؤه فى غرض من الأغراض :

سَلِمْتُ وما الدِّيارُ بِسَلَاماتِ	على عَنَتِ البِلَاسِ يا دارَ هَندِ
ولا زَالَتْ مَفْوْقَةُ الغَوادِ	تُصِيبُ رَبَّكَ مِنْ خَطَأٍ وَعَمَدِ
على أنى مَطَرُ تَسْك	ففضلُ ما سَقَاكَ الغيثُ بِعَسَدِ

* * *

أرى بصبرى عن كلِّ يومٍ وليلةٍ	يكلُّ وخطوئى عن مدى الخطو يقصُرُ
ومن يصحب الأيام تسعين حجةً	يُغَيِّرُهُ ، والدهرُ لا يتغيّرُ
لعمري لئن أمسيتُ أمشى مقيماً	لما كنتُ أمشى مطلقاً القيّداً أكثرُ

وقد يبلغ من تلاقى الجملتين مع ما بينهما من كمال الانقطاع بمعناه الاصطلاحي أن تكون الثانية منهما مفرغة على الأولى ، وفى هذه الحالة يصح عطف الثانية على الأولى بالفاء ، ويصح الاكتفاء بالإتيان بها بعدها من غير عطف كقول الشاعر :

الشيب كره وكـره أن يفارقنى عجبٌ لشيءٍ على البغضاء مردود

وقد روى بالفاء : « فاعجب لشيء » .

الثاني : كمال الاتصال :

وأما كمال الاتصال فيكون لأمر ثلاثة :

الأول : أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفعُ توهم التجوُّز والغلط . وهو قسمان :

أحدهما : أن تُنزَل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى^(١) كقوله تعالى^(٢) : ﴿ الم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ فإن وزانَ ﴿ لا ريب فيه ﴾ في الآية وزانُ « نفسه » في قولك : « جاءني الخليفة نفسه »^(٣) ؛ فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال بجعل المبتدأ « ذلك » وتعريف الخبر باللام^(٤) كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أن يرمى به جزافاً من غير تحقق^(٥) فأتبعه ﴿ لا ريب فيه ﴾ نفيًا لذلك^(٦) إتباع الخليفة « نفسه » إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك « جاءني الخليفة » متجوِّز أو ساه ، وكذا قوله : ﴿ كأن لم يسمعها كأن في أذنيه وقراً ﴾^(٧) ؛ الثاني مقرر لما أفاده

(١) ضابط ذلك : أن يختلف مفهوم كل منهما ولكن يلزم من ثبوت معنى أحدهما ثبوت معنى الأخرى ، ومقتضى تنزيله منزلة التأكيد المعنوي أنه ليس منه وإنما هو تأكيد لغوي لا اصطلاحى ، وقيل : إن المراد تنزيله منزلة التأكيد في المفرد ؛ فيكون من التأكيد الاصطلاحى .

(٢) آية ١ ، ٢ سورة البقرة .

(٣) هذا إنما يأتى بجعل ﴿ الم ﴾ طائفة من الحروف أو جملة مستقلة حذف أحد جزءيها ، وجعل ﴿ ذلك الكتاب ﴾ جملة ثانية ، وجعل ﴿ لا ريب فيه ﴾ جملة ثالثة . ويجوز أن يجعل ﴿ ذلك الكتاب لا ريب فيه ﴾ جملة واحدة ، وعلى هذا لا شاهد فيه للتأكيد المعنوي بين جملتين .

(٤) لأن « ذلك » إشارة إلي بُعد المنزلة ، وتعريف الخبر باللام يقتضى الحصر ، أى : ذلك الكتاب لا غيره .

(٥) هذا بقطع النظر عن كونه كلام الله تعالى ؛ لأنه يجرى في ذلك على أساليب البشر .

(٦) فكأنه قيل : لا ريب في بلوغه تلك الغاية من الكمال ، وهذا المعنى يخالف معنى ﴿ ذلك الكتاب ﴾ لكنهما متلازمان كما هو ظاهر .

(٧) آية ٧ سورة لقمان .

الأول^(١) ، وكذا قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ ﴾^(٢) لأن قوله : ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ معناه الشبابة على اليهودية ، وقوله : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ ﴾ ردٌ للإسلام ودفعٌ له منهم ؛ لأن المستهزء بالشيء المستخف به منكرٌ له ودافع له لكونه غير معتد به ، ودفعٌ نقيض الشيء تأكيدٌ لثباته^(٣) . ويحتمل الاستئناف^(٤) أى : فما بالكم إن صح أنكم معنا توافقون أصحاب محمد ؟ .

وثانيهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه فى اتحاد المعنى^(٥) كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٦) فَإِنَّ ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ معناه أنه فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة^(٧) وهذا معنى قوله : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ؛ لأن معناه - كما مر - الكتاب الكامل ، والمراد بكماله كماله فى الهداية^(٨) ؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوت فى درجات

(١) لأن معنى الجملة الأولى أنه لم يسمعها مُصادفةً أو قصدًا إلى عدم سماعها ، ومعنى الثانية أنه لم يسمعها لفساد سمعه ، والمقصود من التشبيهين فى الجملتين هو عدم التأثير بسماع الآيات . وهذا هو ما يتلزمان فيه مع اختلاف معنهما ، وعلى هذا تكون الجملتان مستأنفتين ، وقد قيل : إن قوله : ﴿ كَانَ لَمْ يَسْمَعْهَا ﴾ حالٌ من قوله قبله ﴿ وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا ﴾ وقوله : ﴿ كَانَ فِي أُذُنِهِ وَقَرًا ﴾ حالٌ من قوله : ﴿ لَمْ يَسْمَعْهَا ﴾ وعلى هذا يكون لها محل من الإعراب فلا يكونان مما نحن فيه ، وهما الجملتان اللتان لا محل لهما من الإعراب .
(٢) آية ١٤ سورة البقرة .

(٣) هذا والاستشهاد بذلك لما لا محل له من الإعراب منظور فيه إلى حاله قبل الحكاية ؛ لأنه فى محل نصب بقوله قبله ﴿ قَالُوا ﴾ .
(٤) فيكون من شبه كمال الاتصال .

(٥) مع هذا قد يختلفان فى اللفظ كما فى الأمثلة التى ذكرها ، وقد يتحدان فى المعنى واللفظ كما فى قوله تعالى : آية ١٧ سورة الطارق ﴿ فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُويْدًا ﴾ واستحسن بعضهم قصر التأكيد اللفظي على ما اتحد لفظه ومعناه ، فيكون كل ما اختلف لفظه من التأكيد المعنوى ، والخطب فى ذلك سهل .
(٦) آية ٢ سورة البقرة .

(٧) هذا مأخوذ من تنكير « هدى » وأنه لم يقل هادٍ ، وهدى على هذا خبر مبتدأ محذوف تقديره « هو » .

(٨) يجوز أن يراد به الكمال الأعم ، فيكون ذلك من التأكيد المعنوى لاختلاف معنى الجملتين .

الكمال ، وكذلك قوله تعالى (١) : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ فإن معنى قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ معنى ما قبله (٢) ، وكذا ما بعده (٣) تأكيد ثان ؛ لأن عدم التفاوت بين الإنذار وعدمه لا يصح إلا فى حق من ليس له قلب يخلص إليه حق ، وسمع تدرك به حجة ، وبصر تثبت به عبرة ، ويجوز أن يكون ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ خبراً لـ (إِنَّ) (٤) فالجمله قبلها اعتراض .

الثانى (٥) : أن تكون الثانية بدلاً من الأولى ، والمقتضى للإبدال كون الأولى غير وافية بتمام المراد بخلاف الثانية ، والسمقام يقتضى اعتناء بشأنه لنكتة ؛ ككونه مطلوباً فى نفسه أو فظيماً أو عجيباً أو لطيفاً ، وهو ضربان :

أحدهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض من متبوعه (٦) كقوله تعالى (٧) : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ . أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ . وَجَنَاتٍ وَعَيْونَ ﴾ فإنه مسوق للستنيه على نعم الله تعالى عند المخاطبين ، وقوله : ﴿ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَاتٍ وَعَيْونَ ﴾ أوفى بتأديته مما قبله (٨) لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على

(١) آية ٦ سورة البقرة .

(٢) قيل : إنه غيره ، وهو الظاهر ؛ فيكون ذلك من التأكيد المعنوى .

(٣) هو قوله : ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ والظاهر أنه تأكيد معنوى .

(٤) فى قوله قبل ذلك ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

هذا وكما يجب الفصل بين الجملة المؤكدة لأخرى ، يجب الفصل بين الجملتين المؤكدتين الجملة قبلهما كما سبق فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ وقد تعطف الجملة المؤكدة بالفاء أو ثم ، كقوله تعالى : آية ٣٤ و ٣٥ سورة القيامة ﴿ أَوَّلَى لَكَ فَأُولَى ، ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأُولَى ﴾ وقيل : إن ذلك عطف صورى لا حقيقى ، وقيل : إنه تأسيس لا تأكيد ؛ لأن الجملة الثانية أبلغ فى الإنذار من الأولى .

* والحق أن ترك العطف فى الجملة المؤكدة الجملة قبلها مانع نحوى ، فلا يصح أن يعد من الفصل كما سبق . (٥) أى من الأمور التى يكون بها كمال الاتصال .

(٦) أى فى المفرد ، فيكون ذلك بدلاً اصطلاحياً على ما سبق فى التأكيد .

(٧) آية ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ سورة الشعراء .

(٨) فنكتته كونه مطلوباً فى نفسه .

عملهم مع كونهم معاندين ، والإمداد بما ذكر من الأنعام وغيرها بعض الإمداد بما يعلمون^(١) ، ويحتمل الاستئناف^(٢) .

وثانيهما : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة بدل الاشتمال من متبوعه ؛ كقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ · اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مِهْتَدُونَ ﴾^(٣) فإن المراد به حمل المخاطبين على اتباع الرسل ، وقوله تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مِهْتَدُونَ ﴾ أوفى بتأدية ذلك ؛ لأن معناه : لا تخسرون معهم شيئاً من دنياكم ، وتربحون صحة دينكم ، فينتظم لكم خير الدنيا وخير الآخرة .

وقول الشاعر :

أقول له : ارحلْ لا تُقيمَنَّ عندنا وإلا فكنْ في السر والجهر مُسلماً^(٤)

فإن المراد به كمال إظهار الكراهة لإقامته بسبب خلاف سره العلن ، وقوله « لا تقيمَنَّ عندنا » أوفى بتأديته ؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد^(٥) بخلاف « ارحل »^(٦)

(١) يعنى أنه بعضه في الظاهر، وإن كان المراد منهما واحداً؛ كالمراد من قولك: « أكلت الرغيف ثلثه » .

(٢) فيكون من شبه كمال الاتصال ، وردَّ بأنه لو كان منه لكان التأكيد مستحسنًا كما سيأتى ، مع أن الجملة الثانية قد أعيدت من غير تأكيد .

(٣) آية ٢٠ و ٢١ سورة يس .

(٤) لا يُعرف قائله ، ويريد بقوله « مسلماً » أن يكون معه كالمسلم في استواء ظاهره وباطنه ، ويجوز أن يكون المراد به مُسالماً ، والاستشهاد بقوله « ارحل لا تقيمَنَّ » بالنظر إلى حاله قبل حكايته بالقول كما سبق في نظائره .

(٥) كون هذه الدلالة مطابقةً منظورةً فيه إلى العُرف ؛ لأنك إذا قلت لآخر « لا تقم عندى » لم تقصد كفه من الإقامة ، وإنما تقصد إظهار الكراهة لإقامته .

(٦) لأن دلالته عليه بالالتزام ، وهى باعتبار العرف أيضاً ؛ لأن طلب الارتحال يقتضى عرفاً محبته ، ومحبته تقتضى كراهة ضده؛ وهو الإقامة .

ووزان الثانية من كل واحد من الآية والبيت وزان « حسنُها » فى قولك : « أعجبتى الدارُ حسنُها » ؛ لأن معناها مغاير لمعنى ما قبلها ، وغير داخل فيه ، مع ما بينهما من الملايسة (١) .

الثالث (٢) أن تكون الثانية بياناً للأولى ، وذلك بأن تنزلَ منها منزلة عطف البيان مع متبوعه ؛ فى إفادة الإيضاح ، والمقتضى للتيبين أن يكون فى الأولى نوعُ خفاء مع اقتضاء المقام إزالته . كقوله تعالى (٣) : ﴿ فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد ومثلك لا يبلى ﴾ . فصلَ جملة (قال) عمّا قبلها ؛ لكونها تفسيراً له وتبييناً (٤) . ووزانه وزانُ « عمر » فى قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر (٥)

(١) يريد بهذا تحقيق كون ذلك بدل اشتمال لا تأكيداً ولا بدل بعض من كل ، ولكنه لا يمنع إلا أن يكون تأكيداً لفظياً كما هو ظاهر ؛ ولهذا قيل : إنه يصح أن يكون ما فى البيت تأكيداً معنوياً ؛ لأن عدم الإقامة مغاير للارتحال بحسب المفهوم ، ولكنه ملازم له فى الوجود .

هذا وما نكتة البذل فيه كونه عجباً قوله تعالى : آية ٨١ ، ٨٢ سورة المؤمنون ﴿ بل قالوا مثل ما قال الأولون : قالوا أئذا متنا وكنا تراباً وعظاماً أئنا لمبعوثون ﴾ . وما نكتة البذل فيه كونه فظيماً قولك لمن تزنى وتتصدق : « اتجمعين بين قبيح وحسن : تزنين وتتصدقين ١٩ » . وما نكتة البذل فيه كونه لطيفاً قولك : « زيد جمع أمرين : جمع اللطف والاستقامة » ، وهذا من البذل المطابق على أنه يأتى هنا أيضاً ، وقد تركه الخطيب لما سيأتى ، وأمر البذل بعد هذا عندى كأمر التأكيد فى أن ترك العطف فيه لمانع نحوى لا لمانع بلاغى ، فلا يصح أن يعدَّ من الفصل أيضاً .

(٢) أى من الأمور التى بها يكون كمال الاتصال . (٣) آية ١٢٠ سورة طه .

(٤) أورد على الاستشهاد به أن جملة ﴿ وسوس ﴾ معطوفة على جملة ﴿ قلنا ﴾ فى قوله قبل ذلك : ﴿ وإذ قلنا للملائكة الآية ، فتكون فى محل جر مثلها ، ولا يصح الاستشهاد بذلك لما معنا من الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، وقد سبق أن الاستشهاد بهذا منظور فيه إلى ما قبل تسليط (قالوا) عليه .

(٥) هو لعبد الله بن كُيسية من قوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر

ما مسَّها من نقب ولا دبّر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

والنقب : ضعف أسفل الخف ، والدبّر : جراحة الظهر ، وقوله « فجر » بمعنى : حنث =

وأما قوله^(١) : ﴿ ما هذا بشراً إن هذا إلا مَلَكٌ كريم ﴾ . فيحتمل التبيين والتأكيد ؛ أما التبيين فلأنه يمتنع أن يخرج من جنس البشر ولا يدخل في جنس آخر ، فإثبات الملكية له تبيين لذلك الجنس وتعيين ، وأما التأكيد فلأنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً ، ولأنه إذا قُبِل في العرف لإنسان : « ما هذا بشراً » . حال تعظيم له وتعجب مما يشاهد منه من حُسْنِ خَلْقٍ أو خَلْقٍ كان الغرض أنه مَلَكٌ بطريق الكناية .

فإن قيل : هَلَّا نزلتم الثانية منزلة الكل من متبوعه في بعض الصور ، ومنزلة النعت من متبوعه في بعض ؟ . قلنا : لأن بدل الكل لا ينفصل عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه ، وأنه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التأكيد ، والنعت لا ينفصل عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال متبوعه ؛ لا عليه ، وعطف البيان بالعكس ، وهذه كلها اعتبارات لا يحقق شيء منها فيما نحن بصدده^(٢) .

الثالث : شبه كمال الانقطاع : وأما كون الثانية بمنزلة المنقطعة عن الأولى ؛ فلكون عطفها عليها مؤهلاً لعطفها على غيرها^(٣) ويسمى الفصل لذلك قطعاً ، مثاله قول الشاعر :

وتظنُّ سلمى أنى أبغى بها بدلاً أراها في الضلال تهيم^(٤) .

= وكان قد أتى عمر فشكا له بُعد أهله وضعف ناقته ، وطلب منه أن يستحمله غيرها ، فلم يصدقه وقال : والله ما نثبت ، فلما قال ذلك حمله عمر على بغير وزوده وكساه . هذا ولا يخفى أن ترك العطف في عطف البيان مانع نحوي أيضاً ؛ فلا يصح عده من الفصل كالتأكيد والبدل .

(١) آية ٣١ سورة يوسف .

(٢) أى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب ؛ وبهذا يستغنى فيها بعطف البيان عن النعت ، وبالتأكيد عن بدل الكل من الكل ، وأما بدل الغلط فلا يقع في فصيح الكلام ؛ كما سبق في باب المسند إليه ، عند الكلام على الإبدال منه ؛ فلهذا لم يتعرض له هنا أيضاً .

هذا ، والظاهر من كلام عبد القاهر أنه يجعل كل كمال الاتصال من باب التأكيد ، وإن كان قد يشتمل أحياناً على نوع من البيان ، ولعل هذا أسهل من تكلف ما سبق من الفروق بين التوابع في الجمل .

(٣) هذه نكتة الفصل هنا ، يجب بها ترك العطف بلاغة لا نحواً ؛ لأنه لا مانع من العطف من جهة النحو .

(٤) لا يعلم قائله ، وقوله : « أراها » بمعنى : أظنها ؛ على صورة المبني للمفعول ، وهو للفاعل ، وقوله : « تهيم » مأخوذ من « هام على وجهه » ؛ إذا مشى من غير قصد .

لم يعطف «أراها» على «تظن» ؛ لثلاثتهم السامع أنه معطوف على «أبغى» ؛ لقربه منه ، مع أنه ليس بمراد ، ويحتمل الاستئناف^(١) .

وقسم السكاكى^(٢) القطع إلى قسمين : أحدهما القطع للاحتياط ؛ وهو ما لم يكن مانع من العطف ؛ كما فى هذا البيت . والثانى القطع للوجوب ؛ وهو ما كان مانع ، ومثله بقوله تعالى^(٣) : ﴿الله يستهزئ بهم﴾ . قال : لأنه لو عطف لعطف إما على جملة ﴿قالوا﴾ وإما على جملة ﴿إنا معكم﴾ ، وكلاهما لا يصح لما مر^(٤) . وكذا قوله : ﴿ألا إنهم هم المفسدون﴾ . وقوله : ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾^(٥) . وفيه نظر ؛ لجواز أن يكون المقطوع فى المواضع الثلاثة معطوفاً على الجملة المصدرية بالظرف^(٦) وهذا القسم^(٧) لم يبين امتناعه .

الرابع : شبه كمال الاتصال :

وأما كونها بمنزلة المتصلة بها ؛ فلكونها جواباً عن سؤال اقتضته الأولى ؛ فتنزل منزلته فتفصل الثانية عنها كما يفصل الجواب عن السؤال^(٨) . وقال السكاكى^(٩) : فينزل ذلك منزلة الواقع^(١٠) .

(١) فيكون من شبه كمال الاتصال . (٢) ١٣٦ : المفتاح . (٣) آية ١٥ سورة البقرة .

(٤) فى الفصل لعدم الاشتراك فى الحكم أو القيد . (٥) آية ١٢ ، ١٣ سورة البقرة .

(٦) هى جملة الشرط وجوابه . وإذا جاء العطف عليها نحواً ؛ كان القطع فيه من القسم الأول ؛ وهو القطع للاحتياط . وإذن يكون الفصل لشبه كمال الانقطاع منحصرًا فى هذا القسم ، أما الفصل فى القسم الثانى فهو للتوسط بين الكمالين مع وجود المانع من العطف ؛ كما سبق . (٧) أى كون العطف على جملة الشرط وجوابه .

ومن الفصل لشبه كمال الانقطاع قول الشاعر :

يقولون : إني أحمل الضيم عندهم أعوذ بربى أن يضام نظيرى

لم يعطف جملة «أعوذ» على جملة «يقولون» ؛ لثلاثتهم عطفها على جملة «أحمل» ؛ فتكون من مقولهم ، مع أنها ليست منه ؛ وإنما هى من مقوله .

(٨) كما فى قوله تعالى آية ١٠ ، ١١ سورة القارعة : ﴿وما أدراك ما هيه ؟ نار حامية﴾ .

وفصل الجواب عن السؤال قيل : إنه لكمال الاتصال ، وقيل : إنه لكمال الانقطاع وهو الظاهر ؛ لأن جملة السؤال إنشاءً وجملة الجواب خبرٌ . (٩) ١٢٧ : المفتاح .

(١٠) أن ينزل السؤال المقدر منزلة السؤال الواقع ، فيكون من فصل الجواب عن السؤال ؛

بخلاف ما ذهب إليه الخطيب .

ثم قال : وتنزيل السؤال بالفصحى^(١) منزلة الواقع لا يُصَار إليه إلا لجهات لطيفة : إما لتنبيه السامع على موقعه ، أو لإغناثه أن يسأل ، أو لئلا يُسمع منه شيء ، أو لئلا ينقطع كلامك بكلامه ، أو للقصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ ؛ وهو تقدير السؤال وترك العاطف ، أو لغير ذلك مما ينخرط في هذا السلك .
ويسمى الفصل لذلك : استثنافاً ، وكذا الجملة الثانية أيضاً تسمى : استثنافاً .

والاستثناف ثلاثة أضرب :

لأن السؤال الذى تضمنته الجملة الأولى : إما عن سبب الحكم فيها مطلقاً كقوله :

قال لى : كيف أنت ؟ قلتُ : عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلٌ^(٢)

أى ما بالك عليلًا ؟ أو ما سبب علتك ؟ وكقوله :

وقد غرضتُ من الدنيا فهل زمني معط حياتي لغرٍّ بعد ما غرضنا ؟!

جربتُ دهرى وأهليه فما تركت لى التجاربُ فى ود امرئ غرضنا^(٣)

أى لم تقول هذا ويحك ؟ وما الذى اقتضاك أن تطوى عن الحياة - إلى هذا الحد - كشحك ؟ .

وإما عن سبب خاص له^(٤) ؛ كقوله تعالى^(٥) ﴿ وما أبرئ نفسي إن النفس لأمارة

(١) هو السؤال المقدر .

(٢) لا يعرف قائله ، وقد سبق فى الكلام على حذف المسند إليه من الجزء الأول ، وإنما يكون من الفصل للاستثناف ؛ إذا جعل « سهر » خبر مبتدأ تقديره « حالى سهر » ؛ أما إذا جعل خبراً بعد خبر على المبالغة فلا شاهد فيه للفصل ، ولا شاهد فى قوله : « قال لى كيف أنت قلت عليل » ، للاستثناف ؛ للتصريح فيه بالسؤال .

(٣) هما لأحمد بن عبد الله المعروف بأبى العلاء المعرى ، وقوله « غرضت » بمعنى : ضجرت ، والغر : الغافل ، وقوله « ما غرضنا » ألفه للإطلاق ، والظرف قبله متعلق به ؛ أى لم يضجر الحياة بعد ما ضجرت . ومعنى البيت الثانى : أن تجربته للناس لم تترك له غرضاً أى حاجة فى ودهم ، وجعلته يسأم الحياة معهم . والشاهد فى فصل « جربت دهرى » عن جملة « وقد غرضت » .

(٤) ضابط هذا وما قبله : أن الجملة السابقة أو سياقها إذا لوّحاً بالاستثناف ؛ فالسؤال المقدر عن سبب خاص ، وإلا فهو عن سبب عام ؛ فقول الشاعر فى البيت السابق « قال لى كيف أنت قلت عليل » ؛ لا يدل إلا على وجود علة مستدعية لسبب ما ، وقوله تعالى فى الآية : ﴿ وما أبرئ نفسي ﴾ . ينصرف الذهن فيه إلى سبب خاص هو أنها أمارة بالسوء .

(٥) آية ٥٣ سورة يوسف . حكاية عن امرأة العزيز .

بالسوء ﴿١﴾ . كأنه قيل : هل النفس أماراة بالسوء ؟ ففصيل : إن النفس لأماراة بالسوء .
وهذا الضرب يقتضى تأكيد الحكم^(١) ؛ كما مر فى باب أحوال الإسناد .

وإما عن غيرهما^(٢) كقوله تعالى : ﴿ قالوا سلاماً قال سلام ﴾^(٣) كأنه قيل :
فماذا قال إبراهيم عليه السلام ؟ فقيل : قال سلام . ومنه قول الشاعر :

زعمَ العواذلُ أننى فى غمرةٍ صدقوا ولكن غمرتنى لا تنجلي^(٤)

فإنه لما أبدى الشكاية من جماعات العذال ؛ كان ذلك مما حرك السامع ليسأل :
أصدقوا فى ذلك أم كذبوا ؟ فأخرج الكلام مُخرّجه إذا كان ذلك قد قيل له ففصل .

ومثله قول جندب بن عمار :

(١) لأن السؤال فيه عن حكم تصديقى ؛ أما السؤال العام فهو سؤال عنه ما هو ؟ وذلك
تصور لا يأتى فيه شك حتى يؤتى بالتأكيد من أجله ، وقد يؤكد فى السؤال عن السبب العام
ويترك التأكيد فى السؤال عن السبب الخاص ؛ لإمكان رد التصور إلى التصديق ، وبالعكس . ومن
ترك التأكيد فى السؤال عن السبب الخاص قول الشاعر :

إذا ما الدهر جرّ على أناسٍ كلاكله أناخ بآخريننا
فقل للشامتين بنا : أفيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا

(٢) أى عن شىء آخر له تعلق بالجملة الأولى غير التعلق بالسببية . وهو أيضاً إما عام
كما فى المثال الأول ، وإما خاص كما فى المثال الثانى ، وهو يقتضى التأكيد أيضاً ؛ كالسؤال عن
السبب الخاص ، ومنه قول الشاعر :

فغنتها وهى لك الفداء إن غناء الإبل الحداء

فتقدير السؤال فيه : هل غناء الإبل الحداء ؟ لأنه هو الذى تتجه إليه النفس بعد الأمر
بالغناء للإبل ، وكذلك قول الشاعر :

يرى البخيل سبيلَ المال واحدةً إن الكريم يرى فى ماله سُبُلًا

(٣) آية ٦٩ سورة هود .

(٤) لا يُعلم قائله . وقوله « زعم » بمعنى قال ؛ لأنه قد يستعمل فى القول مطلقاً كما
هنا ، والعواذل : جمع عاذل وإن كان صفةً لعاقل ؛ لأنه جائر سماعاً كفارس وفوارس ، وقيل :
إنه جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة من الذكور ؛ ليوافق قوله « صدقوا » ، وهو الذى جرى عليه
الخطيب فى تفسيره للبيت ، والغمرة : البُردة ، وقد ترك التأكيد هنا مع أن السؤال تصديقى ؛
لتنزيله ذلك منزلة الظاهر الذى لا يعتريه شك .

زعم العواذلُ أنَّ ناقةَ جُنْدُبَ بجنوبِ خَبْتٍ عُرِّيَتْ وأَجَمَّتْ

كذب العواذلُ لو رأينَ مُناخنا بالقادسيةَ قُلْنَ لَجَّ وذلتُ^(١)

وقد زاد هنا أمر الاستئناف تأكيداً؛ بأن وضع الظاهر^(٢) موضع المضمرة؛ من حيث وضعه وضعا لا يحتاج فيه إلى ما قبله ، وأتى به مكاتى ما ليس قبله كلام .
ومن الأمثلة قول الوليد :

عرفتُ المنزلَ الحِثَالِيَّ عفا من بعد أحوالِ

عَفَاءَ كُلِّ حَتَّانٍ عَسُوفِ الوَيْلِ هَطَّالٍ^(٣)

فإنه لما قال « عفا » وكان العفاء مما لا يحصل للمنزل بنفسه ؛ كان مظنة أن يسأل عن الفاعل . ومثله قول أبي الطيب :

وما عَفَّتِ الرياحُ له محلاً عفاه من حدا بهم وساقا^(٤)

فإنه لما نفى الفعل الموجود عن الرياح كان مظنة أن يسأل عن الفاعل .

وأيضاً من الاستئناف ما يأتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه ؛ كقولك :
« أحسنت إلى زيد ، زيدٌ حقيقٌ بالإحسان » ، ومنه ما يبنى على صفته ؛ كقولك :
« أحسنت إلى زيد ، صديقك القديمُ أهلٌ لذلك » ؛ وهذا أبلغ لانطوائه على بيان

(١) خبت : من ديار كلب . وقوله « عريت » : بمعنى أزيل عنها رحلهما .
وقوله « أجمت » بمعنى : تركت فلم تركب ، وهنا كناية عن قعوده بهذا المكان دون غرضه ،
والقادسية : بالعراق ، وقوله : « لجَّ وذلت » بمعنى : جدَّ في السير وانتقادت ناقته له .
(٢) أى في جملة الاستئناف ، وهو العواذل في قوله : « كذب العواذل » ؛ لأن حقه الإضمار ؛ لسبق ذكره .
(٣) هما كما في « الأغاني » للوليد بن يزيد الأموي . وقوله « عفا » بمعنى : درس ،
والمراد بأحوال في قوله « من بعد أحوال » : الأحوال التي سعد فيه بسكانه من أحبابه . والحنان :
السحاب . وعسوف الويل : شديد المطر .
(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي ، وقوله « عفت » بمعنى : محت ،
وضمير « له » يعود إلى الربيع ، وقوله « حدا » من الحذاء ؛ وهو غناء الإبل ، والمراد بها الإبل
التي سارت بهم وجعلتهم يهجرونها .

السبب^(١) ، وقد يُحذفُ صدر الاستئناف لقيام قرينة ، كقوله تعالى : ﴿ يَسْبَحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾ رجال^(٢) فيمن قرأ ﴿ يَسْبَحُ ﴾ مبنياً للمفعول^(٣) وعليه نحو قولهم : « نعم الرجل أو رجلاً زيد ، وبئس الرجل أو رجلاً عمرو » ؛ على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف ؛ أى هو زيد ، كأنه لما قيل ذلك فأبهم الفاعل يجعله معهوداً ذهنياً مظهراً^(٤) أو مضمراً^(٥) ؛ سئل عن تفسيره ف قيل : « هو زيد » ، ثم حذف المبتدأ .

وقد يُحذفُ الاستئناف كله ويقام ما يدلُّ عليه مقامه ؛ كقول الحماسي :

زعمتم أن إخوانكم قريشٌ لهم ألفٌ وليس لكم إلا ألف^(٦)

(١) هو صفة الصداقة التى دعت إلى الإحسان ، أما الأول ففيه بيان سبب لا يشتمل على مثل تلك الصفة .

(٢) آية ٣٦ ، ٣٧ سورة النور .

(٣) فالتقدير يَسْبَحُ فيها رجال ، والفعل المبني للفاعل هو صدر الاستئناف المحذوف ، وعلى قراءته مبنياً للفاعل يكون (رجال) فاعلاً له .

(٤) فى « نعم الرجل زيد » ، « وبئس الرجل عمرو » .

(٥) فى « نعم رجلاً زيد » ، و « وبئس رجلاً عمرو » وإذا قدر المخصوص فى ذلك مبتدأ محذوف الخبر ؛ كان ذلك من حذف عجز الاستئناف .

(٦) هو لمساور بن هند العبسى فى هجاء بنى أسد وتكذيبهم فى انتسابهم إلى قريش . والإالف : مصدر « ألف » ، والإلاف مصدر « ألف » ، يريد بذلك ألف قريش رحلتى الشتاء والصيف إلى اليمن والشام ، ويجوز أن يكون الفصل لدفع إبهام العطف على قوله : « أن إخوانكم قريش » ؛ فيكون لشبه كمال الانقطاع .

هذا وقد يدخل على الاستئناف لامُ التعليل أو فاؤه كقول أبى تمام :

لا تنكرى عطلَ الكريم من الغنى فالسيل حربٌ للمكان العالى

وقد تأتى الواو فى ذلك بدل الفاء واللام فتكون للاستئناف لا للعطف ؛ كقول الشاعر :

أرى بصرى عن كل يوم وليلىة يكلُّ وخطوى عن مدى الخطو يقصر

ومن يصحب الأيام تسعين حجةً يُغيّرُهُ والدهرُ لا يتغيّرُ سر

وقيل : إن الواو فى هذا للعطف على محذوف مفصول عما قبله ؛ كأنه قيل : من يقاسى

أحوالى ؛ يكن حاله كحالى ، ومن يصحب الأيام إلخ ، والاستئناف من غير أداة أدق وأبلغ من الاستئناف بها وأو كانت أو لأمّا أو فاء ؛ لأنه يؤدى معناها من غير ذكرها ، ويشير إلى السؤال المقدّر مثلها .

حذف الجواب الذى هو « كذبتُم فى زعمكم » ، وأقام قوله : « لهم إلفٌ وليس لكم إلفٌ » مقامه ؛ لدلالته عليه ، ويجوز أن يقدَّرَ قوله : « لهم إلفٌ وليس لكم إلفٌ » جواباً لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف ؛ كأنه لما قال المتكلم : كذبتُم ، قالوا : « لمْ كذبنا ؟ » ، قال : « لهم إلفٌ وليس لكم إلفٌ » ؛ فيكون فى البيت استئنافان .
وقد يحذف ولا يقام شيء مقامه ^(١) كقوله تعالى ^(٢) : ﴿ نَعَمْ الْعَبْدُ ﴾ أى أيوب ، أو هو للدلالة ما قبل الآية وما بعدها عليه ، ونحوه قوله : ﴿ فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ ﴾ ^(٣) ؛ أى : نحن ^(٤) .

الوصل لدفع الإيهام :

وإن لم يكن بين الجملتين شيء من الأحوال الأربع ؛ تعيَّن الوصلُ ؛ إما لدفع إيهام خلاف المقصود ^(٥) ؛ كقول البلغاء : « لا ، وأيدك الله » . ^(٦) ، وهذا عكس الفصل للقطع ^(٧) .

الوصل للتوسط بين الكمالين :

وإما للتوسط بين حالتَيْ كمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وهو ضربان :

(١) لوجود قرينة تدل عليه ؛ لأنه لا بد فى كل حذف من قرينة .

(٢) آية ٣٠ سورة ص .

(٣) آية ٤٨ سورة الذاريات .

(٤) تقديره : « هم نحن » ؛ على ما سبق .

(٥) الوصل فى ذلك يجب بلاغة لا نحواً ، وهو إنما يكون فى كمال الانقطاع بين الجملتين عند إيهام الفصل فيه خلاف المقصود ، وقيل : إنه يأتى فى كمال الاتصال أيضاً عند ذلك الإيهام ؛ كما تقول لمن سألك : « هل تشرب خمرًا » ؟ : « لا ، وتركت شربه » . وقيل : إنه يتعين الفصل فى مثل هذا فيه ، ويدفع الإيهام بطريق آخر ؛ فيقال مثلاً : « لا قد تركت شربه » ، « أو يسكت قليلاً بعد » لا .

(٦) أى : ليس الأمر كذلك وأيدك الله . وقد اختلف فى هذه الواو ؛ فقيل : إنها عاطفة ،

وقيل : إنها زائدة ، وقيل : إنها استئنافية .

(٧) لأن هذه الصورة من الوصل تقابل ما اشترط فى الفصل لكمال الانقطاع من عدم

تأديته إلى إيهام خلاف المقصود .

أحدهما : أن تتفقا خبراً وإنشاء^(١) ، لفظاً ومعنى ؛ كقوله تعالى^(٢) : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ ، وقوله : ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾^(٣) وقوله : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾^(٤) وقوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾^(٥) **والثاني :** أن يتفقا كذلك معنى لا لفظاً ؛ كقوله تعالى^(٦) : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلَّهِ عِظْفٌ قَوْلَهُ : ﴿وَقُولُوا﴾ على قوله : ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ ؛ لأنه بمعنى لا تعبدوا . وأما قوله : ﴿وبالوالدين إحساناً﴾ فتقديره : إما : وتحسنون بمعنى وأحسنوا ، وإما : وأحسنوا^(٧) ، وهذا^(٨) أبلغ من صريح الأمر والنهي ؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال والانتهاض فهو يخبر عنه . وأما قوله تعالى^(٩) في سورة البقرة : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فقال الزمخشري فيه : فإن قلت : علام عطف هذا الأمر ولم يسبق أمرٌ ولا نهى يصح عطفه عليه^(١٠) ؟ قلت : المراد ليس الذي اعتمد بالعطف هو الأمر حتى يطلب له مشاكل من أمر أو نهى يعطف عليه ، إنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين ؛ فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين^(١١) كما تقول : « زيد يعاقب بالقيد والإرهاق ، وبشّرُ عمرًا بالعمو والإطلاق » . ولك أن تقول : هو معطوف على ﴿فأتقوا﴾ ؛ كما تقول : « يا بني تميم ، احذروا عقوبة ما جنيتم ، وبشّرُ يا فلان بني أسد بإحسانى إليهم » . هذا كلامه ، وفيه نظر لا

(١) أى مع وجود الجامع الآتى ، وهو شرط فى الضرب الثانى أيضاً ؛ لأن هذه الصورة من الوصل بضربيها تقابل صورة الفصل فى كمال الانقطاع لعدم وجود الجامع .

(٢) آية ١٣ و ١٤ سورة الانقطار . (٣) آية ٣١ سورة يونس . (٤) آية ١٤٢ سورة النساء .

(٥) آية ٣١ سورة الأعراف . (٦) آية ٨٣ سورة البقرة .

(٧) على التقدير الأول يكون من الضرب الأول ، وعلى التقدير الثانى يكون من الضرب

الثانى .

(٨) أى صورة الخبر فى قوله : ﴿لا تعبدوا﴾ وفى تقديره « وتحسنون » أبلغ من صريح

النهى والأمر ؛ أى : لا تعبدوا وأحسنوا . (٩) آية ٢٥ سورة البقرة .

(١٠) أى فى قوله قبله : ﴿فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التى وقودها الناس

والحجارة أعدت للكافرين﴾ .

(١١) هذا هو ما يسمى عطف قصة على قصة أو عطف مضمون كلام على مضمون كلام

آخر ؛ فتعتبر فيه المناسبة بين القصتين ، ولا يمنع اختلافهما فى ذلك كمن عطف إحداهما على الأخرى .

يخفى على المتأمل^(١) . وقال أيضاً في قوله تعالى في سورة . الصف : ﴿ وبشر المؤمنين ﴾^(٢) : إنه معطوف على ﴿ تؤمنون ﴾^(٣) لأنه بمعنى آمنوا^(٤) ، وفيه أيضاً نظر . لأن المخاطبين في ﴿ تؤمنون ﴾ هم المؤمنون ، وفي ﴿ بشر ﴾ هو النبي عليه السلام^(٥) ثم قوله ﴿ تؤمنون ﴾ بيان لما قبله^(٦) على سبيل الاستئناف ، فكيف يصح عطف ﴿ بشر المؤمنين ﴾ عليه^(٧) ؟! وذهب السكاكي^(٨) إلى أنهما معطوفان على « قل » مراداً قبل ﴿ يأيها الناس ﴾^(٩) و﴿ يأيها الذين آمنوا ﴾^(١٠) لأن إرادة القول بواسطة انصباب الكلام إلى معناه غير عزيزة في القرآن ، وذكر صوراً كثيرة منها قوله تعالى^(١١) : ﴿ وأنزلنا عليكم المن والسلوى كلوا ﴾ ، وقوله : ﴿ وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ﴾^(١٢) وقوله : ﴿ وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأماناً واتخذوا ﴾^(١٣) أى وقتلنا أو قاتلنا^(١٤) والأقرب أن يكون الأمر في الآيتين معطوفاً على مقدّر يدل عليه ما قبله ، وهو في الآية الأولى « فأنذر أو نحوه » ، أى « فأنذرهم وبشر الذين آمنوا » وفي الآية الثانية « فأبشر أو نحوه » أى « فأبشر يا محمد وبشر المؤمنين » ، وهذا كما قدر الزمخشري قوله تعالى : ﴿ واهجرنى ملكيا ﴾^(١٥) معطوفاً على محذوف يدل عليه قوله : ﴿ لأرجمنك ﴾ أى فاحذرني واهجرني ؛ لأن ﴿ لأرجمنك ﴾ تهديدٌ وتقريعٌ .

(١) هذا النظر يرجع إلى تجويزه العطف على قوله : ﴿ فأتقوا ﴾ في الآية قبلها ؛ لأنه لا مناسبة بينهما ؛ لاختلاف المخاطب في الأمرين ، ولأن الأمر الأول مقيد بالشرط قبله فلا يصح عطف الثاني عليه لاقضاءه تقييده بما قيد به ، وقد أجيب عن الأول بأن اختلاف المخاطب لا يمنع التناسب ؛ لما فيه من التقابل ، وعن الثاني بأنه لا ضرر في تقييد الأمر الثاني بما قيد به الأول ؛ لأن الأول مقيد بعدم فعلهم ما أمروا به مما لا يمكنهم أن يفعلوه ، وهو الإتيان بسورة من مثل القرآن ، ولا ضرر في تقييد الأمر بالبشارة بذلك .

(٢) آية ١٣ سورة الصف . (٣) أى في الآية قبلها .

(٤) لهذا جزم قوله ﴿ يغفر ﴾ في الآية بعده في جوابه .

(٥) أجيب عن ذلك بما سبق أن اختلاف المخاطب لا يمنع تناسب الجملتين .

(٦) هو قوله : ﴿ يأيها الذين آمنوا هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ﴾ . آية

١٠ سورة الصف .

(٧) أجيب عن ذلك بأن مضمون قوله : ﴿ وبشر المؤمنين ﴾ مما يصح الاستئناف به أيضاً

عن ذلك . (٨) ١٤١ - المفتاح . (٩) آية ٢١ سورة البقرة . (١٠) آية ١٠ سورة الصف .

(١١) آية ٥٧ سورة البقرة . (١٢) آية ٩٣ سورة البقرة . (١٣) آية ١٢٥ سورة البقرة .

(١٤) المقول : « كلوا » و « خذوا » و « اتخذوا » في الآيات الثلاث .

(١٥) آية ٤٦ سورة مريم .

الجامع بين الجملتين وأقسامه :

والجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليه في هذه ، والمسند إليه في هذه ، وباعتبار المسند في هذه ، والمسند في هذه جميعاً^(١) كقولك : « يشعر زيد ويكتب ، ويعطى ويمنع » ، وقولك : « زيد شاعر » ، « وعمرو كاتب » ، « وزيد طويل » ، « وعمرو قصير » إذا كان بينهما مناسبة ؛ كأن يكونا أخوين أو نظيرين ، بخلاف قولنا : « زيد شاعر ، وعمرو كاتب » إذا لم يكن بينهما مناسبة ، وقولنا : « زيد شاعر ، وعمرو طويل » كان بينهما مناسبة أو لا ، وعليه قوله تعالى^(٢) : ﴿ إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون ﴾ قطع عما قبله ؛ لأنه كلام في شأن الذين كفروا ، وما قبله كلام في شأن القرآن^(٣) .

وأما ما يُشعر به ظاهر كلام السكاكي^(٤) في موضع من كتابه أنه يكفي أن يكون الجامع باعتبار المخبر عنه أو الخبر أو قيد من قيودهما فإنه منقوض بما مر^(٥) ونحو قولك : هزم الأمير الجند يوم الجمعة ، وخاطب زيد ثوبى فيه^(٦) . ولعله سهو ؛ فإنه صرح في موضع آخر منه^(٧) بامتناع عطف قول القائل : « خُفِّ ضيق » على قوله : « خاتَمي ضيق » مع اتحادهما في الخبر^(٨) .

(١) ظاهر هذا أنه لا يجب أن يكون باعتبار متعلقتهما ، وقيل : إنه يعتبر ذلك فيهما أيضاً . والحق أنه لا يعتبر فيهما إلا إذا كانت المتعلقات مقصودة بالذات من الجملتين ؛ كقوله تعالى آية ٤١ سورة غافر : ﴿ ويا قوم ما لى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى إلى النار ﴾ . وقول الشاعر :

ظلَّ يسعى إلى المعالى بجدٍّ والعلا لا يُنال إلا بكـد
وقول الآخر :

أريد حيااته ويريد قُتلى عُدُّوك من خليلك من مراد
(٢) آية ٦ سورة البقرة .

(٣) هو قوله : ﴿ ألم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ﴾ . والآيات إلى هذه الآية .

(٤) ١٣٧ - المفتاح .

(٥) من الأمثلة التي امتنع فيها الوصل مع وجود الجامع في المخبر عنه أو الخبر ، وإنما احتج بها - مع أنها ليست من كلام من يحتاج به من البلغاء - لأنها محل اتفاق .

(٦) فالوصل ممتنع فيه أيضاً مع الاتحاد في القيد .

(٧) ١٤٧ - المفتاح .

(٨) قيل : إنه لا سهو من السكاكي في ذلك ؛ لأن الظاهر من كلامه وكلام غيره أن

الجامع يكفي فيه التناسب بين الجملتين لا غير ، وهذا التناسب له سبب وله مظنة ، فسيبه اجتماع =

ثم قال^(١): الجامع بين الشئيين عقلى ووهمى وخيالى :

أما العقلى^(٢) فهو أن يكون بينهما اتحاد فى التصور^(٣) أو تماثل^(٤) ؛ فإن العقل بتجريده المثلين عن الشخص فى الخارج يرفع التعدد بينهما ، أو تضاييف^٥ كما بين

= الجملتين فى القوة المفكرة بطريق العقل أو الوهم أو الخيال ؛ على ما يأتى ، ومظنة حصول الاتحاد بين الطرفين حقيقة أو بتأويل قريب أو بعيد ، ولكن المظنة غير ملازمة للمظنون ؛ فقد يحصل التناسب مع الاتحاد فى الطرفين ؛ كقولك : « زيد يعطى ويمنع » ، وقد يحصل مع الاتحاد فى أحدهما دون الآخر ؛ كمن يذكر فى مجلسه الحركة والبياض فتقول له : « الحركة عرض نقلة ، والبياض لون مفرق للبصر » ؛ فالتناسب موجود ولم يحصل إلا بالاتحاد المسند إليه فى الجامع الخيالى ، وقد يحصل الاتحاد فى الطرفين ولا يحصل التناسب ؛ كقولك : « انظر إلى علم زيد ، وانظر إلى هذا القطع فى ثوبك » وإنما منع السكاكى نحو « خاتى ضيق ، وخفى ضيق » ؛ حيث لم يجمع بينهما ذكر فى مجلس أو نحو ذلك كما صرح به ، وما يؤيد ذلك قوله تعالى آية ٨٨ سورة يوسف ﴿ مَسْنَا وَأَهْلُنَا الضَّرَّ وَجِئْنَا بِيَضَاعَةِ مُرْجَاةٍ ﴾ فالمسندان : المس والمجىء ، والمسند إليه فيهما : الضر وإخوة يوسف ، وهما مختلفان لا يتحدان فى شئ ، ومع هذا حصل الوصل بوجود التناسب بين المسنتين ؛ لأن المس سبب فى المجىء .

وقد ذهب السيد إلى أن مجرد الاتحاد أو التناسب فى الغرض الذى تصاغ له الجملة يكفى فى صحة الوصل ولو لم يتحد الطرفان ، وهذا كما يأخذ شخص فى ذكر ما وقع فى يوم من الأفعال « انطلق زيد ، وطاب الطعام ، وصلبت الظهر . إلخ » وإنى أرى أن هذا يصح نحوًا لا بلاغة ؛ لأنه فى تأويل « حصل كذا وكذا » ؛ على معنى وار العطف لا واو الوصل ؛ لأن واو الوصل لا يؤتى بها لمثل هذا ، وإنما يؤتى بها لدفع الإيهام أو للدلالة على التناسب البلاغى بين الجملتين . والاتحاد فى الغرض الذى تصاغ له الجملة لا يكفى فى الوصل ؛ لأنه يجب فى حال الفصل أيضًا كما سبق .

(١) ١٢٧ - المفتاح .

(٢) ضابطه : أن يكون الجمع بين الشئيين فيه حقيقيًا . بأن يكون فى الواقع ونفس الأمر .

(٣) بأن يكونا شيئًا واحدًا حقيقةً بالشخص والنوع ، كقول الشاعر :

سافرَ تَجِدَ عوضًا عمَّنْ تَفارَقَ وانصَبَ فإنَّ لذِذِ العيشِ فى النَّصَبِ

(٤) بأن يتفقا فى الحقيقة ويختلفا بالشخص مع اشتراكهما فى وصف له نوع اختصاص

بهما من صداقة أو نحوها ؛ كما سبق فى نحو : « زيد شاعر ، وعمرو كاتب » ، وكنماثل المسند فى قول الشاعر :

فيكى إنْ نأَوْا شسوقًا إليهم ويكى إنْ دنوا خَوْفَ الفراقِ

العلة والمعلول ، والسبب والمسبب ، والسفل والعلو ، والأقل والأكثر ؛ فإن العقل يأبى ألا يجتمعا في الذهن^(١).

وأما الوهمي^(٢) فهو أن يكون بين تصوريهما شبهً مماثل ؛ كلون بياض ولون صفرة ، فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين^(٣) ، ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله :

ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها — شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر^(٤).

أو تضاد^(٥) كالسواد والبياض ، والهمس والجهازة ، والطيب والتن ، والحلاوة والحموضة ، والملاسة والخشونة ، وكالتحرك والسكون ، والقيام والقعود ، والذهاب والمجيء ، والإقرار والإنكار ، والإيمان والكفر ، وكالمتصفات بذلك كالأسود والأبيض ، والمؤمن والكافر . أو شبه تضاد^(٦) كالسماء والأرض ، والسهل والجبل ، والأول والثاني ؛ فإن الوهم يتزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايين ؛ فيجمع بينهما في الذهن ، ولذلك نجد الضد أقرب خطوراً بالبال مع الضد .

(١) فالمراد بالتضاييف أن يكونا بحيث لا يمكن أن تعقل كلا منهما من غير الآخر ؛ كما بين المبادرة إلى الفرصة والتهوض في قول الشاعر :

بادر إلى الفرصة وانهض لما تريد فيها فهي لا تلبث

(٢) ضابطه : أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتبارياً غير محسوس بإحدى الحواس

الظاهرة .

(٣) أما العقل فيدرك أنهما نوعان متباينان داخلان في جنس اللون كالبياض والسود .

(٤) هو لمحمد بن وهيب ، وقد سبق في الكلام على تقديم المسند في الجزء الأول .
والبيت في عطف المفردات ، وقد سبق أنه ليس من الوصل في رأى الجمهور ؛ وإنما هو من مراعاة النظر ، والثلاثة بينهما مماثل في الإشراق .

(٥) المراد به ما يشمل تقابل الضدين كالسواد والبياض ، وتقابل الإيجاب والسلب ، وتقابل العدم والملكة . والجمع بين ذلك باعتبار الوهم أيضاً ، أما العقل فيدرك كل متقابلين فيه من غير الآخر .

(٦) معطوف على « تضاد » والمراد بشبه التضاد تقابل الشيئين اللذين لا يتنافيان في ذاتهما ولكن يستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه الآخر ، ومن الوصل للجامع الوهمي قوله تعالى آية ٨٢ سورة التوبة : ﴿ فليضحكوا قليلاً وليبكوا كثيراً ﴾ ، وقوله تعالى آية ١٣ و ١٤ سورة الانفطار : ﴿ إن الأبرار لفي نعيم ﴾ وإنَّ الفجار لفي جحيم .

والخيالي^(١) أن يكون بين تصوّرَيْهِمَا تَقَارُنٌ في الخيال سابق^(٢) ، وأسبابه مختلفة، ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتيباً ووضوحاً ؛ فكم صور تتعاقب في خيال وهى فى آخر لا تتراءى ، وكم صورة لا تكاد تلوح فى خيال وهى فى غيره نار على علم .

كما يُحكى أن صاحب سلاح ملك ، وصائغاً ، وصاحب بقر ، ومعلم صبية سافروا ذات يوم ، وواصلوا سير النهار بسير الليل ، فبينما هم فى وحشة الظلام ومقاساة خوف التخبط والضلال طلع عليهم البدر بنوره ، فأفاض كل منهم فى الثناء عليه ، وشبهه بأفضل ما فى خزانة صوره ؛ فشبهه السلاحى بالترس المذهب يرفع عند الملك ، والصائغ بالسبيكة من الإبريز تفتت عن وجهها البوتقة ، والبقر بالجن الأبيض يخرج من قلبه طرياً ، والمعلم برغيف أحمر يصل إليه من بيت ذى مروءة .

وكما يُحكى عن وراق يصف حاله : عيشى أضيق من محبرة ، وجسمى أدق من مسطرة ، وجاهى أرق من الزجاج ، وحظى أخفى من شق القدم ، وبدنى أضعف من قصبه ، وطعامى أمر من العفص ، وشرابى أشد سواداً من الجبر ، وسوء الحال لى ألزم من الصمغ .

ولصاحب علم المعانى^(٣) فضلُ احتياج إلى التنبه لأنواع الجامع لا سيما الخيالى؛ فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة بحسب ما تتعقد الأسباب فى ذاك؛ كالجمع بين الإبل والسماء ، والجبال والأرض فى قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ * وإلى السماء كيف رُفعت ، وإلى الجبال كيف نُصبت * وإلى الأرض كيف سُطحت ﴿٤﴾ بالنسبة إلى أهل الوبر ، فإنَّ جُلَّ انتفاعهم فى معاشهم من الإبل فتكون عنايتهم مصروفةً إليها ، وانتفاعهم منها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر ، فيكثر تقلب وجوههم فى السماء ، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن

= وقول الشاعر :

إِنْ كُنْتَ ذَا رَأْيٍ فَكُنْ ذَا عَزْمَةٍ وَلَا تَكُ بِالْتَّرَدَادِ لِلرَّأْيِ مَفْسِدًا

(١) ضابطه : أن يكون الجمع بين الشيئين فيه اعتبارياً مسنداً إلى إحدى الحواس الظاهرة .

(٢) أى على الوصل ، فيأتى الوصل باعتباره .

(٣) هذا أيضاً من كلام السكاكى .

(٤) آية ١٧ و ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ سورة الغاشية .

يتحصنون به ، ولا شيء لهم في ذلك كالجبال ، ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم في منزل عن التنقل من أرض إلى سواها ؛ فإذا فتش البدوى في خياله وجد صور هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور ، بخلاف الحَضْرَى ، فإذا تلا قبل الوقوف على ما ذكرنا؛ ظن النسق (جُهلَه) معيياً (١) .

محسنات الوصل :

ومن محسنات الوصل (٢) تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية ، وفي المضيّ والمضارعة (٣) إلا لما منع ؛ كما إذا أريد بإحدهما التجدد وبالأخرى الثبوت ؛ كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو ، وقلت : « قام زيد ، وعمرو قاعد » . كما سبق (٤) .

(١) من الوصل للجامع الخيالي قول الأرجاني :

فبت من وصلك في لذة حتى جلا الصبحُ مُجَاه
والنجم قد أطبق أجفانه والنوم قد أطلق أسراه
والليل سيفُ الفجر في فرقه يقتله والديك ينعساه

وقول الشاعر :

أعزُّ مكان في الدُّنْي سرجُ سابح وخير جليس في الزمان كتابُ

(٢) حسن الوصل في ذلك لا ينافي أنه واجب بلاغةً عند اقتضاء الحال له فإنه إذا كان المقام للثبوت في الجملتين وجب تناسبهما في الاسمية ، وإذا كان للتجدد وجب تناسبهما في الفعلية ؛ لأن ما يجب بلاغةً يستند أكثره إلى التحسين ؛ ولهذا كان كل ما وجب لغةً وجب بلاغةً من غير عكس ، وقيل : إن ذلك من الحسن البديعي ؛ لأن محله عند قصد النسبة في الجملتين في ضمن أي خصوصية كانت ، فيكون التناسب جائزاً لا واجباً .

(٣) من تناسبهما في الاسمية قول الشاعر :

أسود إذا ما أبدت الحربُ نابها وفي سائر الدهر الغيوث المواطر

ومن تناسبهما في المضيّ قول الشاعر :

أعطيت حتى تركت الريحَ حاسرة وجُدتَ حتى كأن الغيثَ لم يجدِ

ومن تناسبهما في المضارعة قول الشاعر :

نروح ونغدو لحاجاتنا وحاجة مَنْ عاش لا تنقضى

(٤) في الكلام على اسمية الجملة وفعليتها في باب المستند ، ومن ذلك قوله تعالى : آية

١٧٨ سورة آل عمران : ﴿ ولا يحسنّ الذين كفروا أنّما نُملى لهم خيرٌ لأنفسهم إنّما غلى لهم =

فروق الجملة الحالية :

ومما يتصل بهذا الباب القول فى الجملة إذا وقعت حالاً منتقلة^(١) فإنها تجيء تارةً بالواو ، وتارةً بغير الواو^(٢) فنقول :

أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو لوجوه :

الأول : أن إعرابها ليس يتبع^(٣) ؛ وما ليس إعرابه يتبع لا يدخله الواو ، وهذه وإن كانت تسمى واو الحال فإن أصلها العطف .

= ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مهين ، وقوله آية ٨٧ سورة البقرة : ﴿ ففريقاً كذَّبتم وفريقاً تقتلون ﴾ .
ومن محسنات الوصل أيضاً التناسب فى الإطلاق والتقييد ، والتناسب فى الإطلاق كثير ،
أما التناسب فى التقييد ؛ فمنه قول الشاعر :

دنوت تواضعاً وعلوت مجداً فشأنك انحدار وارتفاع

وقول الآخر :

تنام عيني وعين الليل ساهرة وتستحيل وصيغ الليل لم يحل

(١) يريد بها الحال المؤسسة ، وكان الواجب أن يقول مؤسسة بدل المنتقلة لأن الحال تنقسم باعتبار إلى لازمة ومنتقلة ، كقولك « خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها » ، و « جاء زيد يضحك » . وباعتبار آخر إلى مؤسسة ومؤكدة ؛ كقولك « جاء زيد راكباً » و « هو الحق لا ريب فيه » والحال المؤسسة هى التى أصلها أن تكون بغير واو منتقلة كانت أو لازمة ، والحال المؤكدة هى التى يمتنع الواو فيها .

(٢) ذكر بعض مؤلفى عصرنا أن الحال يجىء كذلك على مقتضى أحكامه النحوية ؛ فلا يصح الاشتغال به فى هذا العلم ، والحق أن ذلك قد يجرى على مقتضى مقامات يجب بها بلاغة ما لا يجب نحواً ؛ فكل جملة وقعت حالاً ثم امتنعت من الواقع فهذا كما ذكر عبد القاهر لأنك عمدت إلى الفعل الواقع فى صدرها فضمته إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ؛ كقولك : « جاءنى زيد يسرع » ؛ فهو بمنزلة قولك « جاءنى زيد مسرعاً » ، وهذا بخلاف كل جملة وقعت حالاً ثم اقتضت الواو ، فإنها لا تكون إلا حيث تريد أن تستأنف بها خبراً ، ولا تقصد أن تضمها إلى الفعل الأول فى إثبات واحد ، وهذا إنما يكون عند قصد الاهتمام بها أو إزالة شك أو إنكار ، أو نحو ذلك .

(٣) يريد تبعية عطف النسق ؛ لأنها هى التى تقتضى الواو ؛ بخلاف تبعية غيرها كالنعت .

الثانى : أن الحال فى المعنى حُكْمٌ على ذى الحال ؛ كاخبر بالنسبة إلى المبتدأ ، إلا أن الفرق بينه وبينها أن الحكم به يحصل بالأصالة لا فى ضمن شيء آخر ، والحكم بها إنما يحصل فى ضمن غيرها ؛ فإن الركوب مثلا فى قولنا : « جاء زيد راكباً » مُحْكَمٌ به على زيد لكن لا بالأصالة بل بالتبعية ؛ بأن وُصِلَ بالمجئ ، وجُعِلَ قيداً له ، بخلافه فى قولنا : « زيد راكب » .

الثالث : أنها فى الحقيقة وصفٌ لذى الحال ؛ فلا يدخلها الواو كالنعت ؛ فثبت أن أصلها أن تكون بغير واو ، ولكن خُولِفَ هذا الأصل فيها إذا كانت جملة ؛ لأنه بالنظر من حيث هى جملة^(١) مستقلة بالإفادة ، فحتاج إلى ما يربطها بما جُعِلَتْ حالا عنه ، وكل واحد من الضمير والواو صالح للربط ، والأصل للضمير^(٢) ؛ بدليل الاقتصار عليه فى الحال المفردة والخبير والنعت . وإذا تمهد هذا فنقول : الجملة التى تقع حالا ضربان : خالية عن ضمير ما تقع حالا عنه ، وغير خالية :

أما الأول : فيجب أن تكون بالواو ؛ لئلا تصير منقطعة عنه غير مرتبطة به ، وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن يُتَّصَبَ عنه حالٌ ؛ يصح أن تقع حالا عنه إذا كانت مع الواو ، إلا المُصَدَّرَةُ بالمضارع المثبت ، كقولك : « جاء زيد ويتكلم عمرو » على أن يكون « ويتكلم عمرو » حالا عن زيد ؛ لما سيأتى أن ارتباط مثلها يجب أن يكون بالضمير وحده .

وأما الثانية : فتارةً يجب أن تكون بالواو ، وتارةً يمتنع ذلك ، وتارةً يترجح أحدهما ، وتارةً يستوى الأمران ، والواو غير مُنَافٍ للضمير فى إفادة الربط^(٣) ؛ فتعين التنبيه على أسباب الاختلاف ؛ فنقول :

الجملة إن كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع الواو ؛ كقوله تعالى^(٤) :

(١) أى لا حال .

(٢) يعنى فى نظر البلغاء ؛ فلا يُعَدَّلُ عنه إلا لئلا تدعو إلى زيادة ارتباط الحال بصاحبها ؛ كقصد الاهتمام أو نحوه ، فيؤتى بها عند ذلك جملةً مستقلة وتربط بالواو وحدها أو مع الضمير ، أما النحاة فيستوى عندهم الحال المفردة والجملة المرتبطة بالضمير والواو .

(٣) لأنه يجوز الربط بهما معاً ؛ كقولك : « جاء زيد وهو يضحك » .

(٤) آية ١١٠ سورة الأنعام .

﴿وَنَذِرُهُمْ فِي طُعْيَانِهِمْ يَعْصُونَ﴾ ، وقوله : ﴿وَلَا تَمْنَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾^(١) وقوله : ﴿وَسَيَجْزِيهَا الْآتِقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى﴾^(٢) لأن أصل الحال المفردة أن تدل على حصول صفة غير ثابتة^(٣) مقارنة لما جعلت قيداً له^(٤) ، والمضارع المثبت كذلك . أما دلالة على حصول صفة غير ثابتة فلأنه فعل مثبت ، والفعل المثبت يدل على التجدد وعدم الثبوت كما مر^(٥) . وأما دلالة على المقارنة فلكونه مضارعاً^(٦) فوجب أن يكون بالضمير وحده كالحال المفردة ، وبهذا امتنع نحو : «جاء زيد ويتكلم عمرو» كما مر ، وأما ما جاء من نحو قول بعض العرب « قمت وأصك عينه أو وجهه » ، وقول عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالَكَ^(٧)

ف قيل : هو على حذف المبتدأ ؛ أى أصك عينه وأنا أرهنهم ، وقيل : الأول شاذ والثاني ضرورة ، وقال الشيخ عبد القاهر^(٨) : ليست الواو فيهما للحال بل هي

(١) آية ٦ سورة المدثر برفع تستكثر ، وقرئ بجزمه على أنه بدل اشتمال لا حال .

(٢) آية ١٧ و ١٨ سورة الليل .

(٣) هذا مبنى على جعله أصل الكلام هنا في الحال المنتقلة ، والحق كما سبق أنه في الحال المؤسسة منتقلة كانت أو لازمة .

(٤) ما جعلت قيداً له هو العامل .

(٥) في الكلام على أحوال المسند ، ودلالته على الحصول بكونه مثبتاً ، وعلى التجديد بكونه فعلاً ، والمراد بالتجديد : حصوله بعد أن لم يكن . كما سبق .

(٦) لأن المضارع يدل على الحال فيدل على تلك المقارنة ، وقد ردّ هذا بأن تلك المقارنة معناها مقارنة الحال لزمان عاملها ماضياً كان أو حالاً أو استقبالياً . وهذا غير دلالة المضارع على الحال ، والحق أن هذه النكتة (على طولها ومع ورود هذا عليها) نكتة نسحوية لا يصح ذكرها في هذا العلم وقد سبقت نكتة ذلك بلاغة عن عبد القاهر من أنك لا تقول « جاءني زيد يسرع » إلا وأنت تريد أن تضم الفعلين في إثبات واحد . ولا تُعنى بالحال كما تعنى بها في قولك « جاءني زيد وهو يسرع » وهذا لا يمنع أن يكون أقوى في الإثبات من قولك « جاءني زيد مسرعاً » .

(٧) الاظافير : جمع أظفار جمع ظفر ، وهذا كناية عن خوفه من تمكنهم منه . وكان عبيد الله بن زياد توعده فهرب منه إلى الشام ، ومالك : هو عريفه الوارد في قوله بعد هذا البيت :

عريفاً مقيماً بدار الهوانِ أهونَ عليَّ به هالكا

(٨) ١٢٦ - دلائل الإعجاز .

للعطف ، وأصلك وأرهن ؛ بمعنى : صككت ورهنت . ولكن الغرض من إخراجهما على لفظ الحال أن يحكي الحال في أحد الخبرين ، ويدعا الآخر على أصله كما في قوله :

ولقد أمرٌ على اللثيم يسبنى فمضيتُ ثمت قلت لا يعنيني^(١)

يبين ذلك أن الفاء قد تحيى مكان الواو في مثله ، كما في خبر عبد الله بن عتيك ، فإنه ذكر دخوله على أبي رافع اليهودي حصنه ثم قال : فانتھيتُ إليه فإذا هو في بيت مظلم لا أدرى أين هو من البيت ، قلت : أبا رافع ، قال : من هذا ؟ فأهويت نحو الصوت فأضربه بالسيف وأنا دهش . فإن قوله « فأضربه » مضارع عطفه بالفاء على ماض ؛ لأنه في المعنى ماض .

وإن كان الفعل مضارعاً منفياً فيجوز فيه الأمران من غير ترجيح ؛ لدلالته على المقارنة لكونه مضارعاً ، وعدم دلالاته على الحصول لكونه منفياً^(٢) أما مجيئه بالواو فكقراءة ابن ذكوان ﴿ فاستقيما ولا تتبعان ﴾ بتخفيف النون^(٣) وقول بعض العرب : « كنت ولا أخشى بالذيب » ، وقول مسكين الدارمي :

أكسبته الورقُ البيضُ أباً ولقد كان ولا يُدعى لأب^(٤)

وقول مالك بن ربيع وكان قد جنى جنايةً فطلبه مُصعبُ بن الزبير :

(١) هو لعميرة بن جابر ، وقد سبق في الكلام على تعريف المسند إليه باللام في الجزء الأول ، ومحل الشاهد هنا قوله « أمر » بالمضارع مع قوله « مضيت » بالماضي .

(٢) هذه النكتة ضعيفة أيضاً كنكتة المضارع المثبت ، والحق أن المضارع المنفى كالمضارع المثبت في امتناع دخول الواو كما هو مذهب جمهور النحاة ، وقد خالفهم الزمخشري في ذلك ، والجمهور يؤولون ما ورد بالواو من المنفى كتأويل المثبت ، وإذا جربنا على مذهب الزمخشري فنكتته أن حرف النفى أبعد عن الدخول مع الفعل الأول في إثبات واحد .

(٣) آية ٨٩ سورة يونس . أما بتشديدها فهو نهى معطوف على ما قبله ، والحق أن الواو مع التخفيف للعطف أيضاً ؛ لأنه نفى في معنى النهى ، ولا يصح أن تكون لحال ؛ لأنها تكون حالاً مؤكدة ، وقد سبق أنها لا يصح دخول الواو عليها .

(٤) الورق : المال من الدراهم ويُجمع على أوراق ، وقد وُصف بالجمع في البيت كما يقال : « الدرهم البيض » ؛ لتعددته في المعنى . يعني أنه أكسبه نسباً معروفاً بعد أن كان مجهولاً .

بَغَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِه فَأَيْنَ أَحِيدٌ عَنْهُمْ لَا أَحِيدُ
أَقَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ وَمَا يَنْهَنِي الْوَعِيدُ^(١)
وَأَمَّا مَجِئْهُ بِغَيْرِ وَأَوْ فَكَقُولُهُ تَعَالَى^(٢) : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ .
وَقَوْلِ عَكَرِشَةَ الْعَبْسِي :

مَضَوْا لَا يَرِيدُونَ الرُّوْحَ وَغَالَاهُمْ مِنْ الدَّهْرِ أَسْبَابٌ جَرَيْنَ عَلَى قَدَرِ^(٣)
وَقَوْلِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ :

لَوْ أَنَّ قَوْمًا لَا رَتْفَاقَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَا أُحْجَبُ^(٤)
وَقَوْلِ الْأَعَشَى :

أَتَيْنَا أَصْبَهَانَ فَهَزَلْتَنَا وَكُنَّا قَبْلَ ذَلِكَ فِي نَعِيمٍ
وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجْهًا لَا مَسِيرِي لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ^(٥)
كَأَنَّهُ قَالَ : وَكَانَ سَفَاهَةً مِنِّي وَجْهًا لَا أَنْ سِرْتُ غَيْرَ سَائِرٍ إِلَى حَمِيمٍ .
وَإِنْ كَانَ مَاضِيًّا لَفْظًا أَوْ مَعْنَى فَكَذَلِكَ يَجُوزُ الْأَمْرَانِ مِنْ غَيْرِ تَرْجِيحٍ . أَمَّا

(١) قَوْلُهُ « أَحِيدٌ » بِمَعْنَى أُنْتَحَى وَأَنْجُو مِنْهُمْ ، وَقَوْلُهُ « أَقَادُوا مِنْ دَمِي » بِمَعْنَى قَتَلُوا بِدَلِّ قَتِيلِهِمْ ، وَقَوْلُهُ « يَنْهَنِي » بِمَعْنَى يَزْجُرْنِي ، وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا يَنْهَنِي الْوَعِيدُ ﴾ .
(٢) آيَةُ ٨٤ سُورَةِ الْمَائِدَةِ .

(٣) هُوَ لِأَبِي شُغْبٍ عَكَرِشَةَ الْعَبْسِي مِنْ شَعْرٍ لَهُ فِي رِثَاءِ ابْنِهِ شُغْبٍ ، وَقِيلَ :

سَقَى اللَّهُ أَجْدَاثًا وَرَأَى تَرْكَهَا بِحَاضِرِ قَسْرَيْنِ مِنْ سَبَلِ الْقَطْرِ

الرُّوْحُ : الرَّجُوعُ آخِرَ النَّهَارِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا مَطْلَقُ الرَّجُوعِ ، وَقَوْلُهُ « غَالَاهُمْ » بِمَعْنَى أَهْلَكَهُمْ ، وَالْقَدَرُ مُصْدَرٌ « قَدْرَتُهُ قَدْرًا » بِمَعْنَى قَدْرَتُهُ تَقْدِيرًا ، أَيْ جَرَيْنَ عَلَى أَسْبَابٍ مُقَدَّرَةٍ .
وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ : « لَا يَرِيدُونَ الرُّوْحَ » .

(٤) قَوْلُهُ « لَا رَتْفَاقَ قَبِيلَةٍ » تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ « دَخَلُوا السَّمَاءَ » وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ « دَخَلْتُهَا لَا

أُحْجَبُ » .

(٥) هُمَا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَعْرُوفِ بِأَعَشَى هَمْدَانٍ ، وَكَانَ قَدْ صَحَّبَ عِبَادَ بَنِ وَرْقَاءَ إِلَى أَصْبَهَانَ فَلَمْ يَحْمَدْ صَبِيحَتَهُ ، وَقَوْلُهُ « هَزَلْتَنَا » بِمَعْنَى أَضْعَفْتَنَا ، وَالْحَمِيمُ : الصَّدِيقُ .
وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ « لَا أَسِيرُ إِلَى حَمِيمٍ » وَهُوَ حَالٌ مِنْ بَاءِ الْمُتَكَلِّمِ .

مجيئه بالواو فكقوله تعالى حكاية^(١) : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ ﴾
وقوله تعالى : ﴿ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا ﴾^(٢).

وقول امرئ القيس :

أَيَقْتَلَنِي وَقَدْ شَعَفْتُ فُؤَادَهَا

كما شفع المهنوء الرجل الطالبي^(٣)

وقوله :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمِ ثِيَابِهَا لَدَى السَّتْرِ إِلَّا لَيْسَ الْمُتَفَضِّلُ^(٤) .
وقوله تعالى^(٥) ﴿ قَالَ أَوْحِي إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾ وقوله : ﴿ أَنَّى يَكُونُ
لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشْرٌ ﴾^(٦) . وقول كعب :
لَا تَأْخُذْنِي بِأَقْوَالِ الْوَشَاةِ وَلَمْ أَذْنِبْ وَإِنْ كَثُرَتْ فِي الْأَقَاوِيلِ^(٧)
وقوله تعالى^(٨) : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ
قَبْلِكُمْ ﴾ . وقول الشاعر :

(١) آية ٤٠ سورة آل عمران .

(٢) آية ٨ سورة مريم .

(٣) هو لحنديج بن حُجْر المعروف بامرئ القيس ، وقوله « شَعَفْتُ فُؤَادَهَا » بمعنى غلب
حبها لى على قلبها وخالطه ، وشعفة القلب : رأسه ، والهنوء : المطلية بالقطران . وشعفها
بمعنى طلائها ، والمعنى : أن حبها له بلغ ما يبلغ القطران من الناقصة المهنوء ، فإنه يسرى فى
جسمها حتى يوجد طممه فى لحمها ، والشاهد فى قوله « وقد شَعَفْتُ » .

(٤) هو لامرئ القيس أيضاً ، وقوله « نَضَّتْ » بمعنى نزعَتْ ، والمتفضل : الذى يبقى فى
ثوب واحد لينام أو يعمل عملاً ، والشاهد فى قوله « قد نَضَّتْ » .

(٥) آية ٩٣ سورة الأنعام . وهذه الآية وما بعدها من أمثلة الماضى معنى ؛ وهو المضارع
المنفى بلم ولما .

(٦) آية ٢٠ سورة مريم .

(٧) هو لكعب بن زهير ، والوشاة : جمع واشٍ وهو النمام ، والأقاويل : جمع أقوال
وهى جمع قول . والشاهد فى قوله « ولم أذنب وإن كثرت » .

(٨) آية ٢١٤ سورة البقرة .

بانت قطام ولما يحظ ذو مقية منها بوصل ولا إنجاز ميعاد (١)
وأما مجيئه بلا واو فكقوله تعالى: ﴿أو جاءوكم حصرت صدورهم﴾ (٢) .

وقول الشاعر :

وإني لتعرونــــى لذكراك هزةً كما انتفض العصفور بلله القطر (٣)
وقوله :

أتيناكم قد عمكم حذر العدى فلتم بنا أمنا و لم تعدموا نصرا (٤)
وقوله :

متى أرى الصبح قد لاحت مخايله والليل قد مزقت عنه السرايل (٥)
وكقوله تعالى: ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾ (٦) .
وقوله : ﴿ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم يتالوا خيرا﴾ (٧) . وقول امرئ
القيس :

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه (٨)

(١) لا يُعرف قائله . وقطام : اسم محبوبته ، والمقة : مصدر ومقه يقه ومقا ومقة «
بمعنى أحبه . والشاهد فى قوله : ولما يحظ .

(٢) آية ٩٠ سورة النساء .

(٣) هو لعبد الله بن مسلم المعروف بأبى صخر الهذلى ، والهزة : بكسر الهاء : اسم
الهيئة من « هز » . والشاهد فى قوله « بلله القطر » .

(٤) لا يُعرف قائله ، والحذر : الخوف . وإضافته إلى العدى من إضافة المصدر إلى
المفعول . والعدى : الأعداء . والشاهد فى قوله « قد عمكم » .

(٥) هو لحنديج بن حنديج المرمى ، ومخايل الصبح : طلائعه ، والسرايل : جمع سرايل
وهو القميص ؛ استعيرت لظلام الليل . والشاهد فى قوله « قد لاحت ، وقد مزقت » .

(٦) آية ١٧٤ سورة آل عمران .

(٧) آية ٢٥ سورة الأحزاب .

(٨) هو لحنديج بن حجر المعروف بامرئ القيس من قوله :

فأدرك لم يجهد ولم يثن شأوه يمر كخذروف الوليد المتقرب

يصف بذلك فرسه . والشأو : الطلق ، والخذروف : الدوارة التى يلعب بها الصبى ،
والمعنى : أنه يدرك طريدته بغير مشقة فى أول شأوه . والشاهد فى قوله « لم يجهد » .

وقول زهير :

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ تَزْكُنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمْ^(١)

والسبب في أن جاز الأمران فيه إذا كان مثبتاً لدلالته على حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلاً مُثَبَّتاً ، وعدم دلالة على المقارنة لكونه ماضياً^(٢) لهذا اشترط أن يكون مع «قد» ظاهرة أو مقدرة حتى تقربه إلى الحال فيصح وقوعه حالا ، وظاهر هذا يقتضي وجوب الواو في المنفى لانتهاء المعنيين^(٣) لكنه لم يجب فيه بل كان مثله ؛ أما المنفى بلمّا فلأنها للاستغراق^(٤) وأما المنفى بغيرها فإنه لما دل على انتهاء متقدم^(٥) وكان الأصل استمرار ذلك^(٦) حصلت الدلالة على المقارنة عند إطلاقه^(٧) بخلاف المثبت فإن وضع الفعل على إفادة التجدد^(٨) وتحقيق هذا أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود كما بين في غير هذا العلم^(٩).

وإن كانت الجملة اسمية فالمشهور أنه يجوز فيها الأمران ، ومجيء الواو أولى ؛ أما الأول^(١٠) فلعكس ما ذكرناه في المصدرّة بالماضي المثبت^(١١) ؛ فمجيء الواو كقوله

(١) الفتات : اسم لما انفت وتقطع من الشيء ، والعهن : الصوف المصبوغ ، والفناء : عنب الثعلب . شبه فتات الصوف المصبوغ الذي زين به الهوادج بحبب الفناء في حمرة قبل تحطيمه ؛ لأنه إذا حطم تزول حمرة ، والشاهد في قوله « لم يحطم » .

(٢) هذه النكتة ضعيفة كما سبق ، والحق أن دخول « قد » أو حرف النفي على الماضي أبعد عن دخوله مع الفعل الأول في إثبات واحد .

(٣) هما الدلالة على حصول صفة غير ثابتة ، والدلالة على المقارنة .

(٤) يعني به امتداد النفي من زمن الانتهاء إلى زمن التكلم .

(٥) أي على زمن التكلم . (٦) أي استمرار الانتهاء .

(٧) بعدم ذكر قرينة تدل على الانقطاع ؛ كقولك : « لم يضرب زيد أمس لكنه ضرب

اليوم » . (٨) أي من غير أن يكون الأصل استمراره .

(٩) بيانه أن استمرار الوجود عبارة عن وجود عقيب وجود ، أو لا بد للوجود الحادث من

سبب ، أما استمرار العدم فهو عدم لا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفي مجرد انتهاء سبب الوجود ، ويكون الأصل فيه الاستمرار عند الإطلاق . (١٠) هو جواز الأمرين .

(١١) عكس ذلك هو أن الجملة الاسمية تدل على المقارنة لكونها مستمرة ، ولا تدل على

حصول صفة غير ثابتة لدالاتها على الدوام ، وقد سبق بيان ضعف هذه النكتة .

تعالى : ﴿ فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون ﴾^(١) وقوله : ﴿ ولا تبأسوهن وأنتم عاكفون في المساجد ﴾^(٢) .

وقول امرئ القيس :

أَيَقْتُلْنِي وَالْمَشْرِفِيُّ مُضَاجِعِي وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنِيَابِ أَغْوَالٍ^(٣)

وقوله :

لِيَالِي يَدْعُونِي الْهَوَى فَأَجِيبُهُ وَأَعَيْنُ مَنْ أَهْوَى إِلَى رَوَانٍ^(٤)
وَالْخُلُوفُ مِنْهَا كَمَا رَوَاهُ سَيُوبُهُ « كَلَّمْتُهُ فَوَه إِلَى فَيٍّ ، وَرَجَعَ عَوْدُهُ عَلَى بَدْنِهِ »
بِالرَّفْعِ^(٥) . وما أنشدته أَبُو عَلِيٍّ فِي الْإِغْفَالِ :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالَهُ لَمْ يُمَزَّقْ^(٦)

وقول الآخر :

مَا بَالُ عَيْنِكَ دَمَعُهَا لَا يَرَقًا ؟ !^(٧)

وقول الآخر :

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقَ الْمَسْكِ بِهِمْ^(٨)

(١) آية ٢٢ سورة البقرة . (٢) آية ١٨٧ سورة البقرة .

(٣) انظر ص ٤٦ ، والشاهد في قوله « والمشرفي مضاجعي » .

(٤) هو لامرئ القيس أيضاً ، والروائي : جمع رائية وهن مدييات النظر ، والجوار والمجرور قبله متعلق به ، الشاهد في قوله « وأعين من أهوى إلى روان » .

(٥) أما النصب وهو « فاه إلى فَيٍّ » ، وعوده إلى بدنه « فيكون الحال فيه مفرداً لا جملة ؛ لأنه يكون كل من « فاه وعوده » هو الحال .

(٦) هو لسلامة بن جندل ، وجنان الليل : ظلمته ، والسربال : القميص وقد استعاره لنفس عامر أو هو كناية . يعني أنه لولا ظلمة الليل لقتل ، والشاهد في قوله : « سرباله لم يمزق » .

(٧) لا يُعلم قائله ، والبال : الحال ، وقوله : « لا يرقاً » مأخوذ من : « رَقَا الدمع أو الدم » جَفَّ وانقطع . والشاهد في قوله « دمعها لا يرقاً » .

(٨) هو من قول عمرو بن العبد المعروف بطرفة :

ثُمَّ رَاحُوا عَبَقَ الْمَسْكِ بِهِمْ يُلْحَفُونَ الْأَرْضَ هَدَابَ الْأُزْرِ

والعبق : مصدر « عبق » بمعنى فاحت رائحته ، وهذاب الأزر : ما استرسل منها إلى

الأرض فتكون لها كالحاف وغطاء ، والشاهد في قوله « عبق المسك بهم » . وقيل البيت :

فَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلُّ أُمُومٍ وَطِمَرٍ

وأما الثانى^(١) ؛ فلعدم دلالة الاسمىة على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها لاستقلالها بالفائدة^(٢) فتحسن زيادة رابط ليتأكد الربط .

وقال الشيخ عبد القاهر^(٣) : « إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال وجب الواو ؛ كقولك : « جاء زيد وهو يسرع ، أو وهو مسرع » ، ولعل السبب فيه أن أصل الفائدة كان يحصل بدون هذا الضمير ؛ بأن يقال « جاءنى زيد يسرع أو مسرعاً » ؛ فالإتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافى للاتصال ، فلا يصلح لأن يستقل بإفادة الربط فتجب الواو » . وقال أيضاً : « إن جعل نحو « على كتفه سيف »^(٤) (بتقديم الظرف) حالاً عن شىء ، كما فى قولنا « جاء زيد على كتفه سيف » ؛ كثر فيها أن تجىء بغير واو ، كقول بشار :

إذا أنكرتنى بلدةً أو نكرتها خرّجتُ مع البازى على سواد^(٥)

يعنى : على بقية من الليل . وقول أبى الصلت عبد الله الثقفى يمدح ابن ذى وزن : واشرب هنيئاً عليك التاج مرتفعاً فى رأس عُمدان داراً منك محلاً^(٦)

(١) هو كون مجىء الواو أولى .

(٢) المهم فى هذه النكتة هو ظهور قصد الاستئناف فى الجملة الاسمىة ؛ أما دلالتها على الثبوت فلا شأن له فى ذلك كما سبق .

(٣) ١٣٣ - دلائل الإعجاز .

(٤) نحوه كل جملة اسمىة خبرها جارٌ ومجرور ومتقدم .

(٥) قوله « أنكرتنى أو نكرتها » بمعنى كرهتنى أو كرهتها ، والبازى : الباز ؛ وهو ضرب من الصقور ، والشاهد فى قوله « على سواد » ولكن قد يقال : إن خروجه مع الباز كناية عن تكبيره ؛ وعلى هذا تكون جملة « على سواد » حالاً مؤكدة ، وقد سبق أن أصل الكلام فى الحال المؤسسة .

(٦) هو لأبى الصلت عبد الله بن أبى ربيعة الثقفى ، وقيل : إنه لأمية ابنه ، والأقرب أنه لأبيه ، والمرتقى : الواقف الثابت الدائم أو المتكىء ، وداراً : منصوب به على الظرفية ، وعُمدان : قصر باليمن يشمل على دور قصور تحملها ملوكه ، ومحلاً : بمعنى كثير حلولها لكرم صاحبها . والشاهد فى قوله « عليك التاج » . والخطاب لسيف بن ذى وزن ، وهو الذى أخرج الحبشة من اليمن .

وقول الآخر :

لقد صيرت للذل أعسواد منبر تقوم عليها في يديك قضيب^(١)

ثم قال^(٢) : والوجه أن يقدر الاسم في الأمثلة مرتفعاً بالظرف ؛ فإنه جائز باتفاق من صاحب الكتاب وأبي الحسن^(٣) لاعتماده على ما قبله^(٤) ثم اختار أن يكون الظرف هنا خاصة في تقدير اسم فاعل ، وجوز أيضاً أن يكون في تقدير فعل ماض مع « قد » ، ومنع أن يكون في تقدير فعل مضارع ، ولعله إنما اختار تقديره باسم فاعل لرجوع الحال حيثئذ إلى أصلها في الأفراد ، ولهذا كثر مجيئها بلا واو ، وإنما جوز التقدير بفعل ماض أيضاً لمجيئها بالواو قليلاً ، وإنما منع التقدير بفعل مضارع ؛ لأنه لو جاز التقدير به لامتنع مجيئها بالواو^(٥).

ثم قال^(٦) : وربما يحسن مجيء الاسمية بلا واو لدخول حرف على المبتدأ ؛ كما في قوله :

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالى الأسود الحوارد^(٧)

فإنه لولا دخول « كان » عليه لم يحسن الكلام إلا بالواو ؛ كقولك : عسى أن تبصريني وبنى حوالى الأسود .

(١) هو لأبي وائلة بن خليفة السدوسي في هجاء عبد الملك بن المهلب . والقضيب : السيف أو الغصن المقطوع . والشاهد في قوله « في يديك قضيب » .

(٢) ١٤٤ - دلائل الإعجاز .

(٣) صاحب الكتاب : سيبويه ، وأبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط .

(٤) ما قبله هو صاحب الحال ؛ لأن الظرف يكون على هذا متعلقاً بمحذوف منصوب على الحالية ؛ فيعتمد على صاحبه اعتماد الصفة على موصوفها .

(٥) الحق أنه يجوز تقديره بالمضارع ؛ لأنه لا فرق بينه وبين المفرد في امتناع الواو .

(٦) ١٤٠ - دلائل الإعجاز .

(٧) هو لهما بن غالب المعروف بالفرزدق يخاطب امرأة عدلته في اعتنائه ببنيه ، وقيل : إنه يقول ذلك لامرأته حين قالت له : ليس لك ولد ، وإن متّ ورنك قومك . والحوارد : الغضاب جمع حارد ، والشاهد في قوله « كأنما بنى حوالى إلخ » وحوالى من « بنى » .

ثم قال ^(١) : وشبيه بهذا أن تقع حالاً بعقب المفرد فيلطف مكانها ^(٢) بخلاف ما لو أفردت ^(٣) كقول ابن الرومي :

والله يقيقك لنا سالماً برداك تبجيل وتعظيم ^(٤)

فإنه لو قال « والله يقيقك لنا برداك تبجيل » ؛ لم يحسن .

هذا كله إذا لم يكن صاحبها نكرة مقدّمة عليها ؛ فإن كان كذلك نحو : « جاء رجل وعلى كتفه سيف » ؛ وجب الواو لثلاث تشبيه بالنعت :

وأما نحو قوله تعالى ^(٥) : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾ فقال السكاكي ^(٦) : الوجه فيه عندي هو أن ﴿ ولها كتاب معلوم ﴾ حال لقرية لكونها في حكم الموصوف نازلة منزلة « وما أهلكنا قرية من القرى » لا وصف ، وحمله على الوصف سهو لا خطأ ، ولا عيب في السهو للإنسان ولا ذام ، والسهو ما يتنبه له صاحبه بأدنى تنبيه ، والخطأ ما لا يتنبه له صاحبه أو يتنبه ولكن بعد تعب . وكأنه عرض بالزمخشري حيث قال في تفسيره ﴿ لها كتاب ﴾ جملة واقعة صفة لقرية ،

(١) ١٤٠ - دلائل الإعجاز . (٢) أي مكان الاسم بلا واو .

(٣) يعني لم تقع عقب مفرد .

(٤) هو لعلي بن العباس المعروف بابن الرومي ، والبرد : في الأصل : ثوب مخطط ، وقد ثناه هنا باعتبار لفظ التبجيل والتعظيم وإن كان معناهما واحداً ، وهو يدعو لممدوحه أن يبقى سالماً مشتملاً عليه ذلك اشتمال البرد على لابس . والشاهد في قوله سالماً برداك تبجيل وتعظيم ؛ لأن الأول « حال مفرد » ، والثاني « جملة اسمية » من غير واو لوقوعها عقبه . هذا والحق أن طريقة عبد القاهر في الجملة الاسمية تنظر إليها من جهة البلاغة ، أما تجويز الأمرين فيها على الإطلاق فهو مذهب علماء النحو ، ومثل هذا لا يعنى به هنا ، بنى عبد القاهر مجيء الواو وتركها في الجملة الاسمية على قصد الامتناف وعدمه كما سبق في الجملة الفعلية ، ولكن الأصل عنده في الجملة الاسمية أن تكون مبنية على قصد الاستئناف ، وقد أوجب الواو فيها إذا كانت مبتدأة بضمير ذي الحال ؛ لأنها يقصد منها الاستئناف دائماً ، أما غيرها فيجوز أن تأتي على خلاف الأصل في الجملة الاسمية ، فتكون في تأويل المفرد ؛ نحو : « كلمته فؤه إلى في » وكل هذا يجري على ما يقتضيه حال المخاطب في الشك والإنكار وغيرهما .

(٥) آية ٤ سورة الحجر (٦) ١٣٥ : المفتاح

والقياس ألا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون ﴾^(١) وإنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ؛ كما يقال في الحال « جاءني زيد وعليه ثوب » ، « وجاءني رجلٌ وعليه ثوب » ، ثم قال السكاكي^(٢) :

« من عرف السبب في تقديم الحال إذا أريد إيقاعها عن النكرة ؛ تنبه لجواز إيقاعها عن النكرة مع الواو في مثل : « جاءني رجل وعليه سيف » ولمزيد جوازه في قوله عز اسمه : ﴿ وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم ﴾^(٣) على ما قدمت .

« واعلم أن السكاكي بنى كلامه في الجملة الواقعة حالاً على أصول مضطربة لا يخفى حالها على الفطن ، لا سيما إذا أحاط علماً بما ذكرناه وأتقنه ؛ فأثرتنا الإعراض عن نقل كلامه والتعرض لما فيه من الخلل ؛ لئلا يطول الكتاب من غير طائل .

* * *

(٢) ١٥٠ - المفتاح .

(١) آية ٢٠٨ سورة الشعراء .

(٣) الحجر : ٤ .

تمرينات على الوصل والفصل

تمرين - ١

(١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين في قوله :

جزى الله الشدائد كلَّ خير عرفتُ بها عدوى من صديقي

(٢) لماذا وصل الشاعر بين الجملتين في قوله :

سافر تجد عَوْضًا عَمَّنْ تفارقه وانصبَّ فإن لذيق العيش في النَّصبِ

تمرين - ٢

(١) بيِّن موضع الوصل والفصل في قوله تعالى آية ١ ، ٢ سورة الكوثر: ﴿إنا أعطيناك الكوثر ، فصلٌ لربك وانحر﴾ .

(٢) بين الفصل لكمال الانقطاع ولشبه كمال الاتصال في قوله الشاعر :

قال لي كيف أنت ؟ قلتُ عليلٌ سهرٌ دائمٌ وحُزنٌ طويلٌ

تمرين - ٣

(١) بين سبب الفصل في موضعيه من قوله تعالى آية ٢ سورة الرعد: ﴿يُدْبِرُ الْأَمْرَ يَفْصِلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ يَلْقَاءُ رَبَّكُمْ تَوَقُّنُونَ﴾ .

(٢) لأي جامع وُصِّل في قول الشاعر :

ولستُ بهيَّابٍ لِمَنْ لا يهابُنِي ولستُ أرى للمرء ما لا يرى ليا

تمرين - ٤

(١) لماذا فصل الشاعر بين الجملتين مع كونهما خبريتين في قوله :

الفقر فيما جاوزَ الكفافا مَنْ اتَّقَى اللهَ رجا وخافا

(٢) مر أبو بكر رضي الله عنه برجل في يده ثوب فقال له : أتبيع هذا ؟ فقال : لا

يرحمك الله ، فقال له : لا تقل هكذا ، وقل : ويرحمك الله . فأمره بزيادة « واو » بين لا ، وقوله « يرحمك الله » ؛ ليكون وصلاً لا فصلاً ؛ فما هو السبب فى أمر أبى بكر له بالوصل بين الجملتين ؟ وهل الوصل يجب فى ذلك بلاغةً أو نحواً ؟ وهل الجملة الثانية خبر أو إنشاء ؟ .

تمرين - ٥

(١) لماذا فصل بين الجملتين فى قول الشاعر :

قُمْ لِلْمَعْلَمِ وَفِّهِ التَّبْجِيلَا كَادَ الْمَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ رَسُولَا

(٢) بين سبب الوصل والفصل فى قوله تعالى آية ١١ ، ١٢ ، ١٣ سورة المزمل ﴿ واصبر على ما يقولون واهجرهم هجرًا جميلاً ، وذرنى والمكذبين أولى النعمة ومهلهم قليلاً ، إن لدينا أنكالاً وجحيمًا وطعامًا ذا غُصَّةٍ وعذابًا أليمًا ﴾ .

تمرين - ٦

(١) بين موضع الوصل للتناسب فى الاسمية والفعلية ، وَلِمَ وصل مع عدمه فى قوله تعالى آية ١١ سورة سبأ : ﴿ ولسليمان الريح غدوها شهر ورواحها شهر وأسلنا له عين القطر ومن الجن من يعمل بين يديه بإذن ربه ومن يزغ منهم عن أمرنا نذقه من عذاب السعير ﴾ . وبين لِمَ فصل فيه الحال أيضاً ؟ .

(٢) لماذا أتت الجملة الحالية من غير واو فى قول الشاعر :

أَلَا لَيْتَ شَعْرَى هَلْ أَبَيْتَ لَيْلَةً بِمَكَّةَ حَوْلَى إِذْ خَرَّ وَجَلِيلُ

(٣) لماذا عطف « يذبحون » فى قوله تعالى : آية ٦ سورة إبراهيم : ﴿ وإذ قال موسى لقومه اذكروا نعمة الله عليكم إذ أنجاكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب ويذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ ولم يعطف فى قوله تعالى آية ٤٩ سورة البقرة ﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العذاب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم ﴾ ؟ .

* * *

الباب الثامن القول في الإيجاز والإطناب والمساواة

تعريف السكاكي للإيجاز والإطناب والمساواة :

قال السكاكي^(١) : «أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسيين^(٢) لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق^(٣) والبناء على شيء عرفي^(٤) مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التأدية للمعاني فيما بينهم - ولا بد من الاعتراف بذلك^(٥) - مقيساً عليه^(٦) ونُسِمَ «متعارف الأوساط» وأنه في باب البلاغة لا يُحمد منهم ولا يُذم .

فالإيجاز : هو أداء المقصود من الكلام بأقل من عبارات متعارف الأوساط^(٧) ،
والإطناب : هو أدائه بأكثر من عباراته ، سواء كانت القلة أو الكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل^(٨) ثم قال^(٩) : « الاختصار لكونه من الأمور النسبية يُرجع في بيان

(١) ١٥٠ - المفتاح .

(٢) إنما كانا نسيين ؛ لأن إيجاز الكلام إنما هو بالنسبة إلى كلام أزيد منه ، وإطنابه إنما هو بالنسبة إلى كلام أنقص منه ، وكذلك المساواة نسبية أيضاً .

(٣) يعنى بالتحقيق التعيين ، وإنما لم يتيسر الكلام فيهما إلا بتركه ؛ لأنه لما كان ذلك شأنهما لم يمكن تعيين مقدار من الكلام للإيجاز ومقدار منه للإطناب ، فربَّ كلام موجز يكون مطلباً بالنسبة إلى كلام آخر وبالعكس .

(٤) أى وإلا بالبناء على شيء عرفي وهو ما يعرفه أهل العرف في الجملة ؛ لأن هذا أقرب شيء يرجع إليه في مثل ذلك .

(٥) جملة معترضة ، أى ولا بد من الاعتراف بكلام الأوساط لأن أكثر الناس منهم ، وأوساط الناس هم الذين لم يصلوا إلى رتبة البلاغة ولم ينحطوا إلى حال الفسادة ، فيكون كلامهم صحيح الإعراب من غير مراعاة ما يقتضيه الحال في الكلام .

(٦) أما المقيس فهو الإيجاز والإطناب ، ولا شك أن قياسهما بذلك يعينهما في الجملة ؛ لانضباطه وقلة التفاوت فيه .

(٧) يسمى الإيجاز باسم الإشارة في بعض كتب البلاغة .

(٨) لم يذكر تعريف المساواة لأنها على ذلك تكون عبارة عن متعارف الأوساط ، وهو يرى أنه لا فضيلة له لأنه لا يحمد ولا يذم ، فما يحصل من البليغ مساوياً له لا يكون بليغاً مثله لعدم اشتماله على نكتة يعتد بها ، وقيل : إن المساواة من البليغ تعد بليغة إذا اقتضاها المقام بأن يكون من يخاطبه من الأوساط . والحق أنه لا يعتد بمثل ذلك كما سيأتى .

(٩) ١٥٦ - المفتاح .

دعواه^(١) إلى ما سبق تارة ، وإلى كون المقام خليصاً بأبسط مما ذكر أخرى^(٢) . وفيه نظر ؛ لأن كون الشيء نسبياً لا يقتضى ألا يتيسر الكلام فيه إلا بترك التحقيق والبناء على شيء عرفى^(٣) ثم البناء على متعارف الأوساط والبسط الذى يكون المقصود جديراً به ردُّ إلى جهالة^(٤) فكيف يصلح للتعريف ؟ !

تعريف الخطيب :

والأقرب أن يقال : المقبول من طرق التعبير عن المعنى : هو تأدية الأصل المراد^(٥) بلفظ مساوٍ له^(٦) أو ناقص عنه وافٍ ، أو زائد عليه لفائدة ، والمراد بالمساواة أن

- (١) أى سماء ، مأخوذ من « دعاه بكذا » بمعنى سماه به .
- (٢) هذا عندما يكون أقل مما يقتضيه المقام بحسب الظاهر ؛ كقوله تعالى آية ٤ سورة مريم « رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً » هو إيجاز بالقياس إلى ما يقتضيه ظاهر مقام انقراض الشيب من بسط الكلام فيه غاية البسط ، وليس بإيجاز بالقياس إلى متعارف الأوساط فى ذلك ؛ وهو قولهم « يا رب شئت » بل هو إطناب بالقياس إليه ، وإنما اعتبر فى ذلك أن يكون أقل ما يقتضيه المقام فى الظاهر ؛ لأنه إذا كان أقل مما يقتضيه تحقيقاً لم يكن بليغاً .
- (٣) يعنى أن كونه كذلك لا يقتضى تعسر تحقيق معناه ، وأجيب عنه بأنه لا يريد بذلك تعسر بيان معنى الإيجاز والإطناب لأنه بيّنه بما سبق ، وإنما يريد تعسر تعيين أن هذا القدر إيجاز وذاك إطناب ، وبهذا وجب الرجوع فى بيان معناهما إلى القياس على متعارف الأوساط .
- (٤) أجيب عنه بأنه يراد من متعارف الأوساط الكلام الذى تكون فيه الألفاظ على قدر المعانى الأصلية مع صحة الإعراب وعدم مراعاة مقتضى الحال ، ومع هذا لا يكون البناء عليه ردّاً إلى جهالة . أما المعنى الثانى للإيجاز وهو المبني على البسط المذكور فالظاهر أنه معنى مجازى له ، وليس معنى حقيقياً يراد به ضبط الإيجاز وتمييزه .
- (٥) إضافة أصل إلى المراد بيانية ، وأصل المراد هو المعنى الأول الذى يقصد المتكلم به إفادته للمخاطب ولا يتغير بتغير العبارات واعتبار الخصوصيات .
- (٦) على هذا تكون المساواة داخلة فى المقبول من طرق التعبير عن المعنى ، وقد قيل : إن هذا يخالف ما سبق عن السكاكى من أنها لا تحمد ولا تدم ، والحق أنه لا خلاف بين السكاكى والخطيب فى ذلك ؛ لأن ما ذكره السكاكى هو أنها لا تحمد فى باب البلاغة ، وهذا لا ينافى قبولها من أوساط الناس ؛ ولهذا حكم فيما سبق بأنه لا بد من الاعتراف بكلام هؤلاء الأوساط ، والخطيب يعنى بالمقبول من طريق التعبير ما يشمل قبول هذا من الأوساط ، ولا يريد به ما يقبل فى البلاغة فقط .

يكون اللفظ بمقدار أصل المراد؛ لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره ، كما سيأتى ، ولا زائداً عليه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض ، كما سيأتى .

الإخلال : وقولنا « واف » احتراز عن الإخلال ، وهو أن يكون اللفظ قاصراً عن أداء المعنى ؛ كقول عروة بن الورد :

عجبتُ لهم إذ يقتلون نفوسهم ومقتلهم عند الوغى كان أعذراً^(١)

فإنه أراد « إذ يقتلون نفوسهم فى السلم » ، وقول الحارث بن حلزة :

والعيشُ خيرٌ فى ظلالِ النَّوْكِ من عاش كذا^(٢)

فإنه أراد « العيش الناعم فى ظلال النوك خيرٌ من العيش الشاق فى ظلال العقل » ؛ فأخل كما ترى .

التطويل والحشو :

وقولنا « لفائدة » احتراز من شيئين : أحدهما : **التطويل** ؛ وهو ألا يتعين الزائد فى الكلام ؛ كقوله :

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمِيناً^(٣)

فإن الكذب والمين واحد .

وثانيهما : ما يشتمل على الحشو ؛ **والحشو** ما يتعين أنه الزائد ؛ وهو ضربان : أحدهما : ما يفسد المعنى ؛ كقول أبى الطيب :

(١) يعنى بقتلهم نفوسهم : موتهم على فراشهم جبناً عن القتال ، والوغى : الحرب ، وأفعل التفصيل فى قوله « أعذراً » ليس على بابه ؛ لأنه يريد نفى العذر عنهم فى قتلهم نفوسهم .

(٢) النوك : الحمق ، والكد : مصدر « كد » إذا اشتد فى العمل .

(٣) هو لعدى بن زيد العبادى من قوله :

وفاجأها وقد جمعتُ جموعاً على أبواب حصن مصلتينَا

وقد ددت الأديم لراشيه وألفى قولها كذباً وميناً

وقيل : إنه لعدى بن الأبرش ، وقوله : « قد ددت » بمعنى قطعت ، وضميره للزباء ملكة تدمر ، والأديم : الجلد ، والراشيان : عرقان فى باطن الذراع ، والضمير المضاف إليه لجزعة بن الأبرش ملك الحيرة وقصتهما معروفة . وقد روى « كذباً مييناً » فلا يكون فيه تطويل ، وقيل : إنه لا تطويل فى الرواية الأولى ؛ لأن القصد منه التأكيد ، والمقام يقتضيه .

ولا فضلَ فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب^(١)

فإن لفظ « الندى » فيه حشو يفسد المعنى ؛ لأن المعنى أنه لا فضل في الدنيا للشجاعة والصبر والندى لولا الموت ، وهذا الحكم صحيح في الشجاعة^(٢) دون الندى ؛ لأن الشجاع لو علم أنه يخلدُ في الدنيا لم يخش الهلاك في الإقدام فلم يكن لشجاعته فضل ، بخلاف باذل ماله ، فإنه إذا علم أنه يموت هان عليه بذله ؛ ولهذا يقول إذا عوتب فيه : كيف لا أبذل ما لا أبقى له ؟ أنى أثق بالتمتع بهذا المال ؟ وعليه قول طرفة :

فإن كنتَ لا تَسْطِيعُ دفعَ مَنِيَّتِي فذرْني أبادرها بما ملكْتَ يدي^(٣)
وقول مهيار :

فكلَّ إن أكلتَ وأطعمَ أخاكَ فلا الزادُ يبقى ولا الأكلُ^(٤)

فلو علم أنه يخلد ثم جساد بماله كان جوده أفضل ، فالشجاعة لولا الموت لم تُحمد ، والندى بالضد ، وأجيب عنه بأن المراد بالندى في البيت: بذل النفس لا بذل المال ؛ كما قال مسلم بن الوليد :

(١) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبي . والندى : الكرم . وشعوب :
علم جنس للمنية وهي الموت ، وقد جر بالكسر لأجل الروي ؛ لأنه مما لا ينصرف فيجر بالفتحة .
(٢) كذلك الصبر لتيقن الصابر زوال المكروه في العادة على تقدير الخلود : فلا يكون في صبره فضل أيضاً .

(٣) هو لعمر بن العبد المعروف بطرفة وقبله :

ألا أبهذا اللائمي أحضر الوغى وأن أحضر اللذات هل أنت مخلدى ؟
والمنية : الموت ، وقوله « ذرني أبادرها » بمعنى اتركني أسبقها بالتمتع بمالي قبل أن تحرمني منه ، وهذا هو معنى قول من يعاتب في بذل ماله : كيف لا أبذل الخ .
(٤) هو لمهيار بن مرزويه الديلمي . وقوله « إن أكلت » بمعنى إن قدرت على الأكل ، أو التقدير « فكل وأفضل إن أكلت » .

ي جود بالنفس إن ضَنَّ الجَوَادُ بها والجودُ بالنفس أقصى غاية الجود
ورُدَّ بأن لفظ « الندى » لا يكاد يُستعمل في بذل النفس ، وإن استعمل فعلى
وجه الإضافة ، فأما مطلقاً فلا يفيد إلا بذل المال .

والثاني ما لا يُفسد المعنى كقوله :

ذكرتُ أخى فعاودنى صداعُ الرأس والوصبُ^(١)

فإن لفظ (الرأس) فيه حشو لا فائدة فيه ؛ لأن الصداع لا يستعمل إلا في
الرأس ، وليس بمفسد للمعنى . وقول زهير :

وأعلمُ علمَ اليوم والأمس قبله ولكننى عنِ علمٍ ما فى غدٍ عمى

فإن قوله « قبله » مستغنى عنه غير مفسد . وقول أبى عدى :

نحنُ الرءوس وما الرءوس إذا سمَّتْ فى المجدد للأقوام كالأذنان^(٢)

فإن قوله « للأقوام » حشو لا فائدة فيه مع أنه غير مفسد^(٣) .

❦ واعلم أنه قد تشبه الخال على الناظر لعدم تحصيل معنى الكلام وحقيقته فيعد
من الزائد على أصل المراد ما ليس منه ، كما مثله بعض الناس^(٤) بقول القائل :

(١) هو لأبى العيال بن أبى عنترة الخفاجى من قصيدته في رثاء أخ له ، والصداع : وجع
الرأس ، والوصب : المرض والوجع الدائم . وأخذ عليه أيضاً أن الذاكر لما فات من محبوب
يوصف بألم القلب واحتراقه لا بالصداع .

(٢) هو كما فى « حُسن التوسل » لأبى عدى عبد الله بن عمر بن عبد الله العبلى الأموى
القرشى ، والمراد بالرءوس : أشراف الناس ورؤساؤهم ، والمراد بالأذنان : سفلتهم . وكان أبو
عدى من بنى أمية ملوك المسلمين بعد الخلفاء الراشدين .

(٣) هذا وقد قيد ابن مالك قبح الحشو غير المفسد بما ليس فيه بديع ؛ فإن كان فيه بديع
حسن ؛ كقول المتنبى :

وخفوقُ قلبٍ لو رأيتَ لهيبه يا جتنى لرأيتَ فيه جهنما

فقوله « يا جتنى » حشو ولكنه حسن ؛ لما فيه من المطابقة لجهنم ، والمطابقة من المحسنات
البديعية .

(٤) منهم ابن قتيبة ؛ إذ يقول فى هذه الأبيات : إنها كفارغ بتدق ، وليس فيها على
ضخامة لفظها كبير معنى . فهى عنده من التطويل الذى لا فائدة فيه .

ولمَّا قضينا مِن مِنى كل حاجة ومسح بالأركان من هو مسح
وشدَّت على دُهم المهارى رحالتنا ولم ينظر الغادى الذى هو راتح
أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا وسالت بأعناق المطى الأباطح^(١)

يُبين أنه ليس منه ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى شرحه^(٢) قال : أول ما يتلقاك من محاسن هذا الشعر أنه قال « ولما قضينا من منى كل حاجة » فعبّر عن قضاء جميع المناسك فرائضها وسنتها بطريق العموم الذى هو أحد طرق الاختصار ، ثم نبّه بقوله « ومسح بالأركان من هو مسح » على طواف الوداع الذى هو آخر الأمر ودليل المسير الذى هو مقصوده من الشعر ، ثم قال « وشدت » البيت ، فوصل بذكر مسح الأركان ما وليّه من ذم الركاب وركوب الركبان . ثم دل بلفظ « الأطراف » على النصفة التى تختص بها الرفاق فى السفر من التصرف فى فنون القول وشجون الحديث ، أو ما هو عادة المتطرفين من الإشارة والتلويح والرمز والإيماء^(٣) وأنبأ بذلك عن طيب النفوس وقوة النشاط وفضل الاعتباط ، كما توجه ألفة الأصحاب ، وأنسّ الأحاب ويليّق بحال من وفقّ لقضاء العبادة الشريفة ورجا حسن الإياب ، وتنسّم روائح الأحبة والأوطان ، واستماع التهاني والتحيات من الخللان والإخوان ، ثم زان ذلك كله باستعارة لطيفة حيث قال « وسالت بأعناق المطى الأباطح » فنبه بذلك على سرعة السير ووطأة الظّهر ، وفى ذلك ما يؤكد ما قبله ؛ لأن الظهور إذا كانت وطيفة وكان سيرها سهلاً سريعاً زاد ذلك فى نشاط الركبان ، فيزداد الحديث طيباً ، ثم قال « بأعناق المطى » ولم يقل بالمطى ؛ لأن السرعة والبطء فى سير الإبل يظهران

(١) هى لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وقيل : لابن الطثرية ، وقيل : لعقبة ابن كعب بن زهير المعروف بالضرّب ، والأركان : أركان الكعبة ، والدّهم : السود ، والمهارى : جمع صهرية وهى نوق منسوبة إلى مهرة ، والغادى : السائر فى أول النهار ، والرائح : ضده ، والأباطح : جمع بطحاء وهى مسيل واسع فيه رمل ودقائق الخصى . وقد ذكر من عد هذه الآيات زائدة على أصل المراد أن أصله فيها « ولما رجعنا من منى أخذنا فى الكلام » والزائد على هذا فيها تطويل عنده لا فائدة فيه .

(٢) ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ أسرار البلاغة .

(٣) فأطراف الحديث جمع طرف وهو مختارها .

غالبًا فى أعناقها ، ويتبين أمرهما من هواديهما^(١) وصدورها ، وسائر أجزائها تستند إليها فى الحركة ، وتتبعها فى الثقل والخفة^(٢) .

* * *

(١) جمع هادية وهى العنق .

(٢) ظاهر كلام عبد القاهر أن الأبيات الثلاثة من الإيجاز ، وقيل : إنها من المساواة ، وكان على الخطيب أن يذكر مقامات الإيجاز والإطناب والمساواة ؛ لأن هذا من أهم ما يعنى به فى علم المعانى ، ومقام الإيجاز هو مقام الحذف السابق فى المسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل ، ومقام الإطناب هو قصد التأكيد أو زيادة الإيضاح أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب أو نحو ذلك . وللإيجاز مواضع ثلاثه كالحكم والأمثال ، وللإطناب مواضع ثلاثه كالمدح والفسخ والوعظ ، أما مقام المساواة فهو مقام الإتيان بالأصل حيث لا مقتضى للعدول عنه ، وهذه النكتة لا يعتمد بها فى البلاغة كما سبق ؛ ولهذا كانت المساواة غير محمودة ولا مذمومة .

القسم الأول - المساواة

كقوله تعالى : ﴿ ولا يحق المكر السيء إلا بأهله ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ وإذا رأيت
الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾ ^(٢)

وقول النابغة الذبياني :

فإنك كالليل الذي هو مُدركي وإن خلت أن المتأى عنك واسع ^(٣)

* * *

(١) آية ٤٣ سورة فاطر ، ولا يقدح في عده من المساواة ما فيه من حذف المستثنى منه ؛ لأن اعتبار الحذف في ذلك لرعاية الإعراب ولا يفتقر إليه في تأدية أصل المراد ؛ حتى إنه لو صرح به يكون من الخشو ، نعم يقدح في عده من المساواة أنه يقع تذييلاً في آية ﴿ استكباراً في الأرض ومكر السيء ، ولا يحق المكر السيء إلا بأهله ﴾ اللهم إلا أن ينظر في عده من المساواة إليه في ذاته بقطع النظر عما قبله ، ولكنه إذا نظر إليه في ذاته فهو من القصر الذي سبق أنه نوع من الإيجاز ، وقد عد العسكري الآية من الإيجاز في كتاب : « الصناعتين » وقد قيل : كيف تقع المساواة في القرآن وهي لا تصل إلى رتبة البلاغة كما سبق ؟ وأجيب بأن وقوعها في موضع من القرآن لا يمنع اشتغاله على وجه أخرى من البلاغة . ولا يخفى ضعف هذا الجواب ؛ لأنه يشترط في المساواة أن تكون خالية من جميع الاعتبارات البلاغية كما سبق في تعريفها ، والحق أنها نادرة الوقوع في الكلام البليغ ، وإنما تقع في كلام الأوساط كما سبق .

(٢) آية ٦٨ سورة الأنعام .

(٣) هو لزياد بن عمرو المعروف بالنابغة الذبياني ، والخطاب فيه للنعمان بن المنذر ، والمتأى : مكان الانتباء وهو البعد ، وإطلاق السعة عليه مجاز مرسل علاقته المجاورة ؛ لأن الواسع في الحقيقة هو مسافة ما بين المخاطب ومكان البعد الذي لجأ إليه النابغة ، ولا يقدح في عد البيت من المساواة ما فيه من حذف جواب الشرط ؛ لأنه تقدير إعراب لا يقدح فيها .
وعما يُعدُّ من المساواة قول زهير :

ومهما يكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

وقول بعضهم :

إذا أنت لم تقصر عن الجهل والحنا أصبت حليماً أو أصابك جاهل

القسم الثانى - الإيجاز

وهو ضربان :

إيجاز القصر :

أحدهما إيجاز القصر^(١) وهو ما ليس بحذف ؛ كقوله تعالى : ﴿ ولکم فی القصاص حیاة ﴾^(٢) فإنه لا حذف فيه^(٣) مع أن معناه كثير يزيد على لفظه ؛ لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قُتل قُتل كان ذلك داعياً له قوياً إلى ألاَّ يُقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثيرٌ من قتل الناس بعضهم لبعض ، فكان ارتفاع القتل حياةً لهم ، وفضلٌ - على ما كان عندهم أوجزَ كلام فى هذا المعنى ؛ وهو قولهم : « القتل أنفى للقتل » - من وجوه :

أحدها : أن عدة حروف ما يناظره منه وهو ﴿ فى القصاص حیاة ﴾ عشرة فى التلفظ^(٤) وعدة حروفه أربعة عشر .

وثانيها : ما فيه من التصريح بالمطلوب الذى هو الحياة بالنص عليها ؛ فيكون أزجر عن القتل بغير حق لكونه أدعى إلى الاقتصاص .

وثالثها : ما يفيد تنكير (حیاة) من التعظيم أو النوعية كما سبق^(٥) .

ورابعها : أطراده ، بخلاف قولهم ؛ فإن القتل الذى ينفى القتل هو ما كان على وجه القصاص لا غيره .

(١) بكسر القاف وفتح الصاد ، وإن كان المشهور فتح القاف وسكون الصاد . وكثرة المعانى مع قصر الألفاظ تأتى من كون اللفظ لا يقتصر على دلالة واحدة ، بل تتنوع دلالاته ويدل بالتضمن والالتزام على أكثر مما يدل عليه بالمطابقة .

(٢) آية ١٧٩ سورة البقرة .

(٣) أى لم يحذف فيه شيء مما يؤدى به من أصل المراد ، أما متعلق الجار والمجرور بتقديره لرعاية الإعراب فقط .

(٤) هى الفاء واللام والقاف والصاد والألف والياء ، والألف ، والياء ، ولم يضاف التنوين إليها لسقوطه فى الوقف .

(٥) فى الكلام على تنكير المسند إليه فى الجزء الأول .

وخامسها : سلامته من التكرار الذى هو من عيوب الكلام ، بخلاف قولهم .
وسادسها : استغناؤه عن تقدير محذوف ، بخلاف قولهم ؛ فإن تقديره « القتل
أنفى للقتل من تركه »^(١) .

وسابعها : أن القصاص ضد الحياة ؛ فالجمع بينهما طباق كما سيأتى^(٢) .
وثامنها : جعل القصاص كالمنع والمعدن للحياة بإدخال « فى » عليه على ما
تقدم .

ومنه قوله تعالى : ﴿ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾^(٣) أى هُدًى للضالين الصائرين إلى
الهدى بعد الضلال^(٤) وحسنه التوصل إلى تسمية الشيء باسم ما يتول إليه^(٥) وإلى
تصدير السورة بذكر أولياء الله تعالى ، وقوله : ﴿ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ ﴾^(٦) أى بما
لا ثبوت له ولا علم لله متعلق بثبوته نفيًا للملزوم بنفى اللازم^(٧) وكذلك قوله تعالى :
﴿ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ ﴾^(٨) أى لا شفاعاة ولا طاعة على أسلوب
قوله :

على لاحب لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ^(٨)

(١) قيل : هذا تقدير إعرابى كما فى الآية ، وقيل : إن أفعل التفضيل فيه ليس على بابه
فلا يحتاج إلى تقديره ، ولا يخفى ضعف هذا التقدير ، والحق أنه يراد من قولهم إن القتل أنفى
للقتل من كل راجر ، وهذا هو الذى يجب أن يقدر لا ما قدره الخطيب وهو ليس تقدير إعراب ،
وأفعل التفضيل فيه على بابه .

(٢) فى علم البديع .
(٣) آية ٢ سورة البقرة .
(٤) فلا يراد « المتقون » بالفعل لأنهم مهتدون ، وقد يقال : إن الهدى يقبل الزيادة
والنقصان ؛ فلا مانع من إرادة المتقين بالفعل .

(٥) فيكون مجازاً مرسلأ .
(٦) آية ١٨ سورة يونس .

(٧) الملزوم الثبوت واللازم العلم .
(٨) آية ١٨ سورة غافر .

(٨) هو خندج بن حجر المعروف بامرئ القيس من قوله :

على لاحب لا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ إذا ساقه العود النباطى جرجرا

واللاحب : الطريق يمشى على جهة ، والمثارة : ما يجعل عليه من علامة ، وقوله « ساقه »
بمعنى شمه ، والعود : الجمل المسن ، والنباطى : الضخم منسوب إلى النبط ، وقوله « جرجر »
بمعنى : رغا وضج ، وإنما يرغو الجمل لمعرفته ببعده الطريق .

أى لا منار ولا اهتداء ، وقوله :

ولا ترى الضبَّ بها ينحجر^(١)

أى لا ضب ولا انحجار .

ومن أمثلة الإيجاز أيضاً قوله تعالى^(٢) فيما يخاطب به النبي عليه الصلاة والسلام : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ فإنه جمع فيه مكارم الأخلاق ؛ لأن قوله ﴿ خُذِ الْعَفْوَ ﴾ أمرٌ بإصلاح قوة الشهوة^(٣) ؛ فإن العفو ضد الجهل ؛ قال الشاعر :

خَذَى الْعَفْوُ مِنِّي تَسْتَدِينِي مَوَدَّتِي^(٤)

أى خذى ما تيسر أخذه وتسهَّل ، قوله : ﴿ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ أمر بإصلاح قوة الغضب^(٥) ، أى أعرض عن السفهاء واحلم عنهم ولا تكافئهم على أفعالهم . هذا ما يرجع إليه منها ، وأما ما يرجع إلى أمته فدلَّ عليه بقوله : ﴿ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ أى بالمعروف والجميل من الأفعال ؛ ولهذا قال جعفر الصادق عليه السلام فيما روى عنه : أمر الله نبيه ﷺ بمكارم الأخلاق ، وليس فى القرآن آيةٌ أجمعُ لها من هذه الآية .

(١) هو لأوس بن حجر :

لا يُفْزَعُ الْأَرْنبَ أَهْوَالُهَا ولا ترى الضبَّ بها ينحجر

يصف مفازة بأنها غير مطروقة للناس ، فلا يوجد ما يفزع أرنبها ، أو ينحجر به ضبها أى يدخل جحره ، والشاهد فى البيتين ورود النفى على المقيد وقيده معاً ، لا وروده على القيد فقط .

(٢) آية ١٩٩ سورة الأعراف .

(٣) هى قوة النفس تبعث على جانب المنافع ، وإصلاحها يجعلها تطلب ما تيسر لا ما

تعسر .

(٤) هو لأسماء بن خارجة الفزارى من قوله :

خَذَى الْعَفْوُ مِنِّي تَسْتَدِينِي مَوَدَّتِي ولا تنطقى فى سورتي حين أغضبُ

يخاطب بذلك امرأته ، وسورة الشيء : شدته .

(٥) هى قوة النفس تبعث على دفع المضار .

ومنها قول الشريف الرضى :

مالوا إلى شُعب الرُّحال وأَسندوا أيدي الطَّعانِ إلى قلوب تخفق^(١)

فإنه لما أراد أن يصف هؤلاء القوم بالشجاعة في أثناء وصفهم بالغرام عبّر عن ذلك بقوله « أيدي الطعان » .

ومنها ما كتب عمرو بن مسعدة عن المأمون لرجل يُعنى به إلى بعض العمال حيث أمره أن يختصر كتابه ما أمكن : « كتابي إليك كتاب واثق بمن كتّب إليه ، معني بمن كتّب له ، ولن يضيع بين الثقة والعناية حامله » .

• إيجاز الحذف :

والضرب الثاني إيجاز الحذف ؛ وهو ما يكون بحذف ، والمحذوف إما جزء جملة أو أكثر من جملة .

والأول : إما مضاف ؛ كقوله تعالى : ﴿ وأسأل القرية ﴾^(٢) أى أهلها ، وكقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾^(٣) أى تناولها ؛ لأن الحكم الشرعى إنما يتعلق بالأفعال دون الأجرام ، وقوله تعالى : ﴿ حرّمنا عليهم طيبات أحلت لهم ﴾^(٤) أى تناول طيبات أحل لهم تناولها ، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل ؛ ليدخل فيه شرب البان الإبل ؛ فإنها من جملة ما حرّمت عليهم ، وقوله تعالى : ﴿ وأنعام حرّمت ظهورها ﴾^(٥) ؛ أى منافع ظهورها وتقدير المنافع أولى من تقدير الركوب ؛ لأنهم حرّموا ركوبهم وتحميلها ، وكقوله تعالى : ﴿ لمن كان يَرجو الله ﴾^(٦) أى رحمة الله ، وقوله تعالى : ﴿ يخافون ربّهم ﴾^(٧) أى عذاب ربهم ، وقد ظهر هذان المضافان فى قوله تعالى : ﴿ ويرجون رحمته ويخافون عذابه ﴾^(٨) .

(١) هو لمحمد بن الحسين المعروف بالشريف الرضى ، وشعب الرحال : خشبها . وميلهم

إليها : كناية عن ارتحالهم وركوبهم عليها ، وقوله « تخفق » بمعنى تضطرب لفراق الأحبة .

(٢) آية ٨٢ سورة يوسف . (٣) آية ٣ سورة المائدة .

(٤) آية ١٦٠ سورة النساء . (٥) آية ١٣٨ سورة الأنعام .

(٦) آية ٢١ سورة الأحزاب . (٧) آية ٥٠ سورة النمل .

(٨) آية ٥٧ سورة الإسراء .

وإما موصوف ؛ كقوله :

أنا ابن جَلَا وطلّاع الثنايا^(١)

أى أنا ابن رَجُلٍ جَلَا^(٢)

وإما صفة ؛ نحو : ﴿ وكان وراءهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينة غصباً ﴾^(٣) أى كل سفينة صحيحة أو صالحة أو نحو ذلك ؛ بدليل ما قبله^(٤) وقد جاء ذلك مذكوراً فى بعض القراءات ؛ قال سعيد بن جبير : كان ابن عباس رضي الله عنهما يقرأ ﴿ وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصباً ﴾ . وإما شرط كما سبق^(٥) .

وإما جواب شرط ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يحذف لمجرد الاختصار^(٦) كقوله تعالى^(٧) : ﴿ وإذا قيل لهم اتقوا ما بين أيديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون ﴾ أى أعرضوا بدليل^(٨) قوله بعده ﴿ إلا

(١) هو لسُحيم بن وئيل :

أنا ابنُ جَلَا وطلّاعُ الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى

والثنايا : جمع ثنية وهى الطريق فى أعلى الجبل أو الطريق الصعب منه ، ويعنى بكونه ضالاعاً للثنايا أنه ركّاب لصعاب الأمور ، والمراد بالعمامة : عمامة الحرب وهى البيضة ، يعنى أنه متى يضعها على رأسه يعرفوا شجاعته .

(٢) جَلَا : إما بمعنى انكشف أى منكشف الأمر ، أو بمعنى « كشف الأمور » وهذا مبنى على القول بجواز حذف موصوف الجملة مطلقاً ، وقيل : إنه لا يجوز إلا إذا كان بعض اسم مجرور بمن أو فى كقولهم « منا ظعن ومنا أقام » أى فريق ظعن وفريق أقام ، وقيل : إن « جَلَا » علّم لرجل فلا يكون فيه حذف ، وعلى هذا يكون منقولاً عن جملة ، ولهذا لم يصرف .

(٣) آية ٧٩ سورة الكهف .

(٤) هو قوله : ﴿ فأردتُ أن أعيبها ﴾ .

(٥) فى آخر باب الإنشاء من هذا الجزء من تقدير الشرط فى جواب التمنى والاستفهام

والأمر والنهى .

(٦) هذه نكتة لفظية .

(٧) آية ٤٥ سورة يس .

(٨) قيل : إنه على هذا يكون تقدير الجواب للإعراب كما سبق فى بيت النابعة فيكون من

المساواة مثله ، وأجيب بأن جواب الشرط فى البيت سابق عليه فأغنى عنه عرفاً ؛ حتى إن

الكوفيين يرون فى مثله أن الجواب هو السابق ، وجواب الشرط فى الآية بخلاف ذلك .

كانوا عنها معرضين ﴿ وكقوله تعالى (١) : ﴿ ولو أن قرآنًا سُرِّت به الجبال أو قُطِّعت به الأرض أو كُلُّم به الموتى ﴾ أى لكان هذا القرآن ، وكقوله تعالى (٢) : ﴿ قل أرايتم إن كان من عند الله وكفرتم به وشهد شاهدٌ من بنى إسرائيل على مثله فآمن واستكبرتم ﴾ أى أستم ظالمين ؟ بدليل قوله بعده ﴿ إن الله لا يهدي القوم الظالمين ﴾ .

والثانى : أن يحذف للدلالة على أنه شيء لا يحيط به الوصف (٣) أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن (٤) فلا يتصور مطلوبًا أو مكروهًا إلا ويجوز أن يكون الأمر أعظم منه ، ولو عُيِّن شيء اقتصر عليه وربما خف أمره عنده (٥) كقوله (٦) ﴿ وسيق الذين اتقوا ربهم إلى الجنة زمراً ﴾ حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها سلام عليكم طيِّبتم فادخلوها خالدين ﴿ وقوله : ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ (٧) ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على ربهم ﴾ (٨) ﴿ ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم ﴾ (٩) .

قال السكاكى رحمه الله (١٠) : « ولهذا المعنى حُذفت الصلة من قولهم : جاء بعد

(١) آية ٣١ سورة الرعد . (٢) آية ١٠ سورة الأحقاف .

(٣) هذه النكتة معنوية . وهى أهم مما قبلها ، والمقام الذى يقتضيها قصد المبالغة فى أمر ؛ لكونه مرغوبًا فيه أو مرهوبًا منه .

(٤) هذا فى الحقيقة لازماً لكونه لا يحيط به الوصف ، ولهذا لم يذكر لكل منهما مثالا خاصاً به ، ولكنه عطف « بأو » نظراً إلى أن مسفهوميهما مختلف ؛ فتارة يفصدهما البليغ معاً ، وتارة يخطر بباله أحدهما فقط .

(٥) قيل : إنهم يقدرونه فى ذلك بما لو صرح به لم تفد هذه النكتة ، كما سيأتى فى نحو قوله تعالى آية ٢٧ سورة الأنعام ﴿ ولو ترى إذ وقفوا على النار ﴾ فالتقدير لرأيت أمراً عظيماً ، وأجيب بأن هذا تقدير تقريبى ، والجواب الحقيقى شيء مخصوص حذف لإظهار فظاعته .

(٦) آية ٧٣ سورة الزمر ، ويقدر جواب « إذا » بعد قوله ﴿ خالدين ﴾ والتقدير : - لرأوا فيها من النعيم ما لا يحيط به الوصف .

(٧) آية ٢٧ سورة الأنعام .

(٨) آية ٣٠ سورة الأنعام .

(٩) آية ١٢ سورة السجدة . وجواب « لو » فى الآيات الثلاثة : لرأيت أمراً عظيماً أو فظيماً .

(١٠) ١٥٢ - المفتاح .

اللتيا والتي^(١) أى المشار إليه بهما ، وهى المحنة والشدائد قد بلغت شدتها وفضاعة شأنها مبلغاً يهتُ الواصف معه حتى لا يجيب بنيت شقة .

ورأى غير ذلك^(٢) كقوله تعالى : ﴿ لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل ﴾^(٣) أى ومن أنفق من بعده وقاتل^(٤) بدليل ما بعده^(٥) .

ومن هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ رب إني وهنَ العظمُ مني واشتعل الرأسُ شيباً ﴾^(٦) لأن أصله « يا رب إني وهنَ العظم مني واشتعل الرأس مني شيباً » وعده السكاكى من القسم الثانى من الإيجاز على ما فسر^(٧) ؛ ذاهباً إلى أنه وإن اشتمل على بسط فإن انقراض الشباب والمام المشيب جديران بأبسط منه ، ثم ذكر فيه لطائف يتوقف بيانها على النظر فى أصل المعنى ومرتبته الأولى ، ثم أفاد أن مرتبته الأولى « يا ربى قد شخت » فإن الشيوخوخة مشتملة على ضعف البدن وشيب الرأس ، ثم تركت هذه المرتبة لتوخي مزيد التقرير إلى تفصيلها فى « ضعف بدنى وشاب رأسى » ثم ترك التصريح بضعف بدنى إلى الكناية بـ « وهنت عظام بدنى » لما سيأتى أن الكناية أبلغ من التصريح ، ثم لقصد مرتبة رابعة أبلغ فى التقرير بنيت الكناية على المبتدأ^(٨) فحصل « أنا وهنت عظام بدنى » ثم لقصد مرتبة خامسة أبلغ أدخلت « إن » على المبتدأ فحصل « إني وهنت عظام بدنى » ثم لطلب تقرير أن الواهن عظام بدنه قُصد مرتبة سادسة ، وهى سلوك طريقى الإجمال والتفصيل ، فحصل « إني وهنت العظام من بدنى » ثم لطلب مزيد اختصاص العظام به قصدت مرتبة سابعة ؛ وهى ترك

(١) اللتيا تصغير التى ، ويكنى بها عن الداهية الكبيرة ، وبالتى عن الداهية الصغيرة وهو مثل أصله أن رجلاً من جديس تزوج امرأة قصيرة فقاسى منها شدائد ، وكان يعبر عنها بالتصغير ، ثم تزوج امرأة طويلة فقاسى منها شدائد أيضاً . فطلقها وقال : بعد اللتيا والتي لا أتزوج أبداً .

(٢) أى من أجزاء الجملة كالمسند إليه والمسند والمفعول ونحو هذا مما سبق فى أبوابه .

(٣) آية ١٠ سورة الحديد .

(٤) فالمحذوف فى ذلك الواو مع ما عطف .

(٥) هو قوله : ﴿ أولئك أعظمُ درجةً من الذين أنفقوا من بعدُ وقاتلوا ﴾ .

(٦) آية ٤ سورة مريم .

(٧) هو الذى يكون مقامه خليفاً بأبسط مما ذكر فيه - ١٥٥ ، ١٥٦ : المفتاح .

(٨) لأن ذلك من تقديم المبتدأ على الخبر الفعلى فيفيد تقوية الحكم .

توسيط البدن ، فحصل « إني وهنت العظام مني » ثم لطلب شمول الوهن العظام فرداً فرداً قصدت مرتبة ثامنة ، وهى ترك الجمع إلى الأفراد لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد^(١) فحصل ما ترى^(٢) وهكذا تركت الحقيقة فى « شاب رأسى » إلى الاستعارة فى « اشتعل شيب رأسى » لما سيأتى أن الاستعارة أبلغ من الحقيقة ، ثم تركت هذه المرتبة إلى تحويل الإسناد إلى الرأس وتفسيره بـ « شيئاً » ؛ لأنها أبلغ من جهات :

إحداها : إسناد الاشتمال إلى الرأس لإفادة شمول الشيب الرأس ؛ إذ وزان « اشتعل شيب رأسى » واشتعل رأسى شيئاً » وزان « اشتعل النار فى بيتى » واشتعل بيتى ناراً » والفرق بين نيران

وثانيها : الإجمال والتفصيل فى طريقى التمييز .

وثالثها : تنكير « شيئاً » لإفادة المبالغة ، ثم ترك « اشتعل رأسى شيئاً » لتوخى مزيد التقرير إلى « اشتعل الرأس منى شيئاً » على نحو : « وهن العظم منى » ثم ترك لفظ « منى » لقرينة عطف « اشتعل الرأس » على « وهن العظم منى » لمزيد التقرير ، وهو إيهام حوالة تأدية مفهومة على العقل دون اللفظ .

ثم قال عقب هذا الكلام :

واعلم أن الذى فتق أكمام هذه الجهات عن أزاهير القبول فى القلوب هو مقدمة هاتين الجملتين ، وهى « رَبِّ » اختُصرت ذلك الاختصار ؛ بأن حذفت كلمة النداء وهى « يا » وحذفت كلمة المضاف إليه وهى ياء المتكلم ، واقتصر من مجموع الكلمات على كلمة واحدة فحسب وهى المنادى ، والمقدمة لكلام كما لا يخفى على من له قدم صدق فى نهج البلاغة نازلة منزلة الأساس للبناء ، فكما أن البناء الحاذق لا يرى الأساس إلا بقدر ما يُقدَّر من البناء عليه ، كذلك البليغ يصنع مبدأ كلامه ، فمتى رأيت أنه قد اختصر المبدأ فقد آذنتك باختصار ما يورد « انتهى كلامه » .

(١) يعنى أنه لو قيل « وهن العظام منى » لصح مع وهن بعضها ؛ لأنه يكفى فى وهن المجموع وهن بعضه ، بخلاف « وهن العظم » لأن « ال » فيه للاستغراق فلا يخرج منه فرد من الأفراد .

(٢) أى قوله تعالى : « رَبِّ إني وهن العظم منى » .

وعليك أن تتنبه لشيء ، وهو أن ما جعله سبباً للعدول عن لفظ العظام إلى لفظ العظم فيه نظر ؛ لأننا لا نسلم بصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد^(١) قالوجه في ذكر العظم دون سائر ما تركب منه البدن وتوحيده ما ذكره الزمخشري ؛ قال : إنما ذكر العظم لأنه عمود البدن وبه قوامه وهو أصل بنائه ، وإذا وهن تداعى وتساقطت قوته ، ولأنه أشد ما فيه وأصلبه ، فإذا وهن كان ما وراءه أوهن ، ووحدّه لأن الواحد هو الدال على معنى الجنسية^(٢) وقصده إلى أن هذا الجنس الذى هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن ، ولو جمع لكان قصداً إلى معنى آخر ، وهو أنه لم يهن بعض عظامه ولكن كلها ، واعلم أن المراد بشمول الشيب الرأس أن يعم جملة ؛ حتى لا يبقى من السواد شيء أو لا يبقى منه إلا ما لا يعتد به .

والثاني : - أعنى ما يكون جملة - إما مسببٌ ذكر سببه ، كقوله تعالى^(٣) ﴿ لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُطْلَعَ الْبَاطِلَ ﴾ أى فَعَلَ ما فَعَلَ^(٤) وقوله : ﴿ وما كنت بجانب الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَكِنْ رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٥) أى اخترناك ، وقوله : ﴿ لِيَدْخُلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ﴾^(٦) أى كان الكف ومنع التعذيب ، ومنه قول أبى الطيب :

أتى الزمان بنوه فى شبيبته فسرهم وأتينا على الهرم^(٧)

أى : فساءنا .

(١) لأنه إذا كانت « ال » فيه للاستغراق فلا فرق بين دخولها على الجمع ودخولها على المفرد ؛ لما سبق من أنه لا فرق بين استغراق الفرد واستغراق الجمع فى الإثبات .
(٢) بهذا يكون الحكم على حقيقة العظم وإن لزمه الحكم على أفرادها ، والحكم عليها لأجل إفادة ما ذكره الخطيب من أن قصده إلخ ، أما جمع العظام فيجعل الحكم على الأفراد من أول الأمر ، وتفوت به إفادة ذلك .

(٣) آية ٨ سورة الأنفال .

(٤) يجوز تعليق قوله : ﴿ ليحق ﴾ بيقطع من قوله قبله ﴿ يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين ﴾ فلا يكون فيه حذف .

(٥) آية ٤٦ سورة القصص .

(٦) آية ٢٥ سورة الفتح .

(٧) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبي ، والضمير فى « بنوه » للزمان وأضافهم إليه لإقباله عليهم ، وشبيبته : أوله وهو مقبل ، وهرمه : آخره وهو مدبر .

أو بالعكس^(١) كقوله تعالى^(٢) : ﴿ فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ﴾ أى فامثلتُم فتَاب عليكم ، وقوله : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾^(٣) أى فضربه بها فانفجرت ، ويجوز أن يقدر « فإن ضربت بها فقد انفجرت »^(٤) .

أو غير ذلك^(٥) كقوله تعالى^(٦) : ﴿ فَنَعَمْ الْمَاهِدُونَ ﴾ على ما مر^(٧) .
والثالث^(٨) كقوله تعالى^(٩) : ﴿ فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِيَعْضِهَا كَذَلِكَ يَحْيَى اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾
أى فضربوه ببعضها فحيى فقلنا ﴿ كَذَلِكَ يَحْيَى اللَّهُ الْمَوْتَى ﴾ وقوله : ﴿ أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ ، يَوْسُفُ ﴾^(١٠) أى فأرسلونى إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ، فأرسلوه إليه فأتاه وقال له يا يوسف ، وقوله : ﴿ أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا ﴾^(١١) . أى فأتياهم فأبلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم ، وقوله : ﴿ فَاتِّبَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ أن أرسل معنا بنى إسرائيل * قال ألم نُرَبِّكَ^(١٢) . أى فأتياه فأبلغاه ذلك ، فلما سمعه قال ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ ﴾ . ويجوز أن يكون التقدير : فأتياه فأبلغاه ذلك ، ثم يقدر : فماذا قال ؟ فيقع قوله ﴿ أَلَمْ نُرَبِّكَ ﴾

(١) عكسه سبب ذكر مسبه .

(٢) آية ٥٤ سورة البقرة .

(٣) آية ٦٠ سورة البقرة .

(٤) فيكون المحذوف جزء جملة هو الشرط وأداته ، وإنما قدر « قد » فى الجواب لأجل الفاء ، ولكن يلزم على مثل هذا التقدير أن يكون الجواب ماضياً لفظاً ومعنى مع أن الشرط مستقبل فى المعنى . اللهم إلا أن يكون ذلك على معنى فقد حكمنا بأنها انفجرت .

(٥) أى غير المسبب والسبب . (٦) آية ٤٨ سورة الذاريات .

(٧) فيكون التقدير « هم نحن أو نحن هم » وهذا على القول بأن المخصوص خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر ، بخلاف قول من يجعله مبتدأ والجملة قبله خبره ، فإن المحذوف عليه فى الآية جزء جملة .

(٨) هو ما يكون أكثر من جملة .

(٩) آية ٧٣ سورة البقرة .

(١٠) آية ٤٥ ، ٤٦ سورة يوسف .

(١١) آية ٣٦ سورة الفرقان .

(١٢) آية ١٦ ، ١٧ ، ١٨ سورة الشعراء .

استثناءً ، ونحوه قوله : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقَهُ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ قالت يا أيها الملأ ﴿ (١) ﴾ أى ففعل ذلك فأخذت الكتاب فقرأته ، ثم كأن سائلا سأل فقال : فماذا قالت ؟ فقبل : ﴿ قالت يا أيها الملأ ﴾ وأما قوله تعالى (٢) : ﴿ ولقد آتينا داود وسليمان علماً وقالوا الحمد لله ﴾ فقال الزمخشري فى تفسيره : هذا موضع الفاء ، كما يقال « أعطيته فشكر ومنعته فصبر » ، وعطقه بالواو إشعاراً بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما العلم ، كأنه قال : فعملنا به وعلمنا وعرفنا حق النعمة فيه والفضيلة ﴿ وقالوا الحمد لله ﴾ وقال السكاكى (٣) : يحتمل عندى أنه تعالى أخبر عما صنع بهما وعمّا قالاه ؛ كأنه قال : نحن فعلنا إيتاء العلم ، وهما فعلا الحمد من غير بيان ترتبه عليه اعتماداً على فهم السامع (٤) كقولك « قم يدعوك » بدل : قم فإنه يدعوك .

واعلم أن الحذف على وجهين : أحدهما : ألا يُقام شيء مقام المحذوف كما سبق (٥) . والثاني : أن يقام مقامه ما يدل عليه ؛ كقوله تعالى (٦) : ﴿ فإن تولوا فقد أبلغتكم ما أرسلت به إليكم ﴾ ليس الإيلاج هو الجواب لتقدمه على توليهم ؛ والتقدير « فإن تولوا فلا لوم على لأننى قد أبلغتكم » ، أو فلا عذر لكم عند ربكم لأننى قد أبلغتكم . وقوله : ﴿ وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ﴾ (٧) أى فلا تحزن واصبر فإنه قد كذبت رسل من قبلك ، وقوله : ﴿ وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين ﴾ (٨) أى فيصيبهم مثل ما أصاب الأولين (٩) .

وأدلة الحذف (١٠) كثيرة : منها أن يدل العقل على الحذف والمقصود الأظهر (١١)

(١) آية ٢٨ ، ٢٩ سورة النمل .

(٢) آية ١٥ سورة النمل .

(٣) ١٥١ : المفتاح .

(٤) على هذا لا يكون فيه حذف .

(٥) فيكفى فيه القرينة الدالة عليه ، والأمثلة السابقة كلها على هذا الوجه .

(٦) آية ٥٧ سورة هود . (٧) آية ٤ سورة فاطر .

(٨) آية ٣٨ سورة الأنفال .

(٩) أى فإنه قد قضت سنتهم ، كما صنع فى الآيتين السابقتين .

(١٠) يعنى الحذف الذى لا يقام فيه شيء مقام المحذوف ، لأنه هو الذى يحتاج إلى ذلك ،

بخلاف الحذف الذى يقام فيه شيء مقام المحذوف ، فإن ما يقام مقامه يدل عليه .

(١١) أى بحسب العرف المقرر فى استعمال الكلام .

على تعيين المحذوف ، كقوله تعالى (١) : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتُقُوالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ ﴾ الآية ، وقوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ ﴾ الآية (٢) فإن العقل يدل على الحذف لما مر (٣) والمقصود الأظهر يرشدك إلى أن التقدير : حرم عليكم تناول الميتة وحرم عليكم نكاح أمهاتكم ؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها ومن النساء نكاحهن .

ومنها أن يدل العقل على الحذف والتعيين ؛ كقوله : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ (٤) أى أمر ربك أو عذابه أو بأسه ، وقوله ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ ﴾ (٥) أى عذاب الله أو أمره .

ومنها أن يدل العقل على الحذف والعادة على التعيين (٦) كقوله تعالى (٧) حكاية عن امرأة العزيز : ﴿ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ ﴾ دل العقل على الحذف لأن الإنسان إنما يلام على كسبه ، فيحتمل أن يكون التقدير : فى حبه ، لقولهن (٨) : ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ وأن يكون : فى مراودته ، لقولهن : ﴿ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ ﴾ وأن يكون : فى شأنه وأمره فيشملهما ، والعادة دلت على تعيين المراودة ؛ لأن الحب المفرط لا يلام الإنسان عليه فى العادة لقهره صاحبه وغلبته ، وإنما يلام على المراودة الداخلة تحت كسبه التى يقدر أن يدفعها عن نفسه .

ومنها أن تدل العادة على الحذف والتعيين ، كقوله تعالى (٩) : ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَا تَبْعَانَكُمْ ﴾ مع أنهم كانوا أخبر الناس بالحرب ، فكيف يقولون إنهم لا يعرفونها ، فلا بد من حذف ؛ قدره مُجَاهِدٌ رحمه الله ؛ مكان قتال ، أى إنكم تقتاتلون فى

(١) آية ٣ سورة المائدة .

(٢) آية ٢٣ سورة النساء .

(٣) من أن التحريم يتعلق بالأفعال لا بالذوات .

(٤) آية ٢٢ سورة الفجر . (٥) آية ٢١٠ سورة البقرة .

(٦) المراد بالعادة الأمر المقرر فى نفسه من غير نظر إلى دلالة الكلام عليه عرفاً ، كتقرر كون الحب المفرط لا يلام عليه ، وبهذا تفرق دلالة العادة على التعيين عن دلالة المقصود الأظهر عليه .

(٧) آية ٣٢ سورة يوسف .

(٨) آية ٣٠ سورة يوسف وكذلك ما بعده .

(٩) آية ١٦٧ سورة آل عمران .

موضع لا يصلح للقتال ويخشى عليكم منه ، ويدلُّ عليه أنهم أشاروا^(١) على رسول الله ﷺ ألا يخرج من المدينة وأن الحزم البقاء فيها .

ومنها الشروع فى الفعل ؛ كقول المؤمن « بسم الله الرحمن الرحيم » كما إذا قلت عند الشروع فى القراءة « بسم الله » فإنه يفيد أن المراد « بسم الله أقرأ » ، وكذا عند الشروع فى القيام أو القعود أو أى فعل كان ، فإن المحذوف يُقدَّر ما جعلت التسمية مبدأ له^(٢) .

ومنها اقتران الكلام بالفعل^(٣) فإنه يفيد تقديره ؛ كقولك لمن أعرس : « بالرفاء والبنين » فإنه يفيد : بالرفاء والبنين أعرست .

* * *

(١) الضمير فى هذا وفيما قبله للمنافقين المتخلفين عن غزوة أحد .
(٢) الحق أن الشروع فى الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والذي يدل على الحذف هو أن الجار والمجرور لا بد لهما من متعلِّق ، وهذا يرجع إلى العقل لا إلى الشروع فى الفعل .
(٣) هو كالشروع فى الفعل يدل على تعيين المحذوف فقط ، والعقل هو الذى يدل على الحذف كما دل عليه فى الشروع الفعل .
هذا وكل ما ذكره من الأدلة يدخل فى نوع القرائن الحالية ، وهناك أدلة أخرى منها القرائن اللفظية ، وهى أكثر وقوعاً من غيرها ، وقد سبقت أمثلتها فى أقسام الإيجاز بالحذف .

وهذه أمثله شعرية لبعض ما سبق من الإيجاز :

أرى بصرى قد خانتى بعد صحبة	وحسبك داء أن تصح وتسلم
وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها	فليس إلى حُسن الثناء سبيل
الأم مدرسة إذا أعددتها	أعددت شعباً طيب الأعراق

القسم الثالث : الإطناب

أقسام الإطناب : الإيضاح بعد الإيهام وفروعه : وهو إما بالإيضاح بعد الإيهام ؛ ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين ، أو ليتمكن فى النفس فضل تمكن فإن المعنى إذا ألقى على سبيل الإجمال والإيهام ، تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفصيل والإيضاح ، فتوجه إلى ما يرد بعد ذلك ، فإذا ألقى كذلك تمكن فيها فضل تمكن ، وكان شعورها به أتم ، أو لتكمل اللذة بالعلم به ، فإن الشيء إذا حصل كمال العلم به دفعة لم يتقدم حصول اللذة به ألم ، وإذا حصل الشعور به من وجه تشوقت النفس إلى العلم بالمجهول ، فيحصل لها بسبب المعلوم لذة ، وبسبب حرمانها من الباقي ألم ، ثم إذا حصل لها العلم به حصلت لها لذة أخرى ، واللذة عقيب الألم أقوى من اللذة التى لم يتقدمها ألم ، أو لتفخيم الأمر وتعظيمه ؛ كقوله تعالى (١) : ﴿ قال ربّ اشرح لى صدرى ﴾ ويسر لى أمرى ﴿ فإن قوله : ﴿ اشرح لى ﴾ يفيد طلب شرح لشيء ما له (٢) وقوله ﴿ صدرى ﴾ يفيد تفسيره وبيانه (٣) وكذلك قوله : ﴿ ويسر لى أمرى ﴾ والمقام مقتضى للتأكيد ، للإرسال (٤) المؤذن بتلقى المكارة والشدائد ، وكقوله تعالى (٥) : ﴿ وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين ﴾ ففى إيهامه (٦) وتفسيره تفخيم الأمر وتعظيم له .

(١) آية ٢٥ ، ٢٦ سورة طه .

(٢) لأن قوله ﴿ اشرح لى ﴾ فى تقدير : اشرح شيئاً لى ، ويجوز تعليق « لى »

باشرح ، فلا يكون فيه شاهد ، وهو الظاهر .

(٣) لو لم يطنب بهذا لقال « اشرح صدرى » ، والإطناب فى الآية يفيد ما سبق من

الأغراض بقطع النظر عن كونه المخاطب به الله .

(٤) أى فى قوله قبله : ﴿ اذهب إلى فرعون إنه طغى ﴾ واللام فى « الإرسال » للتعليل .

(٥) آية ٦٦ سورة الحجر .

(٦) أى إيهام الأمر ، وتفسيره بالمصدر المنسبك من « أن » واسمها وخبرها لأنه عطف بيان

أو بدل ، ولو لم يطنب لقال : « وقضينا إليه أن دابر إلخ » .

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب « نعم وبئس » على أحد القولين^(١) إذ لو لم يُقصد الإطناب لقليل : « نعم زيد وبئس عمرو »^(٢) ووجه حسنه سوى الإيضاح بعد الإبهام أمران آخران :

أحدهما : إبراز الكلام في معرض الاعتدال نظراً إلى إطنابه من وجه وإلى اختصاره من آخر ، وهو حذف المبتدأ في الجواب^(٣) .

والثاني : إبهام الجمع بين المتنافيين^(٤) .

ومنه التوشيع ، وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين أحدهما معطوف على الآخر^(٥) كما جاء في الخبر : « يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان : الحرص وطول الأمل » ، وقول الشاعر :

سقتني في ليلٍ شبيهٍ بشعرها شبيهةً خديهاً بغير رقيب
فما زلتُ في ليلين : شعراً وظلمة وشمسين : من خمير وجهٍ حبيب^(٦)
وقول البحتري :

لما مشينَ بذى الأراك تشبَّاهتُ أعطافُ قضيبٍ بأن به وقدود

(١) هو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، ومثله قول من يجعله مبتدأ محذوف الخبر ، أما قول من يجعله مبتدأ والخملة قبله خبره فلا يكون عليه من الإيضاح بعد الإبهام ؛ لأن المخصوص فيه مقدم في التقدير .

(٢) الصواب « نعم الرجل وبئس الرجل » لأن فاعلها يجب أن يكون بال أو مضافاً إلى ما فيه « ال » أو ضميراً مفسراً بتميز .

(٣) لأنها جملة استئنافية واقعة في جواب سؤال مقدر كما سبق في الوصل والفصل :

(٤) هما الإيجاز بحذف المبتدأ والإطناب بالإيضاح بعد الإبهام ، وإنما كان ذلك إبهاماً لأنه لا تنافي بينهما في الحقيقة لعدم اتحادهما من كل وجه .

(٥) تقييد الإتيان بكونه في عجز الكلام وكونه بمثنى غير صحيح ؛ لأن التوشيع قد يأتي في أول الكلام وفي وسطه ، وقد يكون في الجمع ، هذا والتوشيع مأخوذ من التوشيع وهي الطريقة في البرد . فكان الشاعر أهمل البيت كله إلا آخره فأتى فيه بطريقة تعد من المحاسن ، ولهذا يعده بعضهم من أنواع البديع .

(٦) هما لعبد الله بن المعتز ، وشبيهة خديها : الخمر في إشراقها ، والرقيب هو الذي يرقبهما ليكدر صفوهما ، والشاهد في قوله : (في ليلين) وفي قوله : (وشمسين) .

فِي حَلَّتِي حَبِيرٍ وَرَوْضٍ فَالْتَقَى وَشِيَان : وَشَى رَبِّي وَوَشَى بُرُود

وَسَفَرْنَ فَاْمْتَلَأَتْ عَيُونٌ رَاقَهَا وَرْدَان : وَرَدَ جَنَى وَوَرَدَ خُدُود^(١)

ذكر الخاص بعد العام : وإما بذكر الخاص بعد العام^(٢) للتنبيه على فضله حتى كأنه ليس من جنسه تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات؛ كقوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ ﴾^(٣) وقوله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٤) وقوله : ﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى ﴾^(٥) .

التكرير : وإما بالتكرير ، لنكتة ؛ كتأكيد الإنذار في قوله تعالى^(٦) : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ثم كلاً سوف تعلمون ﴿ وفي « ثم » دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ وأشد^(٧) وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما في قوله تعالى^(٨) : ﴿ وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ . يَا قَوْمِ إِنَّمَا

(١) هي للوليد بن عبيد المعروف بالبحترى ، وذو الأراك موضع ، والأعطاف جمع عطف وهو الجنب ، والقضبان : الأغصان ، والقُدود : القامات ، قوله « في حلتي » متعلق بمحذوف تقديره « مشين » بدليل ما قبله ، والحلة كل ثوب جديد أو الثوب عموماً ، والخبر : ضرب من برود اليمن ، والوشى : النقش ، والربى : جمع ربوة وهي ما ارتفع من الأرض ، ووשיها : نبتها ، والبرود جمع برد وهو ثوب مخطط وقوله « سفرن » بمعنى أظهرن الوجوه معطوف على مشين المحذوف في البيت قبله ، والجنى مصدر « جنى الثمر » تناوله من شجرته ، وورد خدود من إضافة المشبه به للمشبه ، والشاهد في قوله (وشيان) في البيت الثاني وفي قوله (وردان) في البيت الثالث .

(٢) يجب أن يكون هذا بطريق العطف ، وإلا كان من باب الإيضاح بعد الإبهام .

(٣) آية ٩٨ سورة البقرة . (٤) آية ١٠٤ سورة آل عمران .

(٥) آية ٢٣٨ سورة البقرة .

(٦) آية ٣ و ٤ سورة التكاثر .

(٧) سبق في الوصل والفصل أن الزمخشري جعله تأسيساً لا تأكيداً ليصح عطفه على ما

قبله ، ولكن هذا لا يمنع أنه مع مغايرته له يفيد تأكيده ؛ لأنه يكفى فيه التكرير في اللفظ ، والتغاير بينهما ليس إلا بأن الثاني أبلغ في الإنذار ، وقد نزل في ذلك بعد المرتبة منزلة بعد الزمان ، واستعملت فيه « ثم » للدلالة على التدرج في الارتقاء .

(٨) آية ٣٨ و ٣٩ سورة غافر .

هذه الحياة الدنيا متاعٌ ﴿ وقد يكرر اللفظ لطول في الكلام ؛ كما في قوله تعالى ^(١) : ﴿ ثم إن ربك للذين عَمَلُوا السُّوءَ بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ وفي قوله تعالى ^(٢) : ﴿ ثم إن ربك للذين هاجروا من بعد ما فُتِنُوا ثم جاهدوا وصبروا إن ربك من بعدها لغفور رحيم ﴾ وقد يكرر لتعدد المتعلق ؛ كما كرره الله تعالى من ^(٣) قوله : ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ ^(٤) لأنه تعالى ذكر نعمةً بعد نعمة وعقب كل نعمة بهذا القول ^(٥) ومعلوم أن الغرض من ذكره عقيب نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى ، فإن قيل : قد عقب بهذا القول ما ليس بنعمة ، كما في قوله : ﴿ يرسل عليكم شواظ من نار ونحاس فلا تنتصران ﴾ ^(٦) وقوله : ﴿ هذه جهنم التي يكذب بها المجرمون ، يطوفون بينها وبين حميم آن ﴾ ^(٧) قلنا : العذاب وجهنم وإن لم يكونا من آلاء الله تعالى فإن ذكرهما ووصفهما - على طريق الزجر عن المعاصي والترغيب في الطاعات - من آلائه تعالى ^(٨) ونحوه قوله : ﴿ ويل يومئذ للمكذبين ﴾ ^(٩) لأنه تعالى ذكر قصصاً مختلفة وأتبع كل قصة بهذا القول ، فصار كأنه قال عقب كل قصة : ويل يومئذ للمكذبين بهذه القصة .

(والإيغال) : وإما بالإيغال ، واختُلف في معناه ، فقليل : هو ختم البيت بما

يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ؛ كزيادة المبالغة في قول الخنساء :

وإن صخرًا لتأتُم الهدأة به كأنه علم في رأسه نار ^(١٠)

(١) آية ١١٩ سورة النحل .

(٢) آية ١١٠ سورة النحل .

(٣) من : بيان لما في قوله « كما كرره » لأنها اسم موصول .

(٤) آية ١٣ سورة الرحمن .

(٥) أي قوله : ﴿ فبأى آلاء ربكما تكذبان ﴾ . (٦) آية ٣٥ سورة الرحمن .

(٧) آية ٤٣ ، ٤٤ سورة الرحمن .

(٨) يمكن أن يجاب أيضًا بأن الاستفهام في قوله ﴿ فبأى آلاء ﴾ ليس استفهامًا حقيقيًا عن

نعمة سابقة ، وإنما هو تهديد على جهة نعمة مطلقًا ، فتكون مناسبتة لما قبله من ترهيب أقوى من غيره .

(٩) آية ١٥ سورة المرسلات .

(١٠) هو لُتْمَاضِرُ بنت عمرو المعروفة بالخنساء ، وقولها « لتأتُم » بمعنى لتقتدى ،

والهدأة: الذين يهدون الناس ، وإذا اقتدت الهدأة به فالهتدون بهم من باب أولى . وهذا البيت من قصيدة لها في رثاء أخيها صخر .

لم ترض أن تشبهه بالعلم الذى هو الجبل المرتفع المعروف بالهداية حتى جعلت
فى رأسه ناراً^(١) وقول ذى الرمة :

قف العيس فى أطلال مية وأسأل رسوماً كأخلاق الرداء المسلسل^(٢)
أظن الذين يجدى عليك سؤالها دموعاً كتبذير الجمان المفصل^(٣)

وكتحقيق التشبيه^(٤) فى قول امرئ القيس :

كان عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع الذى لم يُثَقِّب^(٥)

فإنه لما أتى على التشبيه قبل ذكر القافية واحتاج إليها جاء بزيادة حسنة فى قوله
« لم يثقب » لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون . ومثله قول زهير :

كان فُتات العهن فى كل منزل نزلن به حب الفنا لم يحطم^(٦)

فإن حب الفنا أحمر الظاهر أبيض الباطن ، فهو لا يشبه الصوف الأحمر إلا ما
لم يحطم . وكذا قول امرئ القيس :

(١) فقولها « فى رأسه نار » محل الشاهد ؛ لأن قوله « كأنه علم » واف بالمقصود وهو
تمثيل المعقول بالمحسوس ، فزيد عليه ذلك لزيادة المبالغة فى التشبيه .

(٢) هو لعلان بن عقبة المعروف بذى الرمة ، والعيس : الإبل يخالط بياضها سواد خفيف
جمع أعيس ، والأطلال : جتمع طلل وهو الشاخص من الآثار بخلاف الرسوم ، والأخلاق :
جمع خلق وهو البالى ، والمسلسل : الردىء النسج .

(٣) قوله « يجدى » بمعنى يعطى ويفيد ، وعائد الموصول محذوف والتقدير : يجديه ،
والتبذير : التفريق ، والجمان المفصل : اللؤلؤ المنظم . يعنى أنها لا تحيب سؤاله ، فيبكى لأنه لم
يعلم مكان محبوبته ، وزيادة المبالغة بالوصفين (المسلسل والمفصل) .

(٤) المراد به إثبات التساوى بين الطرفين ، وبهذا يختلف عن زيادة المبالغة فى بيت
الخنساء ؛ لأن الغرض منها بيان علو المشبه به فى وجه الشبه ليعلو المشبه الملحق به .

(٥) هو لخنديج بن حُجر المعروف بامرئ القيس ، والمراد بالوحش : الظباء وبقر الوحش
التي يصيدونها ويرمون عيونها حول خبائهم ، والخباء : ما كان من وبر أو صوف لا شعر وقام
على عمودين أو ثلاثة ، وما فوق هذا يقال له بيت ، والأرحل : جمع رحل وهو المنزل
والمأوى . والجزع : خرز فيه سواد وبياض على شكل دوائر .

(٦) سبق هذا البيت فى ص ١٠٢ من هذا الجزء .

حَمَلْتُ رُدِّيْنِيَا كَانَ سَنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانٍ^(١)

كما سيأتي^(٢) .

وقيل : لا يختص بالنظم ، ومثّل بقوله تعالى^(٣) ﴿ اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ ﴾ .

(التذييل) : وإما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها^(٤) للتوكيد^(٥) وهو ضربان :

* ضرب لا يخرج مخرج المثل لعدم استقلاله بإفادة المراد وتوقفه على ما قبله ، كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ ﴾^(٦) « إِن قُلْنَا : إن المعنى وهل نجازى ذلك الجزء^(٧) وقال الزمخشري : وفيه وجه آخر وهو أن الجزء عام لكل مكافأة ، ويستعمل تارة في معنى المعاقبة ، وأخرى في معنى الإثابة ، فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله : ﴿ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل : ﴿ وهل نجازى إِلَّا الْكَفُورَ ﴾ بمعنى وهل نعاقب^(٨) ، فعلى هذا يكون من الضرب الثاني^(٩) .

(١) هو لخدج بن حجر المعروف بامرئ القيس ، والرديني : رمح منسوب إلى رُدْيَنَة وهي امرأة كانت تقوّم الرماح ، وسنا اللهب : ضوءه ، والشاهد في قوله « لم يتصل بدخان » .
(٢) في التشبيه من علم البيان .

(٣) آية ٢١ سورة يس فقوله ﴿ وهم مهتدون ﴾ إيغال ؛ لأنه يتم المعنى بدونه لاهتداء الرسل قطعاً ، والغرض منه زيادة الحث على اتباعهم .

(٤) المراد باشمالها على معناها : إفادتها بفحواها لما هو مقصود من الأولى لا دلالتها عليه بالمطابقة ، إن هذا هو التكرير السابق ، ويشترط في الجملة الثانية ألا يكون لها محل من الإعراب ، وقيل : إن هذا غير شرط ، والفرق بين التذييل والإيغال : أن التذييل لا يكون إلا بجملة ويقصد منه التوكيد خاصة ، بخلاف الإيغال .

(٥) المراد بالتوكيد هنا معناه اللغوي وهو التقوية ، أما التوكيد في التكرير السابق فهو بمعناه الاصطلاحي .
(٦) آية ١٧ سورة سبأ .

(٧) أي السابق وهو جزء الاستئصال لوروده في أهل سبأ الذين استئصلوا بالعقوبة ، فهو جزء خاص بخلافه على ما سينقله عن الزمخشري .

(٨) فالجزء بمعنى العقاب عام هنا بخلافه على الوجه الأول .

(٩) لاستقلاله عما قبله . وقيل : إنه على هذا من الضرب الأول أيضاً .

وقول الحماسى :

فدَعَوْا : نَزَالٍ ، فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكُبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزَلْ^(١)

وقول أبى الطيب :

وما حاجةُ الأَظْطَعَانِ حَوْلِكَ فى الدُّجَى إلى قمرٍ ما واجدٌ لك عادمه^(٢)

وقوله أيضاً :

تَمْسَى الأمانى صَـرَعَى دُونَ مَبْلَغِهِ فما يقولُ لشيءٍ : لَيْتَ ذَلِكَ لى^(٣)

وقول ابن نباتة السعدى :

لَمْ يُبْقِ جُودُكَ لى شَيْئاً أَوْ مَلَّةً تَرَكْتَنى أَصْحَبُ الدُّنْيَا بَلا أَمَلٍ^(٤)

قيل : نظر فيه إلى قول أبى الطيب ، وقد أربى عليه فى المدح والأدب مع الممدوح ؛ حيث لم يجعله فى حيز من تمنى شيئاً^(٥) .

(١) هو لريعة بن مقروم الضبى ، وقوله « نزال » اسم فعل أمر بمعنى أنزل ، والمراد النزول إلى الحرب ، والتذييل بقوله : « وعلام الخ » .

(٢) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، و « ما » نافية ، والأظطعان جمع ظعينة وهى المرأة فى اليهودج ، والدجى : جمع دجية وهى الظلمة ، وعادمه : فاقده ، والمعنى : أنهم لا يحتجن فى الدجى إلى قمر مع وجودها لأنها تقوم مقامه ، والتذييل بقوله : « ما واجد لك عادمه » و « ما » فيه مصدرية ظرفية ، وواجد خبر مقدم ، وعادمه مبتدأ مؤخر .

(٣) الأمانى : جمع أمنية وهى ما يتمنى ويطلب ، وصرعى : جمع صريع من « صرعه » بمعنى طرحه على الأرض ، وقوله « دون مبلغه » بمعنى دون بلوغها له يعنى أن ممدوحه سيف الدولة لا يحتاج أن يتمنى شيئاً لأنه لا يتقصه شيء . والتذييل : بقوله : « فما يقول » إلخ .

(٤) هو لعبد العزيز بن عمر بن محمد بن أحمد بن نباتة التميمى السعدى . وهذا هو نسبه فى « وفيات الأعيان » وفى « اليتيمة » أنه عبد العزيز بن محمد بن نباتة ، ووفيات الأعيان أدق فى باب النسب ، وقوله « أصحاب الدنيا » بمعنى أعيش فيها ، أو هى استعارة بالكناية بتشبيه الدنيا برجل يصاحب .

(٥) فهو لم يجعل لممدوحه أمانى ، أما أبو الطيب فقد جعل لممدوحه أمانى وإن جعلها غير متعذرة عليه ، ويجوز أن تكون الأمانى فى بيته بمعناها المصدرى وأن يكون قوله « دون مبلغه » بمعنى دون بلوغها له ، فلا يكون ممدوحه أيضاً فى حيز من تمنى شيئاً .

* وضربٌ يخرج مخرج المثل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وقل جاء الحق وزهق الباطلُ إن الباطل كان زهوقاً ﴾ ^(١) وقول الذبياني :

ولست بمسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ ، أَيْ الرجال المهذب؟ ^(٢)
وقول الحُطَيْيَةِ :

تَزُورُ فَتَى يُعْطَى عَلَى الْحَمْدِ مَالُهُ وَمَنْ يُعْطِ أَثْمَانُ الْمَكَارِمِ يَحْمَدُ ^(٣)
وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى ^(٤) : ﴿ وما جعلنا لبشرٍ من قبلك الخلدَ أَفْإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ * كل نفس ذائقة الموت ﴿ فَإِنْ قَوْلُهُ : ﴿ أَفْإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ﴾ من الأول ، وما بعده ^(٥) من الثاني ، وكل منهما تذييل على ما قبله .
وهو أيضاً إما لتأكيد منطوق كلام ^(٦) كقوله تعالى : ﴿ وقل جاء الحق والآية ^(٧) .
وإما لتأكيد مفهومه ^(٨) كبيت النابغة ^(٩) : فَإِنَّ صَدْرَهُ دَلَّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى نَفْيِ الْكَامِلِ
مِنَ الرِّجَالِ ، فَحَقَّقَ ذَلِكَ وَقَرَّرَهُ بِعَجْزِهِ .

(١) آية ٨١ سورة الإسراء .

(٢) هو لزيادة بن عمرو المعروف بالنابغة الذبياني يخاطب النعمان بن المنذر ، وقوله « لا تلمه » بمعنى لا تصمه . والشعث : في انتشار شعر الرأس وتغيره فتكثر أوساخه ، والمراد به هنا العيب على سبيل الاستعارة ، والشاهد في قوله « أَيْ الرجال المهذب؟ » وهو استفهام إنكارى .
(٣) هو لجروول بن أوس المعروف بالحطيط ، وضمير « تزور » لناقته ، في قوله قبله :
فَمَا زَالَتْ الْعُجُجَاءُ تَجْرَى ضَفُورُهَا إِلَيْكَ ابْنُ شِمَاسٍ تَرُوحُ وَتَغْتَدِي
وَيُرِيدُ بِالْحَمْدِ : الثناء عليه ، وبالمكارم : المحامد من الشعراء له ، وهو من قصيدة له في مدح بغيض بن عامر بن شماس ، ومطلعها :

أَثَرْتُ إِدْلَاجِي عَلَى لَيْلِ حِرَّةٍ مَضْمِينِ الْحِشَا حُسَانَةَ الْمُتَجَرَّدِ

(٤) آية ٣٤ ، ٣٥ سورة الأنبياء . (٥) هو ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ .

(٦) المراد بالمنطوق المعنى الذي نطق بلفظه ، بأن تشترك ألفاظ الجملتين مع اختلاف النسبة فيهما حتى لا يكون من التكرير السابق . (٧) آية ٨١ سورة الإسراء .

(٨) المراد بالمفهوم المعنى الذي لَمْ يُنْطَقْ بلفظه ، وهذا اصطلاح في المنطوق والمفهوم غير اصطلاح الأصوليين . (٩) هو قوله السابق :

وَلَسْتُ بِمَسْتَبْقٍ أَخًا لَا تَلْمُهُ عَلَى شَعَثٍ أَيْ الرجال المهذب ؟

(التكميل) : وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضاً ، وهو أن يؤتى فى كلام
يُهِمُّ خلاف المقصود بما يدفعه ، وهو ضربان :

* ضرب يتوسط الكلام ؛ كقول طرفه :

فسقى ديارك - غير مُفسدها - صوبُ الربيع وديمة تهمي^(١)

وقول الآخر :

لو أن عزةً خاصمت شمس الضحى فى الحُسن عند موقٍ لقضى لها^(٢)

إذ التقدير : « عند حاكم موفق » ؛ فقوله « موقٍ » تكميل^(٣)

وقول ابن المعتز :

صَبَّيْنَا عَلَيْهَا ظَالِمِينَ سَيَاطِنًا فطارت بها أيد سراعٍ وأرجل^(٤)

* وضرب يقع فى آخر الكلام ، كقوله تعالى : ﴿ فسوف يأتى الله بقوم يحبهم
ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين ﴾^(٥) فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة

(١) هو لعمر بن العبد المعروف بطرفة ، والخطاب فى قوله « ديارك » لممدوحه وهو قتادة
بن مسلمة الحنفى ، والصوب : المطر ، والديمة : المطر المسترسل ، وقوله « تهمي » بمعنى
تسيل . والاحتراس فى قوله « غير مفسدها » لأن المطر المسترسل قد يُخرب الديار ، ومن أجل
هذا عيب قول الشاعر :

ألا يا اسلمى يا دار مئى على اليلى ولا زان منهلاً يجرعائك القطرُ

وقيل : إنه لا عيب فيه لأن الدعاء قرينة على إرادة ما لا يضر ، وللشاعر أن يكتفى بذلك
فلا يحترس . وألاً يكتفى به فيضم إليه الاحتراس .

(٢) هو لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، وقوله « لقضى لها » بمعنى حكم لها
بأنها أحسن من الشمس . (٣) إذ ليس كل من يحاكم إليه موقفاً .

(٤) هو لعبد الله بن المعتز ، والضمير فى « عليها » للخيل فى قوله قبله :

ونخيل طواها السير حتى كأنها أنابيب سمر من قنا الخط ذبل

والسياط : جمع سوط ، وصبها عليها استعارة لضربها بها ، والاحتراس فى قوله « ظالمين »
لأن ضربها يكون غالباً من ثقل فى السير فدفعه بذلك . وقوله « وأرجل » أى سريعة ، فحذف
من الثانى للدلالة الأول على سبيل الاكتفاء .

(٥) آية ٥٤ سورة المائدة .

على المؤمنين لثوهم أن ذلتهم لضعفهم، فلما قيل «أعزة على الكافرين» علم أنها منهم تواضع لهم، ولذا عدى الذل بعلی^(١) لتضمينه معنى العطف ؛ كأنه قيل : عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع، ويجوز أن تكون التعدية بعلی لأن المعنى أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم^(٢) .

ومنه قول ابن الرومي فيما كتب به إلى صديق له : « إني وليك الذي لا يزال تنقاد إليك مودته عن غير طمع ولا جزع ، وإن كنت لذى الرغبة مطلباً ، ولذى الرهبة مهرباً » .

وكذلك قول الحماسي :

رَهتُ يَدِي بِالْعِجْزِ عَنْ شُكْرِ بَرٍّ وَمَا فَوْقَ شُكْرِي لِلشُّكُورِ مُزِيدٌ^(٣)

وكذا قول كعب بن سعد الغنوي :

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْحَلْمُ زَيْنُ أَهْلِهِ مَعَ الْحَلْمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مَهِيْبٌ^(٤)

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن حلمه عن عجز فلم يكن صفة مدح ، فقال « إذا ما الحلم زين أهله » فأزال هذا الوهم ، وأما بقية البيت فتأكيد للآزم ما يفهم من قوله « إذا ما الحلم زين أهله » من كونه غير حلیم حين لا يكون الحلم

(١) مع أنه يتعدى باللام ، فيقال « ذلَّ له » .

(٢) على هذا لا يكون في « أدلة » تضمين كما في الأول ، وإنما يكون التجوز في استعمال « على » موضع اللام ، للإشارة إلى أن لهم رفعة واستعلاء على غيرهم من المؤمنين ، وأن تذللهم تواضع منهم لا عجز .

(٣) هو من أبيات « الحماسة » ولا يعلم قائله وبعده :

وَلَوْ كَانَ مِمَّا يَسْتَطَاعُ اسْتَطَعْتُهُ وَلَكِنْ مَا لَا يَسْتَطَاعُ شَدِيدُ

والرهن بمعنى الحبس . والمراد أنه حبس نفسه من إطلاق الجزء وإرادة الكل . والبر : الإحسان ، والاحتراس في قوله « وما فوق شكري الخ » لأنه دفع به ما يوهم عجزه عن شكره من أنه لم يقم بشيء منه ، فأفاد أن شكره مع هذا ليس للمبالغة في الشكر زيادة فوقه .

(٤) حلیم : خبر مبتدأ تقديره هو . وقوله « إذا ما الحلم زين أهله » يريد به أنه لا يحلم إلا في موطن الحلم ، ومهيب خبير ثان ، وما قبله متعلق به . والتقدير : « مهيب مع الحلم ، في عين العدو » والبيت من قصيدة له في رثاء أخيه أبي المغوار . وفيها يقول :

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَسَّ أَلَّا الْمَغَوَّارُ مِنْكَ قَرِيبُ

زِينًا لِأَهْلِهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ لَا يَكُونُ حَلِيمًا حِينَ لَا يَحْسُنُ الْحَلِمَ لِأَهْلِهِ يَكُونُ مَهِيًّا فِي عَيْنِ
الْعَدُوِّ لَا مُحَالَةً ، فَعَلِمَ أَنَّ بَقِيَّةَ الْبَيْتِ لَيْسَتْ تَكْمِيلًا كَمَا زَعَمَ بَعْضُ النَّاسِ ^(١) .

ومنه قول الحماسي :

وَمَا مَاتَ مِنَّا سَيِّدٌ فِي فِرَاشِهِ وَلَا طُلٌّ مِنَّا حَيْثُ كَانَ قَتِيلٌ ^(٢)

فإنه لو اقتصر على وصف قومه بشمول القتل إياهم ؛ لأوهم أن ذلك لضعفهم
وقلتهم ؛ فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتلهم .

وكذا قول أبي الطيب :

أَشَدُّ مِنَ الرِّيحِ الْهُوجُ بِطُشًا وَأَسْرَعُ فِي النَّدَى مِنْهَا هُبُوبًا ^(٣)

فإنه لو اقتصر على وصفه بشدة البطش لأوهم ذلك أنه عنف كله ولا تُطفئ
عنده ، فأزال هذا الوهم بوصفه بالسماحة ، ولم يتجاوز في ذلك كل صفة الريح
التي شبهه بها ، وقوله « وأسرع في الندى منها هبوبًا » ؛ كأنه من قول ابن عباس رضي الله عنه :
« كَانَ عليه السلام أَجْوَدَ النَّاسِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ كَانَ كَالرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ » ^(٤) .

(التتميم) : وإما بالتتميم ، وهو أن يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود

(١) على هذا تكون من التذييل ، ولعله يعني ببعض الناس صاحب « حسن التوسل » فقد
ذكر أنه رأى أن مدحه بالحلم وحده غير كامل ؛ لأنه إذا لم يعرف منه إلا الحلم طمع فيه عدوه ،
فقال « مع الحلم في عين العدو مهيب » .

(٢) هو للسَّمَوِيُّ بن عَادِيَاء ، وقوله « وما مات منا سيد في فراشه » كناية عن كونه لم
يمت إلا مقتولا في الحرب ، وقوله « طل » : بمعنى أهدر دمه ولم يقتصر له ، وقد كمل حسن ما
أتى به في ذلك بقوله « حيث كان » لأنه أبلغ في الشجاعة .

(٣) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب المتنبى ، وأشد : خبر مبتدأ محذوف تقديره
هو أي الممدوح ، والهوج : جمع هوجاء وهي الريح التي لا تستوى في هبوبها وتقلع البيوت من
شدتها .

والبيت من قصيدة له في مدح علي بن محمد بن سيار ومطلعها :

ضُرُوبُ النَّاسِ عِشَاقٌ ضُرُوبًا فَأَعَذَّرُهُمْ أَشْفُهُمْ حَبِيبًا

(٤) على هذا يكون في البيت اقتباس ، وهو من المحسنات الآتية في علم البديع .

بفضلة تفيد نكتة^(١) كالمبالغة في قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾^(٢) أى مع حبه ، والضمير للطعام أى مع اشتهاؤه والحاجة إليه ، ونحوه : ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾^(٣) وكذا : ﴿ لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ﴾^(٤) وعن فضيل بن غياض : « على حب الله^(٥) فلا يكون مما نحن فيه^(٦) .

وفى قول الشاعر :

إِنِّي عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنْ كِبَرِي أَعْرِفُ مِنْ أَيْنَ تَوَكَّلَ الْكَتْفُ^(٧)

وفى قول زهير :

مَنْ يَلْقَى يَوْمًا - عَلَى عِلَاتِهِ - هَرَمًا يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقًا^(٨)

(١) المراد بالفضلة المفعول ونحوه لا يتم أصل المعنى بدونه ؛ لأن هذا لا بد منه فى كل أنواع الإطناب ولا يختص بالتميم ، وبهذا يكون التتميم أخص من الإيغال من هذه الناحية لأنه لا يتفيد بها ، ويكون أعم منه من ناحية أنه قد يكون فى غير الآخر بخلاف الإيغال ، ويسمى التتميم « التمام » أيضًا .

(٢) آية ٨ سورة الانسان

(٣) آية ١٧٧ سورة البقرة .

(٤) آية ٩٢ سورة آل عمران .

(٥) فيكون الضمير لله لا للطعام .

(٦) لأن معناه على هذا يدخل فى أصل المراد فلا يكون إطنابًا ، وإنما دخل فى أصل المراد لأن الاتفاق لا بمدح شرعًا إلا إذا كان لله لا لرباء ونحوه ، ولا يرد مثل هذا فى الآية الثالثة ؛ لأن أصل المعنى يتم عند قوله : ﴿ حَتَّى تُنْفِقُوا ﴾ .

(٧) لا يعلم قائله ، وقوله « أعرف من أين توكّل الكتف » خبر « إن » وهو كناية عن أنه داهية ؛ لأن الكتف توكّل من أسفلها ويشق أكلها من أعلاها ، وقوله « على ما ترين من كبر » تميم يقصد منه المبالغة أيضًا .

(٨) هو من قصيدة له فى مدح هَرَمِ بن سنان ، والشاهد فى قوله « على علاته » والعلات جمع علة ، هى ما ينوبه من قلة ذات يد وعوز ، وعطف الندى على السماحة عطف تفسير ، ومن ينكر عطف التفسير يجعل ذلك حشوًا ، وقوله « خلقًا » بمعنى الطبع الذى لا تكلف فيه .

الاعتراض :

واما بالاعتراض ، وهو أن يؤتى فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى^(١) بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة سوى ما ذكر فى تعريف التكميل^(٢) كالتنزيه والتعظيم^(٣) فى قوله تعالى :

﴿ ويجعلون لله البنات - سبحانه - ولهم ما يشتهون ﴾^(٤) .

والدعاء فى قول أبى الطيب :

وتحتقر الدنيا احتقار مجرب يرى كل ما فيها - وحاشاك - فانيا^(٥) فإن قوله « وحاشاك » دعاء حسن فى موضعه .

ونحوه قول عوف بن محلم الشيباني :

(١) بأن يكون ثانيهما تأكيداً للأول أو بياناً له أو بدلاً منه أو معطوفاً عليه .

(٢) ما ذكر فى تعريف التكميل هى نكتة دفع الإيهام ، وغير دفع الإيهام يشمل التوكيد ، فيدخل فيما يأتى له الاعتراض ، والاعتراض على هذا التعريف يبين الإيغال لأنه لا يكون إلا فى آخر الكلام ، وكذلك التسميم لأنه فضلة فله محل من الإعراب ، وكذلك التكميل ؛ لأنه لنكتة دفع الإيهام ، ويشمل الاعتراض بعض صورة التذليل ؛ فيجتمعان فى كل جملة معترضة مشتملة على معنى ما قبلها ؛ لأنها تكون لنكتة التوكيد فتكون من الاعتراض والتذليل .

(٣) مثال للنكتة التى هى غير ما ذكر فى تعريف التكميل .

(٤) آية ٥٧ سورة النحل والاعتراض فى الآية : بقوله : ﴿ سبحانه ﴾ وهو جملة لأنه

مصدر نائب عن فعله .

(٥) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبى الطيب المتنبى ، والضمير فى قوله « تحتقر » لكافور الإخشيدى ، والمجرب : الذى جرب الأمور وعرفها ، والاستثناء اعتراض بين المفعولين ، وهو استثناء لمندوحه عما يكفى ؛ لأن ذكره يبقى فى الدنيا والمستثنى منه « ما فيها » ، و« حاشا » على هذا فعلية فتكون جملة ، والبيت من قصيدة له فى مدح كافور ، وقبله :

فقد تهب والجيش الذى جاء غازياً لسائلك الفرد الذى جاء عافياً

إن التمســــــــــــــــــــــــانين - وبلغتها - قد أحوجتُ سَمْعِي إلى تَرْجُمان^(١)

والتنبيه في قول الشاعر :

واعلم - فعلمُ المرء ينفعه - أن سوف يأتي كلُّ ما قدرا^(٢)

وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر عُلّق بهما كقوله تعالى^(٣) :
﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ، حِمْلَتْهُ أُمُّهُ وَهْتًا عَلَى وَهْنٍ وَفَصَالَهُ فِيَّ عَامِينَ ، أَنْ أَشْكُرَ
لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ .

والمطابقة مع الاستعطاف ، في قول أبي الطيب :

وخفوقُ قلبٍ لو رأيتَ لهيئه « يا جتّى » لرأيتَ فيها جهنما^(٤)

والتنبيه على سبب أمرٍ فيه غرابة ؛ كما في قول الآخر :

فلا هَجْرُهُ يبدو وفي اليأس راحة - ولا وصلُهُ يبدو لنا فنكارمه^(٥)

فإن قوله « فلا هجره يبدو » يُشعر بأن هجر الحبيب أحد مطلوبيه ، وغريب أن

(١) نسبة عوف إلى شييان خطأ ؛ لأنه خزاعي من بني سعد ، والشيباني غيره ، كما جاء في طبقات ابن المعتز ، وهو يخاطب بذلك عبد الله بن طاهر ، وكان قد دخل عليه فسلم عليه عبد الله فلم يسمع لضعفه وكبره ، والترجمان: في الأصل الذي يفسر لغة بأخرى ، والمراد به هنا مطلق المفسر والمكرر . والشاهد في قوله « وبلغتها » لأنها دعاء أيضا .

(٢) أنشد هذا البيت أبو علي الفارسي ولم يعزه لأحد ، والشاهد في قوله « فعلم المرء ينفعه » . وأن : مخففة من الثقيلة ، وهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول « اعلم » .

(٣) آية ١٤ سورة لقمان . والمذكوران في الآية الوالدان ، وأحدهما الأم .

(٤) هو لأحمد بن الحسين المعروف بأبي الطيب التنبكي . وخفوق القلب: اضطرابه من الحب ونحوه ، والوار للعطف على « هم » في قوله قبل البيت :

كفى أراني ويك لومك ألومسا - هم أقام على فؤاد أنجما

وخيالُ جسمٍ لم يُخلَّ له الهوى - لحماً فينخله السقامُ ولا دما

والشاهد في قوله « يا جتّى » والمطابقة بينه وبين « جهنم » وستأتي في علم البديع .

(٥) هو للرمّاح بن أبرد المعروف بابن ميّادة . واليأس: قطع الأمل من وصله ، وقوله « فنكارمه » بمعنى نبادله التكرم بالوصل .

يكون هجر الحبيب مطلوباً للمحب ؛ فقال : « وفي اليأس راحة » لينبئه على سببه .

وقوله تعالى : ﴿ لو تعلمون ﴾ ^(١) في قوله : ﴿ فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم ﴾ اعتراض في اعتراض ؛ لأنه اعتراض به بين الموصوف والصفة ^(٢) ، واعتراض بقوله : ﴿ وإنه لقسم لو تعلمون عظيم ﴾ بين القسم والمقسم عليه ^(٣) .

ومما جاء بين كلامين متصلين معنى قوله : ﴿ فأتوهنَّ من حيث أمركم الله * إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين * نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم ﴾ ^(٤) فإن قوله ﴿ نساؤكم حرث لكم ﴾ بيان لقوله : ﴿ فأتوهنَّ من حيث أمركم الله ﴾ يعنى أن المأتى الذى أمركم به هو مكان الحرث ؛ دلالة على أن الغرض الأصلي فى الإتيان هو طلب النسل لا قضاء الشهوة ، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى فيه هذا الغرض ، وهو مما جاء أكثر من جملة أيضاً ^(٥) ونحوه فى كونه أكثر من جملة قوله تعالى : ﴿ قالت ربِّ إني وضعتها أنثى * والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى * وإني سميتها مريم ﴾ ^(٦) فإن قوله : ﴿ والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى ﴾ ليس من قول أم مريم ^(٧) وكذا قوله : ﴿ ألم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون أن تضلوا السيل والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله نصيراً * من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه ﴾ ^(٨) إن جعل ﴿ من الذين ﴾ بيانا للذين أوتوا نصيباً من الكتاب لأنهم يهود ونصارى ، أو لأعدائكم ؛ فإنه

(١) آية ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ سورة الواقعة .

(٢) هما : قسم عظيم .

(٣) هو (إنه لقرآن ﴾ .

(٤) آية ٢٢٢ ، ٢٢٣ سورة البقرة .

(٥) هذا على أن قوله : ﴿ ويحب المتطهرين ﴾ معطوف على مجموع « إن » واسمها

وغيرها ؛ وإلا كان من الاعتراض بجملة واحدة .

(٦) آية ٣٦ سورة آل عمران .

(٧) فهو اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه فى قولها .

(٨) آية ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ سورة النساء .

على الأول يكون قوله : ﴿ والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً وكفى بالله نصيراً ﴾ اعتراضاً ، وعلى الثاني يكون ﴿ وكفى بالله ﴾ اعتراضاً ، ويسجوز أن يكون ﴿ من الذين ﴾ صلة لنصيراً ^(١) أى ينصركم من الذين هادوا ، كقوله : ﴿ ونصرناه من القوم الذين كذبوا ﴾ ^(٢) وأن يكون كلاماً مبتدأ على أن ﴿ يحرفون ﴾ صفة مبتدأ محذوف تقديره : « من الذين هادوا قوم يحرفون » ؛ كقوله :

وما الدهرُ إلا تارتان فمنهما أموتُ وأخرى أبتغى العيش أكدحُ ^(٣)

* وقد عُلِمَ مما ذكرنا أن الاعتراض كما يأتى بغير واو ولا فاء قد يأتى بأحدهما ^(٤) .

* ووجهُ حسن الاعتراض على الإطلاق : حُسْنُ الإفادة ، مع أن مجيئةً ما لا معول عليه فى الإفادة ، فيكون مثله مثل الحسنة تأنيك من حيث لا ترتقبها ^(٥) .

* من الناس من لا يقيد فائدة الاعتراض بما ذكرناه ، بل يُجَوِّزُ أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود ، وهؤلاء فرقتان :

(١) يعنى أن الجار والمجرور متعلق به ، وعلى هذا الوجه والذي بعده لا يكون فى الآية اعتراض .

(٢) آية ٧٧ سورة الأنبياء ؛ فالجار والمجرور متعلق بقوله : ﴿ ونصرناه ﴾ كما جعل صلة « لنصيراً » فى الآية السابقة .

(٣) هو لئيم بن أبى بن مقبل ، وقوله « أكدح » بمعنى أجهد نفسى فى العمل . والشاهد فى أن قوله « منهما » صفة مبتدأ محذوف كما فى الآية على الوجه الأخير ، وتقديره : فتارةً منهما أموت أى فيها ليربط الضمير الخبر بالمبتدأ ، وكذلك قوله « وأخرى أبتغى » فتقديره : « وأخرى أبتغى العيش فيها ، وجملة « أكدح » فى موضع نصب على الحالية .

(٤) يسمى كل منهما واواً أو فاء اعتراضية ، وهى غير واو العطف وواو الحال . وقد تشبه بالثانية فى نحو قوله تعالى : آية ٥١ ، ٥٢ سورة البقرة ﴿ ثم اتخذتم العجل من بعده ، وأنتم ظالمون ﴾ ثم عفونا عنكم ﴿ فتصلح لكل منهما بالقصد فإن قصد تقييد العامل بالجملة كانت حالية ، وإن لم يقصد كانت اعتراضية ، والمعنى على الأول ﴿ ثم اتخذتم العجل حال كونكم ظالمين باتخاذهم . وعلى الثانى « وأنتم قوم عادتكم الظلم » فيكون اعتراضاً أتى به تأكيداً لظلمهم بأمر مستقل لم يقصد ربطه بالعامل قبله .

(٥) هذه نكتة بدعية للاعتراض ويمكن أن يعد بها من المحسنات البدعية كما جرى عليه بعضهم .

فرقة لا تشترط فيه أن يكون واقعاً في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنًى ؛ بل يجوز أن يقع في آخر كلام لا يليه كلام أو يليه كلام غير متصل به معنًى ، وبهذا يشعر كلام الزمخشري في مواضع من الكشف : « فالاعتراض عند هؤلاء يشمل التذييل »^(١) ومن التكميل ما لا محل له من الإعراب جملةً كان أو أكثر من جملة^(٢) .

وفرقة تشترط فيه ذلك ، لكن لا تشترط أن يكون جملة أو أكثر من جملة ؛ فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان واقعاً في أحد الموقعين^(٣) ، ومن التكميل ما كان واقعاً في أحدهما ولا محل له من الإعراب^(٤) جملةً كان أو أقل من جملة أو أكثر .

الإطناب بغير هذه الأنواع : وإما بغير ذلك^(٥) كقولهم « رأيته بعيني » ومنه قوله تعالى^(٦) : ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ ﴾ أى هذا الإفك ليس إلا قولاً يجرى على ألسنتكم ويدور فى أفواهكم من غير ترجمة عن علم فى القلب ، كما هو شأن المعلوم إذا ترجم عنه اللسان ، وكذا قوله ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾^(٧) لإزالة توهم الإباحة^(٨) كما فى نحو قولنا « جالس الحسن وابن سيرين »

(١) أى مطلقاً ، لأن التذييل يجب أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب كما سبق فى أمثله ، كما أن الاعتراض يجب فيه ذلك ، فىكون التذييل أخص منه ؛ لأنه لئكة التوكيد فقط ، والاعتراض عندهم أهم ؛ لأنه يكون لئكة التوكيد وغيرها كما سبق .
(٢) فىكون بينهما عموم وخصوص من وجه ، وقد أطالت حواشى التلخيص فى بيان النسب بين أقسام الإطناب بشكل يفسد الذوق البلاغى ، فلا تفسده بهذا مثلاً .
(٣) يعنى بأحدهما أن يقع فى أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين .

(٤) إنما قيده بهذا لأنه لا خلاف بينهم فى تقييد الاعتراض به ، فلا يشمل من التكميل إلا ما كان كذلك ، ولكن الظاهر أن هذه الفرقة لا تقييد الاعتراض بما قيده به غيرها من كونه لا محل له من الإعراب ، لأنها تجوز أن يكون مفرداً ، ومن شأن المفرد أن يكون له محل من الإعراب .
(٥) عطف على قوله فيما سبق « إما بالإيضاح بعد الإبهام » .

(٦) آية ١٥ سورة النور ، ومحل الشاهد ﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ ﴾ لأن القول لا يكون إلا بالأفواه ، فذكرها بعده إطناب .
(٧) آية ١٩٦ سورة البقرة .
(٨) أى فى قوله قبله : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِى الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ولكنه على هذا يكون من التكميل ، مع أنه بصدد ذكر أقسام أخرى للإطناب .

وليعلم العددُ جملةً كما عُلِمَ تفصيلاً ؛ ليحاط به من جهتين فيتأكد العلم ، وفي أمثال العرب « علمان خيرٌ من علم » وكذا قوله ﴿ كاملة ﴾ تأكيد آخر ، وقيل : أى كاملةً فى وقوعها بدلا من الهدى ، وقيل : أريد به تأكيد الكيفية لا الكمية ، حتى لو وقع صوم العشرة على غير الوجه المذكور^(١) لم تكن كاملة^(٢) وكذا قوله : ﴿ الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ﴾^(٣) فإنه لو لم يقصد الإطناب لم يذكر ﴿ ويؤمنون به ﴾ لأن إيمانهم^(٤) ليس مما ينكره أحد من مثبتيهم ، وحسن ذكره إظهارُ شرف الإيمان ترغيباً فيه^(٥) وكذا قوله : ﴿ إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾^(٦) فإنه لو اختصر^(٧) لترك قوله : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله ﴾ لأن مساق الآية لتكذيبهم فى دعوى الإخلاص فى الشهادة كما مر^(٨) وحسنه دفع توهم أن التكذيب للمشهود به فى نفس الأمر^(٩) ونحوه قول البلغاء « لا وأصلحك الله »^(١٠) وكذا قوله تعالى^(١١) إخباراً عن موسى ﴿ هى عصا أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآربٌ أخرى ﴾ وحسنه أنه عليه السلام فهم أن السؤال يعقبه أمرٌ عظيم يحدثه الله تعالى فى العصا ؛ فينبغى أن يتنبه لصفاتها حتى يظهر له

(١) هو أن يكون ثلاثة منها فى الحج وسبعة عند الرجوع إلى الأهل .

(٢) أى شرعاً وإن كانت كاملة عدداً .

(٣) آية ٧ سورة غافر .

(٤) أى الذين يحملون العرش وهم الملائكة .

(٥) إنما لم يكن اعتراضاً بين ما قبله وما بعده لأن الواو فيه عاطفة لا اعتراضية ، ولأن له

محلا من الإعراب ، والاعتراض لا محل له .

(٦) آية ١ سورة المنافقون .

(٧) يريد بالاختصار ترك الإطناب فيشمل المساواة ؛ لأنه عند ترك هذا يكون الكلام من

المساواة لا من الإيجاز ، والاختصار كما يطلق على الإيجاز يطلق على ما يشمل المساواة .

(٨) أى فى الكلام على صدق الخبر وكذبه فى الجزء الأول ، فقد سبق فيه أن مساقها

لتكذيبهم فى ذلك لا لتكذيبهم فى قولهم : ﴿ والله يعلم إنك لرسوله ﴾ .

(٩) إنما دفع ذكره توهم ذلك لأن التكذيب لا يرجع إليه ، فيبقى دالاً على صحة المشهود

به فى نفس الأمر .

(١٠) آية ١٨ سورة طه .

(١١) قالوا فيه إطناب لدفع توهم خلاف المراد .

التفاوت بين الحالين^(١) وكذا قوله تعالى^(٢) : ﴿ نعبد أصناماً فنظل لها عاكفين ﴾ وحسنه إظهار الابتهاج بعبادتها والافتخار بمواظبتها ليزداد غيظ السائل^(٣) .

الإيجاز والإطناب النسبيان : واعلم أنه قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب^(٤) باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له في أصل المعنى^(٥) كالشطر الأول من قول أبي تمام :

بَصْدٌ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدٌ وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زَى عَذْرَاءَ نَاهِدٍ^(٦)

وقول الآخر :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغَنَى إِذَا كَانَتْ الْعِلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ^(٧)

(١) لو اختصر لقال (هي عصاي) ولم يزد عليه ، لأن الجواب يكون حيثشذ على قدر السؤال ، وهو قوله قبله : ﴿ وما تلك بيمينك يا موسى ؟ ﴾ .

(٢) آية ٧١ سورة الشعراء .

(٣) لو اختصروا لقالوا ﴿ نعبد أصناماً ﴾ ولم يزيدوا عليه لأن الجواب يكون حيثشذ على قدر السؤال ، وهو قول إبراهيم لهم قبله ﴿ ما تعبدون ﴾ .

(٤) الواو بمعنى « أو » كما هو ظاهر .

(٥) فيقال للأكثر حروفاً : إنه مُطَنَّبٌ وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إيجازاً . ويقال للأقل حروفاً : إنه موجز ، وإن كان على التفسير السابق مساواة أو إطناباً :

(٦) هو لحبيب بن أوس المعروف بأبي تمام من قصيدة له في مدح محمد بن الهيثم ومطلعها :

قفوا جدّوا من عهدكم بالمعاهد وإن هي لم تسمع لنشدان ناشد

وقوله « عن » بمعنى ظهر ، والعذراء : البكر ، والناهد : بارزة الثدي ؛ يعنى أنه لا يهمه أمر الدنيا في مواطن الجود بالمال .

(٧) هو للمعدّل بن غيلان الفيصي ، وقيل : إنه لأبي سعيد المخزومي ، وقد نسب في طبقات الشعراء لابن المعتز إلى أبي يعقوب الخزعي ، وهو من قصيدة له في الفخر مطلعها :

ثقي بجميل الصبر مني على الدهر ولا تتقى بالصبر مني على الهجر

والنظار : صيغة مبالغة ، ولكن النفي وارد على أصلها ، فلا يقتضى أن يكون أصل النظر إلى الغنى موجوداً ، ويجوز أن تكون صيغة نسب كعطار ونحوه ، وهذا البيت إطناب بالنسبة للشطر الأول من بيت أبي تمام ، كما أن هذا الشطر إيجاز بالنسبة إليه ، وإن كان كل منهما على التفسير السابق للثلاثة من المساواة ؛ لأن مثل هذه العبارة فيهما يجرى في متعارف الأوساط .

ومنه قول الشَّماخ :

إذا ما رايةٌ رُفِعت لمجدٍ تلقَّاها عرابةٌ باليمن^(١)

وقول بشر بن أبي خازم :

إذا ما المكرُماتُ رُفِعن يوماً وقصَّر مبتغوها عن مداها
وضاقت أذرع المثرين عنها سما أوسٌ إليها فاحتواها^(٢)

ويقرب من هذا الباب ^(٣) قوله تعالى^(٤) : ﴿ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ﴾ .

وقول الحماسي :

وننكرُ إن شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول^(٥)

وكذا ما ورد في الحديث : « الخزم سوء الظن » .

وقول العرب : « الثقة بكل أحد عجز »^(٦) .

(١) هو لمعل بن ضرار الغطفاني المعروف بالشماخ في مدح عرابة الأوسى وقوله « تلقَّاها عرابة باليمن » تمثيل لأخذه لها بقوة ، والمراد بالراية راية الحرب .

(٢) مبتغوها : طالبوها ، ومداها : غايتها ، والمثرون : أصحاب الثروة والغنى ، وقوله « احتواها » بمعنى اشتمل عليها ، وهو يمدح بهذا أوس بن حارثة بن لأم الطائي ، والشاهد في أن بيت الشماخ إيجاز بالنسبة إلى هذين البيتين وإن كان في ذاته مساواة .

(٣) فالآية إيجاز بالنسبة إلى قول الحماسي : وإنما جعله قريباً منه ولم يجعله منه ؛ لأن ما في الآية يشمل كل فعل حتى القول ، وما في البيت خاص بالقول فقط ، فلم يتساويا في أصل المعنى مساواة تامة ، وهذا إلى أن ما في الآية نفى السؤال ، وما في البيت نفى الإنكار ، والأول أبلغ من الثاني .

(٤) آية ٢٣ سورة الأنبياء .

(٥) للسموءل بن عاديا ، وال في « القول » للعهد ؛ أي قولنا ، وهو من قصيدة له

مطلعها :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جيميسل

(٦) هو من حكم أكثم بن صيفي ، والحديث إيجاز بالنسبة إليه .

هذا وقد يتقارب اللفظان في الإيجاز فيكون أجودهما أشدهما إيضاحاً للمعنى ؛ كقول أبي القاسم البغدادي :

وردتُ وقد حلّ لي ماءٌ فلما بكيتُ عليه حرمُ

وقول مهيار الديلمي :

بكيت على الوادي فرمت ماءً وكيف يحلّ الماء أكثره دمُ

فقد تقاربت ألفاظ البيتين ، ولكن زاد الثاني بذلك التفسير البديع ، فكان أفضل وأرق من

الأول .

تمرينات على الإيجاز والإطناب والمساواة

تمرين - ١

- (١) بين موضع الإطناب والداعى إليه فى قول الشاعر :
- تأمل من خلال السَّجَفِ وانظر بعينك ما شربتُ ومن سقانى
تجد شمس الضحى تدنو بشمسٍ إلى من الرحيق الخسروانى
- (٢) من أى أنواع الإيجاز قول بعض الأعراب : إن شككت فى فاسأل قلبك
عن قلبى ؟

تمرين - ٢

- (١) بين نوع الإيجاز والداعى إليه فى قوله تعالى آية ٣ ، ٤ ، ٥ سورة الفجر
﴿ والشفع والوتر * والليل إذا يسر * هل فى ذلك قسم لذي حجر ﴾
- (٢) لماذا كان من المساواة قول بعض البلغاء : علمتنى نبوتك سلوتك أسلمنى
ياسى منك إلى الصبر عنك .

تمرين - ٣

- (١) يعدون من المساواة قوله تعالى آية ٢١ سورة الطور ﴿ كلُّ امرئ بما كسب
رهين ﴾ فهل ترى أنها منها أو من إيجاز القصر ؟
- (٢) هل من المساواة أو الإيجاز أو الإطناب قول الشاعر :
- يقول أناسٌ : لا يضيرُك فقدُها بلى كل ما شَفَّ النفوس يضير

تمرين - ٤

- (١) من أى أنواع الإيجاز قوله تعالى آية ٢٢ سورة الزمر : ﴿ أفمن شرح الله
صدره للإسلام فهو على نور من ربه فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أولئك فى
ضلالٍ مبين ﴾

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

المُشْرِقَانِ عَلَيْكَ يَتَحَبَّانِ قَاصِيَهُمَا فِي مَاتِمٍ وَالدَانِي

تمرين - ٥

(١) بين موضع الإطناب ونوعه فى قوله تعالى آية ٥ ، ٦ سورة الانشراح ﴿فَإِنْ
مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا * ٠

(٢) كيف يكون من الإيجاز قوله تعالى آية ٣ سورة الطلاق ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى
اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ مع أنها جملة مستوفية كل أجزائها ؟

تمرين - ٦

(١) لماذا عُدَّ من الإخلال قول بعضهم : « فإن المعروف إذا زجا ، كان أفضل
منه إذا توفّر وأبطأ » « زجا » بمعنى تيسر ، وفى رواية « وحى » بمعنى أسرع .

(٢) من أى أنواع الإطناب قول الشاعر :

لَوْ أَنَّ الْبَاخِلِينَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ رَأَوْكَ تَعَلَّمُوا مِنْكَ الْمَطَالَا

تمرين - ٧

(١) أيهما أعلى مقامًا فى البلاغة : الإيجاز أو الإطناب ؟ وهل هناك فرق بين
الإيجاز فى غير موضعه والإخلال ؟ وبين الإطناب فى غير موضعه والتطويل ؟ .

(٢) بين خلافهم فى منزلة المساواة من البلاغة ، واذكر رأيك فيه .

* * *

مباحث الجزء الثانى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥٦	أحوال الوصل والفصل :	٣	• الباب الخامس : القول فى
٥٧	الوصل للاشتراك فى الحكم	٣	القصر
٥٨	الفصل لعدم الاشتراك فى الحكم ..	٣	أقسام القصر
٥٨	الوصل بغير الواو من حروف العطف	٨	تمرينات على أقسام القصر
٥٩	الفصل لعدم الاشتراك فى القيد ...	٩	• طرق القصر : العطف
٦٠	أحوال أخرى للفصل	١٠	النفى والاستثناء
٦٢	الأول : كمال الانقطاع	١١	إنما
٦٧	الثانى : كمال الاتصال	١٣	التقديم
٦٨	الثالث : شبه كمال الانقطاع	١٤	فروق طرق القصر
٧٣	الرابع : شبه كمال الاتصال	٢٦	تمرينات على طرق القصر
٧٣	الوصل لدفع الإيهام	٢٨	• الباب السادس : الإنشاء : التمنى
٧٦	الوصل للتوسط بين الكمالين	٣٠	الاستفهام
٨٠	الجامع بين الجملتين وأقسامه	٤٥	تمرينات على التمنى والاستفهام ...
٨١	محسنات الوصل	٤٦	الأمر
٩٤	فروق الجملة الحالية	٤٩	النهى
	تمرينات على الوصل والفصل	٥١	النداء
٩٦	• الباب الثامن : القول فى	٥٣	تنبيه
	الإيجاز والإطناب والمساواة	٥٤	تمرينات على الأمر والنهاى والنداء
	تعريف السكاكى للإيجاز والإطناب		• الباب السابع : القول فى
٩٦	والمساواة	٥٥	الوصل والفصل
٩٧	تعريف الخطيب	٥٥	تعريف الوصل والفصل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٢٠	الإبطال.....	٩٨	الإخلال - التطويل - الحشو
١٢٢	التذيل.....	١٠٣	● القسم الأول : المساواة.....
١٢٥	التكميل.....		● القسم الثاني: الإيجاز - إيجاز
١٢٧	التسيم.....	١٠٤	القصر.....
١٢٩	الاعتراض.....	١٠٧	إيجاز الحذف.....
١٣٣	الإطئاب بغير هذه الأنواع.....	١١٧	● القسم الثالث : الإطئاب.....
١٣٥	الإيجاز والإطئاب النسيان.....		أقسام الإطئاب : الإيضاح بعد
	تمريعات على الإيجاز والإطئاب	١١٧	الإبهام وقروعه.....
١٣٧	والمساواة.....	١١٩	ذكر الخاص بعد العام.....
١٣٩	الفهرس.....	١١٩	التكرير.....

رقم الإيداع : ١٤٥٨٥ لسنة ١٩٩٩

الترقيم الدولي : 8 - 288 - 241 - 977 I.S.B.N.